الإثنين 28 تشرين الأول 2019
العدد 3894 السنة الرابعة عشرة
Lundi 28 Octobre 2019 no 3894 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سيرة «الخليفة» المقتول: واشنطن حاضرة من المهد إلى اللحد [16]

خطف الحراك

lbc تعترف بتلقي التمويل مع الجديد وmtv

«القوات» تقطع الطرقات وصراعات في «المستقبل»

(حسين بيضون)

على الغلاف

(هيثم الموسوي)

خطف الحراك

LBCI تعترف بتلقّي التمويل مع «الجديد» و«mtv»

«القوات» تقطع الطرقات وصراعات على «المستقبل»

يصرّ منظّمو التظاهرات، لا سيّما القوات اللبنانية، على قطع الطرقات وشلّ البلاد، في رسالة واضحة بمنع عودة الحياة. اليوم سيكون حافلاً بالتعطيل، مع ابتعاد الجيش عن الطرقات وغياب أي أفق للحلول. يبدو المشهد مظلماً وخطر الانهيار النقدي يقترب

11 يوماً، والشلل يضرب البلد الواقف على شفير انهيار مالي، من أقصاه إلى أقصاه. والانهيار الذي كان مقدّراً له أن يحصل بعد عام أو عامين، يقترب بسرعة قياسية، واحتمالات المجهول والفوضى أقرب إلى التصديق.

في اليوم التالي لجلسة «الواتس آب»، بدأت انتفاضة غضب شعبي عارم على فساد السلطة، وعلى تراكم تاريخي لا يمتّ لثلاثة عقود فحسب، بل يبدأ من اللحظة التي تأسّس فيها نظام المحاصصة، لكنّ ما يجري اليوم، وسيادة منطق «الثورة للثورة»، وقطع الطرقات المنظّم في جغرافيات بالغة الدقّة، بات لعباً مكشوفاً لإحلال فوضى أهلية كبرى.

فتفاصيل اشتراك الدول الإقليمية في دعم جماعات محدّدة من المتظاهرين، وشخصيات ووسائل إعلام تزداد وتتكشّف كل يوم، والدفع في الشارع نحو السقوف المرتفعة يصل نقطة اللاعودة.

ورغم كل الصراع بين معسكري قطر وتركيا من جهة والإمارات والسعودية من جهة أخرى، إلا أن هذه الأدوات الأميركية التي لا تتفق في ما بينها إلا على أمن إسرائيل وتخريب العالم العربي، انخرطت بالتدريج في لعبة تمويل مرتزقتها، التي تنفّذ على الأرض سيناريو يشبه الانقلاب، مستغلةً انتفاضة شعبية انفجرت في لحظة ارتكاب السلطة خطأها القاتل.

رئيس مجلس إدارة «آل بي سي آي»، بيار الضاهر، اعترف قبل أيام للرئيس سعد الحريري، كيف تلقّى أموالاً من السعودية والإمارات، مع زميليه تحسين الخيّاط وميشال المرّ، في جلسة عوّض بها الحريري انقطاعه عن لقاء السفيرين السعودي والإماراتي، على عكس باقي الدول الأخرى، لا سيما الأوروبية منها. السعوديون والإماراتيون أيضاً موّلوا رئيس حزب القوات سمير جعجع، لكي يعود ويذكّر اللبنانيين بمليشياته وحواجزه «السلمية». أما القطريون، فدخلوا مؤخّراً إلى سوق التحريض اللبناني، بطلب من الأتراك، الذين يركّزون على طرابلس وعكار، بهدف توسيع نفوذهم المتزايد منذ العام الماضي عبر الجمعيات التركية، وإحلال التوازن مع المال الإماراتي الذي يوزّعه يحيى مولود مندوب تحسين الخيّاط في طرابلس، والوزير السابق أشرف ريفي، قائد «حرّاس المدينة». ولا يغيب المال القطري عن النشاط البارز لحزب التحرير والجماعة الإسلامية، التي وإن لم تكن تشارك بأعداد كبيرة من المتظاهرين، إلا أنها تقدّم مجموعات

> **الفرنسيون يتولّون التفاوض مع عون بعض الشخصيات الموثرة في التحركات**

منظّمة وتدير قطع الطرقات في عدد من المناطق. ولم يظهر بعد من يدعم حركة الوزير السابق نهاد المشنوق، الذي يحرّك بعض مسؤولي تيار المستقبل ليؤثروا في الشارع في بيروت والبقاع الأوسط وصولاً إلى مجدل عنجر. لكنّ الأكيد، أن الرئيس الحريري طلب من وزيرة الداخلية والبلديات عدم استعمال قوى الأمن الداخلي خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين في أكثر من منطقة، لعلمه بأن مناصرين للمستقبل يقطعون الطرقات ويتظاهرون.

أمّا الأميركيون، فهم حتى الآن، كما في كلّ مكان من هذا العالم، يطمئنون الحاكم ويُعدّون لإسقاط الدولة. فهم يربطون على كتف الحريري لعدم تقديم استقالته، لكنّهم يطلقون العنان لأدواتهم لتمويل الأحزاب وبعض الجمعيات التي تدير التحرّكات للضغط عليه ومطالبته بالاستقالة. يطلبون من الحريري تنفيذ الإصلاحات، ويمنعون الجيش اللبناني من فتح الطرقات التي تشلّ البلد، لا سيّما طريق الجنوب على الخطّ الساحلي وطريق الشمال، ويشدّون على يد جعجع لاستمراره في تقطيع أوصال البلاد من جلّ الديب والزوق إلى الكورة.

واليوم، يبدو سيناريو قطع الطرقات الذي بدأ ليل أمس عبر ركن السيارات وتجميعها على الطرقات، استباقاً لتنفيذ الجيش أي خطوة وعد رئيس الجمهورية ميشال عون بتنفيذها، في وقت قدّم الجيش للسلطة «نموذجاً» عن محاولة فتح الطرقات بالقوّة في منطقة البداوي أول من أمس. وبات ارتباك الجيش بشكّل قلقاً لدى القوى السياسية، لأن غياب المؤسسة العسكرية سيدفع حتماً إلى المواجهة في الشارع بين قاطعي الطرق وباقي اللبنانيين، الذين يدفعون فاتورة الخراب مرّتين، مرة على يد السلطة، والثانية على أيدي أصحاب الإجتداد.

وما ليس مفهوماً، هو قيام وزير التربية أكرم شهيّب بالتزام إقفال المدارس والجامعات من دون مبرّر في عدد من المناطق، في الوقت الذي التزم فيه النائب السابق وليد جنبلاط سقف عدم شلّ البلد والخروج «الرسمي» من الطرقات لحليفي التقدمي الاشتراكي، إذ إن شهيّب كان بإمكانه ترك التقدير لرؤساء المناطق التربوية لتقدير الأوضاع في مناطقهم، فما الذي يمنع فتح المدارس والجامعات في الجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان الجنوبي سوى قرار الوزير «حتى إشعار آخر»؟

يوم أمس أجرى الرئيس نبيه برّي اتصالاته لفتح المدارس والجامعات حيث أمكن بعد اتفاقه مع حزب الله على الأمر، وبدأ بإصدار بيان أعلنت فيه مدارس حركة أمل فتح أبوابها أمام طلابها اليوم. وكذلك الأمر فعلت الجامعة اللبنانية الأميركية، معلنة فتح أبوابها أمام طلابها في بيروت وجبيل، بعد أن اتفقت الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية على المشاركة في مسار التعطيل، بعد عقود من عدم الاتفاق بين الجامعتين على أي موقف موحّد.

وعن التعديل الوزاري أو تشكيل حكومة جديدة، يبدو أركان السلطة جاهزين لإخراج وجوه نافرة من الحكومة، من بينها وزير الخارجية جبران باسيل، في حال يؤدّي هذا الإجراء إلى سحب فتيل الشارع وتقديم تنازلات للمتظاهرين الذين لا تتحكّم فيهم الأجندات السياسية. لكنّ أي خطوة من هذا النوع لن تحدث الآن من قبل السلطة، وبدعم واضح من حزب الله، لعدّة أسباب، أوّلها أن الحزب والرئيس عون يرفضان التفاوض على أي تغييرات قبل فتح الطرقات، الأمر الذي يواجه برفض من القوات اللبنانية تحديداً، التي تفاوض عن المتظاهرين في جبل لبنان الشمالي. كما أن خشية حزب الله وعون، أن من يحرّك الشارع نحو نقطة اللاعودة، سيطالب بالمزيد من التنازلات التي تصل حدّ إسقاط الرئيس عون، وهو ما يعتبره حزب الله خطاً أحمر. كما أن أي خيار تشكيل حكومة جديدة، ولو كان هناك اتفاق مسبق، ليس مضموناً، مع السيناريوات التي تتسرّب نقلاً عن الطاقم الدبلوماسي الأميركي في بيروت حول نيّة الأميركيين في حال استقالة الحكومة وإعادة تكليف الحريري، منعه من التشكيل، وإبقاء الدولة مبتورة. ولم تصل حتى الآن المفاوضات التي بدأت بين الحريري وعون مع بعض الشخصيات التي تحرّك الشارع، عبر وسيط فرنسي، إلى أي أفق، ما دام المحرّكون لم يتجاوبوا مع دعوة عون إلى الحوار.

ويدفع حزب الله بقوّة نحو العمل بشكل سريع على إعادة تفعيل العمل الحكومي والنيابي، وهو ما عبّر عنه رئيس المجلس التنفيذي للحزب السيد هاشم صفي في تحذير واضح بقوله: «إذا تلكأ المسؤولون في لبنان في كل المواقع السياسية والمسؤولة عن تنفيذ الورقة الإصلاحية، فنحن نحذرهم من ذلك وسيكون لنا موقف واضح وحاسم أمام كل اللبنانيين». وأضاف صفي الدين: «حين انطلق الناس في احتجاجاتهم، وجدنا أنفسنا الأقرب إليهم، واليوم نحن لسنا في خصومة مع الحراك أبداً، بل نحن نقدّر ونحترم أهدافهم وما يقومون به، وحين قلنا إن هناك جهات تتلقى تمويلاً بناءً على معلومات مؤكدة، لم نقصد حتماً كل الذين شاركوا في الحراك، فمن قال إنه لم يتلقَّ تمويلاً ودفع من ماله الخاص نصدّقه، ولكن من هم متّهمون ومعروفون لم ينفوا هذا الأمر».

ولم يحدّد رئيس الحكومة موعد جلسة الحكومة، التي تردّد أنها قد تعقد يوم الثلاثاء لاستكمال ترجمة الورقة الإصلاحية، إلا أن النشاط النيابي يفتتح اليوم في اجتماع تعقده اللجنة الوزارية المكلّفة بمناقشة مشروع قانون العفو العام، الذي لا يبدو أنه سيكون على قدر آمال عشرات الآلاف المطلوبين في الشمال والبقاع تحديداً.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

كيف نحمي الحراك من معركة السلطة ولصوصها والطفيليين؟

تدخل البلاد اليوم مرحلة جديدة من المواجهة السياسية. الحراك الشعبي ليس متوقعاً له النهاية كما يفكر أركان السلطة، كما أن الحوار المفترض بين الجانبين ليس جاهزاً بعد، وحالة الحيرة القائمة عند الناس إزاء ما ستقوم به الحكومة، تقابلها حيرة أكبر عند أهل السلطة حول ما يمكن القيام به وإرضاء الناس. لكن جوهر الأزمة في عدم قدرة أي من الطرفين، أو أي وسيط على إدارة حوار ولو بالواسطة. ذلك أن السلطة تحب المكابرة حتى آخر نفس، أما الحراك، فهو أمام تحديات كبيرة، أهمها كيفية إنتاج إطار تنسيقي يصلح كمنبر يعكس المشترك الممكن بين مطالب المشاركين فيه، فيما تتعاظم مساعي جميع القوى السياسية لاستثمار غضب الناس في معارك أهل السلطة.

وبينما أُخِذ على الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أنه بالغ في توفير الحماية لأهل النظام، وأنه يرفع من سقف مخاوفه من مساعٍ خارجية وداخلية لاستثمار الحراك ضده سياسياً، كان الطرف الآخر (الغرب والسعودية والإمارات والقوات اللبنانية وبقايا

> **ما الذي اضطر «القوات اللبنانية» إلى الظهور أكثر؟ ومن افتى بتدخّل الجامعتين الاميركية واليسوعية؟ ومن يمنع تشكيل إطار قيادي للتنسيق؟**

14 آذار، وأنصار المعارضة السورية في لبنان) يسعى لتأكيد عدم وجود علاقة بينه وبين تحرك الناس. لكن ما الذي حصل، حتى اضطرت «القوات» الى إظهار وجودها بشكل قوي من خلال تدابير اتفق عليها في مكاتب «mtv» أول من أمس، ثم عمّمت لاحقاً على الآخرين، وتتعلق بكيفية مواجهة قرار فتح الطرقات. وما الذي اضطر هذا الفريق إلى استدراج الجامعتين اليسوعية والأميركية لتوفير غطاء «نوعي» للحراك. وما الذي جعل الإعلام العربي والغربي يزيد من مستوى اهتمامه على قاعدة اعتبار ما يجري «ثورة ضد حزب الله وضد الفاسدين».

كل ذلك، يدل على أن المواجهة بين القوى السياسية غير القائمة أساساً بالحراك، تحتدم بصورة كبيرة، بينما تحبط مساعي القوى الحقيقية للحراك، والتي تمثل غالبية لبنانية مقهورة، في إنتاج وضعية خارج الخلافات بين أركان السلطة الموجودين أو المستقيلين، وهو ما تمثل في استمرار عرقلة محاولة إنتاج إطار قيادي تنسيقي ينطق ولو بأسم الغالبية. وبدا واضحاً لعدد غير قليل من الناشطين، أن هناك من يحول دون «اجتماعات عملية وجدية منتجة» تقود الى خلق الإطار التنسيقي، وأن الميل لا يزال أقوى باتجاه ترك الناس تعبّر عن هواجسها من خلال حلقات حوارية مفتوحة في أكثر من تجمع للمتظاهرين.

من هو صاحب المصلحة في عدم تشكيل إطار قيادي للحراك؟ بعض القوى الناشطة، يعتقد أن السلطة هي التي تريد قيام هذا الإطار حتى تعمل على استمالته أو استهدافه، بينما يرى ناشطون آخرون أن الفعاليات نفسها ليست في وضع يتيح لها التوافق على إطار تنسيقي من دون التفاهم على تسمية أشخاص، وأن الوضع الحالي سوف يفرض قيام إطار واسع وعريض لا يقدر على إنتاج ورقة عمل إلا بعد وقت طويل، فيما يقول طرف ثالث (وهو للأمانة ليس كبيراً داخل الحراك) إنه ربما «تكون هناك جهة خفية تمنع قيام هذا الإطار، حتى يظل بالإمكان التأثير عليه من خلال أفكار مفاجئة أو من خلال التعبئة الإعلامية».

وبمعزل عن هذا الرأي أو ذاك، فإن النتيجة هي دخول الجميع في مرحلة النقاش العقيم. يعني أن السلطة التي لا يبدو أنها مستعدة لتغيير جوهري، تريد أن تدخل مع الناس في حوار «الدجاجة والبيضة». وتراهن السلطة هنا على تعب الناس ومللهم، وعلى شكوى المواطنين من تعطل الحياة العامة والأشغال. ويكثر أهل السلطة من روايتهم المحبّبة، المتعلقة بالقواعد الطائفية والمذهبية والتحولات القائمة فيها، بينما تسعى أدوات السلطة الأمنية الى محاولة اختراق صفوف الناشطين من خلال عمليات ترهيب وترغيب، علماً بأن القوى الأمنية ليست كلها عاملة الآن عند الدولة، بل فيها أيضاً اختراقات خارجية وفيها ما يحاكي حسابات البعض وطموحاته، من أركان هذه المؤسسات.

في المقابل، فإن القوى السياسية المعارضة للسلطة، والتي تمثل القوات اللبنانية رأس الحربة فيها، تعتبر أن المواجهة القائمة ستتيح لها توسيع دائرة نفوذها في الشارع عموماً، ولدى المسيحيين على وجه الخصوص، علماً بأن كثيرين من المشاركين في التظاهرات ينفون قدرة «القوات» على التأثير المباشر على الناس، وأن هذا الفريق يتحاشى الظهور علانية، ليس لعدم اتهامه بالتدخل، بل لأن كثيرين من الناس لا يرونه خارج فريق السلطة أساساً.

عملياً، الاستعراض للأحداث لا يكفي لفهم ما يجري. لكن الأساس هو تحديد مصلحة الحراك، وتحديد آلية حمايته من السلطة ومن لصوص السياسيين والسفارات والخارج والفاسدين أنفسهم. وهذا يعني ضرورة العودة به الى المربع الاول، حيث مركز الاحتجاج على سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يحتاج الى تغيير جوهري في السلطة، لكن ليس على طريقة التكنوقراطيين أو الخبراء الذي يظهرون فجأة ليتم تصويرهم لنا كمنقذين، مثل غسان حاصباني (ملك الخصخصة) أو عادل أفيوني (المتهم باختلاسات مالية في مصارف أوروبا) أو فادي جريصاتي (غير العارف بآلية عمل الدولة وطريقة مخاطبة الناس) أو محمد شقير (الذي يجري تصويره على أنه ملك التجارب التجارية الناجحة، وهو الممنوع من التدخل في عمل عائلته خوفاً على العمل نفسه).

إن شعار إسقاط الحكومة هو حتماً جزء طبيعي من أي حراك شعبي، وهو أمر لا بد منه في كل الأحوال، لكن أن يحصل التغيير وفق وصفة فضلو خوري (الذي تنهار صحتنا وسمعتنا بـ«فضلو») أو أن يجري وفق محادثات جانبية تجريها القوات اللبنانية أو وليد جنبلاط مع شركائهما في السلطة، فهذا ما لا يتطابق والأهداف الفعلية للحراك الحقيقي، القائم على فكرة نسف طبقة منتشرة على مقاعد الحكومة والمجلس النيابي والإدارة العامة والقضاء والمؤسسات الأمنية والعسكرية وحشد المجالس والمؤسسات العامة. وإذا لم يسارع أهل الحراك إلى إعادة تصويب البوصلة، فإننا نسير نحو مأزق قد يقودنا الى خسارة كبيرة، والى إحباط جديد..

لننتظر اليوم كيف سيجري التحرك أمام مصرف لبنان، ومن سيهتم به مشاركة أو تغطية أو متابعة... وبعدها لكل حادث حديث!

#الحراك_تأذى_بفضلو

الفيديو المتداول لرئيس الجامعة الأميركية في بيروت، فضلو خوري، والذي يتصرف فيه كـ«قائد للثورة» ويعطي توجيهاته السياسية فيه للثوار، أثار الكثير من الاستهجان أمس. على وسائل التواصل الاجتماعي، انطلق «وسم» #الحراك_تأذى_بفضلو، مع نشر معلومات عن الفساد في الجامعة، وعن راتب رئيس الجامعة (يفوق الـ800 ألف دولار سنوياً)، وعن قرار «الأميركية» بعدم قبول دفع أقساط الطلاب فيها بالليرة اللبنانية في بداية الأزمة النقدية التي ضربت البلاد أخيراً. وأصدر خوري بياناً أمس، بصفته رئيساً للجامعة، يضج بالأكاذيب. هو أولاً اتهم «البعض» باجتزاء تصريحاته، وثانياً زعم أنه والجامعة لا يتدخلان بالسياسة، و«يتطلعان فقط لمستقبل الطلاب ومصلحتهم من دون أي تفرقة».

وبعد زعم الاجتزاء، عاد خوري ليقول: «تم نشر بعض الفيديوهات للرئيس خوري وهو يحاور الطلاب ويتحدث إليهم. للتوضيح، فإن من عادات الرئيس اليومية التحدث مع الطلاب داخل حرم الجامعة وخارجه، وهذا ليس بالشيء الجديد».

وبعد زعم عدم التدخل بالسياسة، وضع خوري نفسه، وجامعته، في موقع مُرشد اللبنانيين ومنقذهم، إذ قال: «يهم الرئيس خوري التوضيح بأنه، وإدارة الجامعة، على أتم الاستعداد الدائم للمساعدة والمساهمة في إيجاد الحلول البناءة. ومن هنا يأتي البيان المشترك الذي أصدره الرئيس خوري مع رئيس جامعة القديس يوسف الأب سليم دكاش، وفيه تم التركيز على الملاقاة بين الجميع والعمل معا من أجل المصلحة العامة اللبنانية، والتأكيد بأن الجامعتين على أتم الاستعداد للإسهام في إيجاد الحلول التي تحفظ الوطن والمواطنين». وللأمانة، يمكن التأكيد أن هذا الجزء الأخير من البيان فيه بعض الصدق. فخوري، يعمل مع بعض الشخصيات والاحزاب التي تريد مصادرة الحراك الشعبي سياسياً، على إعداد ورقة تضم أسماء «الشخصيات المرشحة لتولي مناصب وزارية في الحكومة المقبلة». هذه اللائحة ينشط لإعدادها كل من بيار عيسى (الأمين العام لحزب الكتلة الوطنية)، والنائب السابق روبير فاضل، بالتعاون مع فضلو خوري. وحتى يوم أمس، كانوا قد وضعوا على اللائحة اسماء 57 شخصاً، يرون أنهم «مقبولون لدخول الحكومة المقبلة». فعيسى، ورغم هامشية حزبه الذي حصل عليه كـ«هدية» من عميد الكتلة كارلوس إده، يجري تسويقه كأحد «حكماء الثورة». اما روبير فاضل، الذي تضجّ تقارير الأجهزة الأمنية بمعلومات عن مشاركته، وزوجته، في تمويل بعض الجمعيات الناشطة في ساحة الشهداء، وخاصة تلك التي تريد «فرض نفسها في مقدم الصورة»، فيعمل بصفته عضواً في «مجموعة الأزمات الدولية». ولم يُعرف بعد موقف «المجموعة» من مساعيه. حتى اللحظة، لا يزال الثلاثي يعمل «في الخفاء». ورغم هامشيتهم الظاهرة، إلا أن اوهام الثلاثي كبيرة جداً، وخاصة لجهة دورهم في المرحلة الانتقالية.

(الأخبار)

على الغلاف

«كابيتال إيكونوميكس»: إعادة هيكلة الدَّين محتومة

محمد وهبة

بدأت المؤسسات المالية الأجنبية تركّز على «حتميّة» إعادة هيكلة الدين. «كابيتال ايكونوميكس» أصدرت الأربعاء الماضي، تقريراً بعنوان «لماذا لبنان بنتجه نحو إعادة هيكلة ديونه»، تشير فيه إلى أن إعادة الهيكلة وانهيار سعر صرف الليرة يأتيان بشكل فوضوي قد يؤدي إلى محو رساميل المصارف، ثم تلمح إلى ضرورة إخضاع لبنان لبرنامج مع صندوق النقد الدولي للحدّ من

لبنان يتّجه نحو فوضى الانهيار المصرفي والنقدي

ضرورة توجيه البوصلة نحو شطب جزء من الدَّين العام وخدمته

موجة هروب رؤوس الأموال. إعادة هيكلة الدين، أو إعادة جدولة الدين، هي العبارة التي وردت على لسان وزير المال علي حسن خليل في كانون الثاني 2019، وأدّت إلى نشوب حملة دفاع عما يسمّى حقوق الدائنين. يومها اندفع ممثلو القوى السياسية إلى عقد لقاء في قصر بعبدا صدر بعده بيان تلاه الوزير خليل باسم المجتمعين، يعبّر عن التزام لبنان وارتهانه الأبدي للدائنين. بكلام آخر، كان الكلام عن إعادة هيكلة الدين مرفوضاً بشكل مطلق من المصارف وحملة السندات الأجانب وكل شركائهم في لبنان من الذين

(مروان بوحيدر)

في اجتماع موسّع، عقد أول من أمس، في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، حضره رؤساء جمعيات تجارية وصناعيون، تبيّن أن هناك شحّاً في بعض السلع الأساسية، وأبرزها: الطحين الذي ليس لدى لبنان مخزون منه يكفي لأكثر من 19 يوماً. كذلك، تبيّن أن هناك طلباً كبيراً على علب التونة والمعكرونة وعبوات المياه. أسباب انقطاع بعض هذه السلع معروفة، لأن استيرادها يتطلب وجود مصارف مفتوحة الأبواب لفتح الاعتمادات مع التجار الأجانب أو للقيام بتحويلات مصرفية بالدولار تسديداً لثمنها... وهناك مشاكل أخرى تتعلق بوجود بضائع مخزنة في المرفأ، لكن الإقفال في البلد يمنع إخراجها.

شحّ في السلع: طحين وتونة ومعكرونة وعبوات المياه

راكموا الثروات عبر المتاجرة بالدَّين.

ورغم الإغلاق القسري لأبواب المصارف لليوم العاشر على التوالي بسبب الخوف من انهيار القطاع، ورغم اندلاع احتجاجات شعبية واسعة تعبّر عن الفقر وسوء توزيع الثروة وفي المجتمع الذي يعمل لخدمة الدائنين، أي أنه لم يعد هناك أي مبرّر للامتناع عن النقاش في عملية إعادة هيكلة للدين العام بوصفها ردّ الفعل الإصلاحي الأول الذي يجب على أي سلطة القيام به، لكن الجزء الأكبر من المجتمع المحلّي لا يزال قاصراً عن هذا الدور. فباستثناء قلّة رفعت شعار إسقاط الدَّين بـ«ضربة» إعادة الهيكلة، بات الموضوع منسياً حتى سبقهم إلى هذا الحديث، وإن كان بغايات وأهداف مختلفة، تقرير صادر عن «كابيتال ايكونوميكس» يشير إلى أن الاحتجاجات في لبنان تعكس استحالة ردّ فعل سياسي يؤمّن استقرار معدلات الدين، لذا فإن «إعادة هيكلة الدين العام صارت محتومة».

إعادة توجيه البوصلة نحو شطب جزء من الدين العام وخدمته أمر أساسي في هذه المرحلة، لأن حتمية اللجوء إلى إعادة هيكلة الدين العام لم تعد أمراً نظرياً، بل صارت واقعاً. فبحسب «كابيتال ايكونوميكس» هناك طرق عدة لتنفيذ إعادة الهيكلة، إلا أنه في ظل «عملة محلية معوّمة، وامتلاك المؤسسات المالية في لبنان محفظة واسعة من السندات بالعملات الأجنبية، ترتفع مخاطر حصول توقف فوضوي عن السداد يترافق مع أزمة نقدية ومصرفية». فإلى جانب كون عجز الموازنة يصل إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي، واحتلال نسبة الدَّين إلى الناتج مركز سادس أعلى معدل في العالم مع بلوغه 150% من الناتج المحلي الإجمالي، «بات ثلث الدين الحكومي بالعملات الأجنبية، أي ما يفوق 30 مليار دولار».

تشير «كابيتال ايكونوميكس» إلى أربعة عناوين أساسية لمواجهة مشكلة الدَّين: النموّ الاقتصادي السريع، التضخّم الكبير، التقشف، إعادة هيكلة الدين (أو الامتناع عن السداد). «من الصعب أن نرى كيف يمكن لبنان أن يولّد نمواً اقتصادياً سريعاً ومستداماً في اقتصاد يتوقع أن ينكمش هذه السنة. أما محاولة احتواء الدين عبر التضخّم، فستقوّض استقرار تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، فيما يعدّ التقشف حلّاً متاحاً. الحكومة أقرّت عدداً من الخطوات لمواجهة متطلبات المالية العامة، لكن الاحتجاجات واستجابة الحكومة لها، تشير إلى أنه يصعب جداً بلوغ عجز نسبته 5% أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي».

وفي معرض استعراض الحلول المتاحة أمام لبنان، يشير التقرير إلى أن «الدعم الخارجي يمكن أن ينقذ لبنان»، إلا أنه لا يرى أن دول الخليج مستعدة اليوم لتقديم مثل هذا الدعم «كما كانت مستعدة سابقاً»، لافتاً إلى أسباب سياسية. ورغم اعتقاده بأن المسار الأسوأ (التقشف) هو الحلّ لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان، إلا أن التقرير يتحدث عن النتائج الكارثية لغياب التمويل. ففي ظل هذا الأمر «السلطات ستتكشف سريعاً أن تمويل الدين وخدمته بالأسعار الحالية هما أمر غير مستقرّ، ما قد يجعل الامتناع عن السداد خطوة سياسية تتيح للسلطة زيادة النفقات في مجالات أخرى، أو تجنّب الضرائب».

عند هذه النقطة، يشير التقرير إلى وجوب القيام بعملية إعادة هيكلة الدين بالتوازي مع إخضاع لبنان لبرنامج صندوق النقد الدولي. مبرراته أن هذه العملية هي الأكثر تدميراً يتأتى عنها «الخطر الأكبر، أي إعادة هيكلة الدين العام بشكل فوضوي. ففي ظل غياب صندوق النقد الدولي، سيقود عدم اليقين بشأن الرؤية الاقتصادية إلى موجة هروب رؤوس الأموال، فيما مصرف لبنان يركّز موارده على الدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة. وبشكل فوضوي قد ينخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتمتنع الدولة عن السداد. صندوق النقد الدولي يقدر أن قيمة الليرة مضخّمة بنسبة 50%، وأن المستثمرين بالليرة سيواجهون خسارة تصل إلى 75%. هذا الأمر كافٍ ليمحو رساميل المصارف في لبنان وينجم عنه توترات شديدة في النظام المالي».

الدَّين العام... بالأرقام

وفقاً لإحصاءات جمعية المصارف حتى نهاية تموز 2019، فإن الدين العام الحكومي بلغ 129652 مليار ليرة، منها 80829 مليار ليرة بالعملة المحلية، و48823 بالعملة الأجنبية. الدين بالعملة المحلية يتوزّع بحسب الدائنين كالآتي: 53,4% يحملها مصرف لبنان، 32,9% محمولة من المصارف، 13,9% محمولة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع. أما الدين بالعملة الأجنبية فهو محمول كالآتي: 93,6% أو ما يوازي 29,8 مليار دولار عبر سندات يوروبوندز، والباقي عبارة عن قروض مختلفة من مؤتمرات باريس وغيرها.

وإضافة إلى هذا الدين الحكومي، هناك دين مستتر على عاتق مصرف لبنان. ما يتسرّب عن كلفة هذا الدين قليل جداً، إلا أن الإحصاءات تشير إلى أن مصرف لبنان يستدين من المصارف عبر شهادات إيداع بالليرة بقيمة 48040 مليار ليرة، وشهادات إيداع بالدولار بقيمة 22,7 مليار دولار (34220 مليار ليرة بحسب تسعيرة مصرف لبنان للليرة). وهناك طرق أخرى للاستدانة يقوم بها مصرف لبنان من خلال الهندسات.

(هيثم الموسوي)

تجارة العملات مستمرة كالمعتاد

قرار النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات «منع عمليات إخراج الدولارات النقدية دفعة واحدة في حقائب صيارفة وتجار عبر مطار بيروت الدولي والمعابر الحدودية والتي تتم بتصريح عادي معتمد لدى الجمارك اللبنانية»، أثار بلبلة، ولا سيما أن الأمر فُسِّر على أنه تهريب للدولارات النقدية من لبنان. وقد تلا قرار عويدات توضيح من مصرف لبنان يشير إلى أن «ثلاثة صيارفة في حوزتهم عملات عربية مختلفة دخلوا الأراضي اللبنانية بعد الإعلان عنها، واستبدلوها بالدولارات الأميركية في أسواق بيروت ليتم شحنها الى تركيا»، داعياً الصيارفة وشركات الصرافة إلى أن «يكونوا مرخصين بشحن الأموال من قبل مصرف لبنان أو أن يتم شحن هذه الأموال عبر الشركات المرخص لها من المصرف أو التقدم بطلب الترخيص لأعمال الصيرفة وشحن الأموال. الكل يعلم أنه عند دخول الأسواق اللبنانية عملات عربية ورقية، يعاد شحن هذه الأوراق الى الدول المنشأ للعملة حيث تستبدل بالدولار الأميركي ويعاد شحنها الى لبنان. إن سوق القطع اللبناني ستبقى سوقاً حرّة».

(مروان طحطح)

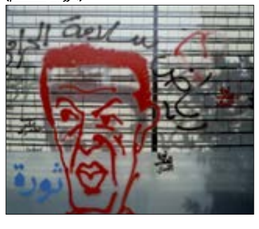

كلام عويدات وتوضيح مصرف لبنان يشيران إلى أن تجار العملة يواصلون القيام بمهامهم كالمعتاد. اي أن الصيارفة الأتراك الذين أتوا إلى لبنان لبيع عملات ورقية عربية، أتوا لأن لبنان يدفع سعراً أعلى من غيره، وأن الصيارفة اللبنانيين يبيعون هذه العملات في الدول العربية بأسعار تؤمن لهم أرباحاً مقابل استبدالها بالدولار.

حكومة المحاصصة:

6 و6 مكرر لاختيار أعضاء هيئة الكهرباء!

إيلي الفرزلي

يوم الجمعة الماضي، عقدت اللجنة الوزارية الخاصة بالكهرباء اجتماعها الأول منذ إقرار مجلس الوزراء لمجموعة من البنود «الإصلاحية» التي اعتبرت أنها «تلبّي» مطالب الشعب المنتفض.

الحماسة الرسمية لهذه المقررات أوحت بأن ما تحقق يفوق الوصف، وقد يشكل انقلاباً على آليات عمل النظام بأكمله. لكن لأن الكذبة تُعرف من حجمها، فقد عُرفت كذبة مجلس الوزراء سريعاً. وبهدف إعطاء مصداقية لوعوده، لم يتردّد المجلس في تحديد مهل زمنية لكل ما قرّره.

في البند السادس من تلك المقررات، والذي يتعلق بقطاع الكهرباء، الكثير من المهل الزمنية، التي يؤكد أعضاء في اللجنة الوزارية نفسها استحالة الالتزام بها. عنوان هذه الكذبة: تأمين الكهرباء بدءاً من النصف الثاني من العام 2020 بمعدل 24/24، وإلغاء كامل عجز مؤسسة كهرباء لبنان في العام 2021.

أما خلاصتها، فهي إجراء المناقصات لبناء معامل دائمة ومؤقتة وشراء الطاقة في الزهراني وسلعاتا ودير عمار وجب جنين والجية، في وقت لا يكفي لإجراء مناقصة لشراء مولد بقدرة واحد ميغاواط، فكيف إن كان المطلوب هو عقود IPP (شراء الطاقة من منتج مستقل)، هي في طبيعتها عقود معقّدة وتحتاج إلى وقت طويل لإنجازها؟

لا بد من الإشارة بداية إلى أن مجلس الوزراء عندما وافق على دفتر الشروط وحوّله إلى إدارة المناقصات للبدء بتنفيذ المناقصة، إنما تخطى لغمين أساسيين هما مطلب حركة أمل إلغاء المرحلة المؤقتة من الزهراني (خلافاً لمضمون خطة الكهرباء)، ومطلب وزارة الطاقة استبدال الأرض المخصصة لبناء المعمل في سلعاتا (خلافاً لقرارها السابق).

بحسب المقررات الحكومية، على إدارة المناقصات أن تجري المناقصة في مهلة أقصاها 2020/1/15، بعد تقصير مهل تقديم العروض، على أن يليها تقييم هذه العروض بفي مهلة أقصاها 2020/1/31، قبل أن ترفع وزارة الطاقة النتيجة إلى مجلس الوزراء خلال ثلاثة أيام. وللأخير مهلة أسبوع لبتّها، على أن يوقع العقد، في النهاية، «في مهلة أقصاها 2020/2/28».

أربعة أشهر، هي مهلة خيالية لإجراء مناقصة من هذا النوع، خاصة أن شهرين منها ستُخصّص لتقديم العروض، وهي مدة تشمل دراسة إدارة المناقصات لدفتر الشروط وإبداء الملاحظات بشأنه ومن ثم إحالة هذه الملاحظات، إن وجدت، إلى وزارة الطاقة، التي إما توافق عليها أو ترفع الملف إلى مجلس الوزراء.

حتى مع تجاهل كل الإجراءات الإدارية، هل بالإمكان الإعلان عن المناقصة في هذه الظروف؟ وهل يمكن للشركات أن تحضّر ملفاتها في هذه الظروف؟ وهل يوجد مستثمرون مستعدون لصرف مئات ملايين الدولارات في بلد يعيش أزمة مالية واقتصادية كبيرة؟ وهل يمكن للحكومة أن تعطي ضمانات مالية لهؤلاء تتعلق بسعر الصرف تحديداً؟... كل ذلك يدل على أن مجلس الوزراء قزّم تقديم كل عوامل فشل المناقصة مسبقاً، لكنه مع ذلك لم يتردد، في الوقت الراهن، في رمي كل تلك الهواجس عن ظهره، بانتظار بدء إجراءات المناقصة. وإلى ذلك الحين، فإن المطلوب أن نصدق أن ما تحقق إنجاز كبير!

4 أشهر لتوقيع عقود الكهرباء... «مهلة مستحيلة»

لكن هذا ليس كل شيء. عملية إصلاح الكهرباء لا تنتهي عند مناقصة الإنتاج. القطاع كله بحاجة إلى نفضة، والحكومة واعية لذلك. وقد ألزمت نفسها بـ«الموافقة على مشروع قانون يتضمّن التعديلات المقترحة على قانون الكهرباء رقم 462 / 2002 وإحالته على مجلس النواب، وتعيين أعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء خلال مهلة أقصاها أسبوعان من تاريخ إقرار القانون في مجلس النواب».

لذلك، اجتمعت اللجنة الوزارية المعنية بقطاع الكهرباء الجمعة. التعديلات المطلوبة تتعلق بدور الهيئة الناظمة تحديداً. فقد ثبت بالتجربة أن الوزراء المتعاقبين إنما تحفّظوا على الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الهيئة، بحسب القانون. وفي سبيل تقليص هذه الصلاحيات، استنسخت اللجنة تجربة هيئة إدارة قطاع البترول، بحيث ستتمتع الهيئة الناظمة للكهرباء باستقلالية مالية وإدارية، لكنها ستكون تحت وصاية وزارة الطاقة. ولن يكون بمقدور الهيئة إعطاء تراخيص الإنتاج للقطاع الخاص إلا بعد عرض الأمر على مجلس الوزراء.

تبقى آلية تعيين الأعضاء. تلك آلية كفيلة بالتأكيد أن الحكومة لم تستوعب حقيقة ما يجري في الشارع. ولذلك، لم تخجل في اعتماد قاعدة 6 و6 مكرر، التي تجيدها، لاختيار الأعضاء، كما حصل في هيئة البترول. أي إن الأعضاء سيكونون ستة (كلّ من طائفة)، يكون من بينهم كل سنة رئيس. تلك تجربة كان يتوقع أن لا تتكرر، بعدما أثبتت فشلها في هيئة البترول (بالكاد يتمكن الرئيس خلال سنة من تنفيذ رؤيته، أضف إلى أن الموزدين سيضطرون إلى التعامل كل سنة مع رئيس...)، إذا بها تُعمّم. ليس هذا مهماً بالنسبة إلى الحكومة. الأهم أن هذه الآلية أثبتت فعاليتها في الحفاظ على نظام المحاصصة. يبقى هيئتان ناظمتان، هيئة الطيران المدني وهيئة الاتصالات، فهل تتكرر المأساة نفسها؟

(مروان بوحيدر)

على الغلاف

صراع «الأجنحة» العونيّة ينفجر: «أنا» جبران... وبنات الرئيس

في صعوده الصاروخي من «قيادي» عوني إلى «الرجل القوي» في عهد الرئيس ميشال عون، نسج جبران باسيل عداوات داخل حزبه وعلى امتداد الوطن والحزب. المقربون منه يرون في وقوفه خصماً رئيسياً في وجه «الترويكا» سبباً رئيسياً لشيطنته، فيما تحمّل مصادر عونية «الأنا» الباسيلية مسؤولية تنفير الناس من المحازبين والنواب من التيار، ما أدى الى مغادرة بعضهم

رلى إبراهيم

«ردّ الأصوات المنهوبة»، «شامل روكز باع التيار بمرقة طريق»، «سكّر خطو مع الأوادم وفتح خطوط مع الزعران»... شعارات كثيرة رافقت إعلان النائب شامل روكز مغادرته تكتل «لبنان القوي» بالتزامن مع بدء الاعتصامات الشعبية. الاستياء العوني لم يحيّد أيضاً زوجة روكز،

> **مصادر التيار: الهندسات المالية لـ«سيدروس» أضرّت بالعهد أكثر من أي أمر آخر**

ابنة رئيس الجمهورية، كلودين عون التي حيّت المتظاهرين في مزرعة يشوع وانضمت إليهم، قبل أن يؤكد روكز في مقابلة تلفزيونية تأييد زوجته للمنطق الذي يتحدث به ودعمها للمتظاهرين. المشهد اكتمل بعد خطاب رئيس الجمهورية الموجه الى المعتصمين في الشوارع. إذ لم تتبنّ كلودين من الخطاب سوى جملة واحدة تتعلق بإعادة النظر بالواقع الحكومي، ما فسره البعض بأنه استهداف لوزير الخارجية جبران باسيل. واتبعت ذلك بصورة

(مروان طحطح)

على أنستغرام تقول «الانتخابات المبكرة، أفضل لليوم وبكرا»؛ قبل أن تحذفها. غضب الجمهور العوني على تحميل باسيل مسؤولية كل فساد البلد، معطوفاً على «غدر» روكز وزوجته، دفع بهؤلاء الى «تخوين» ابنة رئيس الجمهورية من منطلق أن تبني مطلب الشارع بإجراء انتخابات نيابية مبكرة ليس إلا التفافاً للمسّ بموقع الرئاسة وبنواب تكتل لبنان القوي. فضلاً عن أن «استقالة الحكومة ومجلس النواب تقود الى فراغ وفوضى يمكن أن تستمر طوال السنوات الثلاث المتبقية من ولاية الرئيس، إذا ما أسهمت بسقوطه في سابقة غير معهودة أبداً».

ميراي و«سيدروس»

تؤكد مصادر في التيار الوطني الحر أن «كلودين وميراي عون لطالما كانتا عرّابتي باسيل لدى رئيس الجمهورية ووراء الكل النفوذ والحظوة اللذين حظي بهما لدى الرئيس وداخل التيار». بقي الأمر كذلك حتى الانتخابات النيابية الأخيرة بعدما تبيّن أن عدد الأصوات التي نالها القائد السابق لفوج المغاوير لم يكن على قدر التوقعات. حمّلت كلودين باسيل مسؤولية ذلك لتعامله مع روكز كمرشح مستقل ومنح الهيئات الحزبية من الاجتماع معه. توضح المصادر أن «كلودين أرادت لشامل أن يخرج بطلاً بعد الانتخابات بفارق كبير في الأصوات حتى ولو أدّى ذلك إلى خسارة النائبة نائباً أو اثنين». بعد الانتخابات، انكسر شيء ما في العلاقة بين باسيل وروكز، وبدأ الأخير يغرّد منفرداً، وصولاً الى مقاطعته اجتماعات التكتل غداة إعداد الموازنة ومناقشة رواتب العسكريين المتقاعدين، مروراً بدعوة العونيين القدامى الى منزله وحضوره قداس 13 تشرين برفقتهم، وصولاً الى تأييده المتظاهرين ودعوته الى إسقاط الحكومة وتشكيل أخرى متخصصة واعتباره أن ورقة الإصلاحات «غير قابلة للتنفيذ، أنا بعرف شو في بمجلس النواب. والإصلاحات بتبلش بفصل النيابة عن الوزارة»، متهماً «المحيطين بالرئيس» بـ«التأثير عليه بطريقة سلبية».

على المقلب الآخر، تؤكد المصادر أن مشكلة العونيين القدامى الذين اعترضوا على النظام الداخلي لم تبدأ مع باسيل بل مع ميراي، ابنة رئيس الجمهورية، التي أعدّت بنفسها النظام الذي سمح لوزير الخارجية بالإمساك بالحزب والفوز برئاسته. بدأت المشكلات بين مستشارة الرئيس ورئيس التيار عند الانتقال الى قصر بعبدا. وجهة نظر فريق باسيل تقول إن التعيينات التي تولتها ميراي في القصر ومنها فريق الرئيس «أثبتت فشلاً كبيراً، ما أساء لصورة الرئيس. وجاء التسجيل الأخير لخطاب عون قبل يومين ليتوّج كل «تخبيصات» هؤلاء خلال 3 سنوات». أضف الى ذلك «الوجوه الوزارية التي كانت تصرّ على إقناع الرئيس بها، وأبرزها رائد خوري رئيس مجلس إدارة سيدروس بنك: صورة العهد التي تمزقت في بدايته مع انكشاف الهندسة المالية التي نالها البنك من مصرف لبنان توازي أضرار كل

نعمة افرام: 1,5 مليون مواطن لا يُواجهون بورقة

لم يكن خلاف رئيس التيار الوطني الحر وابنتَي رئيس الجمهورية ميراي وكلودين عون مستغرباً. ولا خروج النائب شامل روكز من تكتل لبنان القوي أيضاً. لكن المفاجأة جاءت من النائب الكسروانيّ نعمة افرام الذي أعلن استقالته من التكتل تحت وطأة الضغط الشعبي. وبحسب مقربين من قيادة التيار، عقد التكتل اجتماعاً في اليوم الثاني للاعتصامات ضمّ وزراء التكتل ونوابه. وبينهم افرام الذي قدّم مناقشة «تفصيلية للورقة الاقتصادية ولم يبد أي اختلاف بالرأي على الخطوط الرئيسية ولا أعرب عن رغبته بترك التكتل». وتلفت المصادر الى أن «جبران هو من اختار افرام ليسمّاه لرئاسة لجنة الاقتصاد في المجلس النيابي وهو مركز يوزع على الكتل وليس خاصاً بالنواب المستقلين». افرام، من جهته، أكد لـ«الأخبار» أنه طالب في الجلسة الأخيرة للتكتل بإجراء تغيير حكومي أو استقالة وزراء التيار لأن «من المعيب أن نواجه ثورة مليون ونصف مليون مواطن بمجرد ورقة. ومن يصدق أن الأسماء الموجودة في الحكومة ستطبق بنود هذه الورقة. لذلك، اقترحت تغيير 10 وزراء في الحكومة حتى لا نعرّضها للاستقالة واستبدالها بأسماء مناسبة قادرة على وقف النزف الاقتصادي الذي نعاني منه». لكنّ «أحداً لم يستمع لا منذ أسبوع ولا منذ 3 أشهر. المشكلة أن أحداً لا يشعر بالتغييرات التي طرأت على حياة اللبناني، وحجم انخفاض مستوى معيشته، بل يمعن المسؤولون في سوء إدارة الأزمة وإنكارها». وعما إذا كان سيعود الى التكتل في حال موافقة التيار الوطني الحر على استقالة الحكومة والذهاب الى حكومة مصغرة؟ أجاب: «منشوف... منتلاقى عالقطعة والقوانين أحسن».

نتنياهو يراهن على حرف الحراك الشعبي في لبنان:

«هزة أرضية» تستهدف المقاومة

علي حيدر

كشف رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو عن الرؤية الرسمية الاسرائيلية لما يشهده لبنان من تظاهرات شعبية، مستعيداً الوصف الرسمي الذي كانت تطلقه تل أبيب على «الربيع العربي» باعتباره «هزّة أرضية» ستؤدي الى إعادة إنتاج بيئة إقليمية مغايرة لما كانت عليه. ولفت في موقف نتنياهو، أيضاً، وضعه ما تشهده الساحتان اللبنانية والعراقية في سياق واحد (الفرص الاسرائيلية)، «نحن نرى ماذا يجري في الشرق الاوسط. الشرق الاوسط - مرة أخرى - يمر بهزة ارضية. لبنان والعراق وسوريا تشهد عواصف. وكل هذه المناطق تسيطر عليها إيران».

اختيار نتنياهو لوصف ما يجري بانه «هزة أرضية»، بالمفهوم الاسرائيلي، بعد أيام من عرض رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي لتعاظم التهديدات ضد اسرائيل، وإشارته الى فرصة مستجدة تمثلت في انشغال حزب الله بالتظاهرات، يكشف بشكل لا لبس فيه عن قراءة المؤسسة الاسرائيلية، السياسية والامنية، لكون نتائج هذا الحراك سيكون لها أثرها على الأمن القومي الاسرائيلي.

يكشف الوصف الذي اطلقه رأس الهرم السياسي في تل أبيب على الحراك الشعبي في لبنان عن رؤية الكيان الاسرائيلي وتقديره ورهاناته على مفاعيل هذا المستجد الداخلي اللبناني وأثره على المقاومة التي ترى فيها سداً أمام اطماعها في لبنان وتهديداً لأمنها القومي. وينطوي هذا الموقف أيضاً على أن إسرائيل تسعى وتهدف الى حرف هذا الحراك عن مساره المطلبي والمعيشي، الى مسار آخر ينبغي التركيز فيه على المقاومة وخيارات لبنان الاقليمية، وهو ما يعني عملياً تحميل حزب الله مسؤولية الواقع الذي آلت اليه الاوضاع. والواضح أن إسرائيل تريد أن يتحول هذا الحراك، في الحد الادنى، الى طوق وقيد على حزب الله.

استعادة هذا الوصف، «الهزة الارضية»، وإسقاطه على لبنان والعراق ليسا أمراً عابراً او مجرد كلمة وردت على لسان رئيس وزراء العدو. بل هما، كما كشفت تقارير إعلامية إسرائيلية في حينه، نتيجة توصية أجهزة الاستخبارات التي أظهرت حذراً في تقديرها لمآل التطورات مع قدر من التفاوت بين ساحة وأخرى.

أتى وصف نتنياهو خلال افتتاح جلسة الحكومة يوم الاحد، بعد صمت رسمي لافت. وبعدما عبّر نتنياهو عن رؤية اسرائيل وتقديرها، لمآل ما يشهده لبنان، بات مؤكداً أن امتناع المؤسسة الرسمية عن تحديد موقفها لم يكن عرضياً، كما لفت الى ذلك أحد المعلقين الاعلاميين في اسرائيل، بل كان مدروساً وأقرب الى التريث أو الإخفاء بانتظار اكتشاف مآل التطورات وما إن كانت حدثاً عابراً، أو يمكن الرهان على أن تتحول الى مستجد مفصلي في حركة الواقع اللبناني والاقليمي.

ما يُضفي مزيداً من الخصوصية على هذا التقييم انه ورد على لسان نتنياهو خلال افتتاح جلسة الحكومة. في هذه المحطة بالذات يحرص رئيس الوزراء الاسرائيلي على أن يكون دقيقاً في صياغة مواقفه وفي انتقاء كلماته.

كونها تعبر عن الموقف الرسمي الاسرائيلي من أبرز التطورات المؤثرة على المصالح الاسرائيلية، سواء كانت تهديداً أم فرصة.

لا ينبغي توهم أن إعادة إطلاق نتنياهو وصف «الهزة» على ما يشهده لبنان، وفي مواجهة المقاومة (حلفاء إيران)، ناتجة عن عدم اكتراث بأن عدم معرفة وجود حراكين أحدهما وطني ومطلبي، وآخر موجّه يهدف الى النيل من المقاومة بدعم أميركي وسعودي، ولكنه يعود الى كونه ينظر الى هذا المسار انطلاقاً من المساعي التي تهدف الى حرفه باتجاهات تلبّي الأولوية الاسرائيلية، ومما يُقدّره إزاء مآل التطورات والنتائج التي قد تنتهي اليها.

عمد نتنياهو للاشارة أيضاً الى مكمن المصلحة الاسرائيلية في التطورات التي يشهدها لبنان والعراق، وموقعها من الاولوية الاسرائيلية، من خلال تسليط الضوء على كونها تجري في المناطق التي تسيطر عليها إيران. وهو بذلك يريد القول إنها تأتي في مواجهة محور المقاومة.

تجدر الاشارة الى أن السياسة الدعائية التي تنتهجها اسرائيل تقوم على أساس وصف كل ما يتصل بأطراف محور المقاومة بأنه تجسيد للنفوذ الايراني، انطلاقاً من كون الجمهورية الاسلامية تمثل العمق الاستراتيجي والداعم الرئيسي لهذا المحور، وبهدف تحريضي أيضاً لتقديم مقاومة اسرائيل على أنها تندرج في سياق صراع مصالح بين دول أجنبية.

ويكشف هذا الجمع على لسان نتنياهو، بين مفهوم «الهزة»، وفق القاموس السياسي الاسرائيلي، وكونه في ساحات تسيطر عليها ايران، عن الرهان الاسرائيلي على مآل التطورات التي تشهدها الساحتان اللبنانية والعراقية. أما بخصوص وضعه ما تشهده الساحة السورية من

> **رئيس أركان جيش العدو: حماس منشغلة بغزّة وحزب الله بالتظاهرات والأسد بإعادة إعمار سوريا**

تطورات في سياق ما يشهده الشرق الاوسط من عواصف، فهو يعود لكونها تؤدي الى تعاظم التهديد على إسرائيل على المدىين القريب والبعيد. لذلك أتبع هذا الموقف بالحديث عن أن تعاظم قوة اسرائيل مكّنها من مواجهة هذه التطورات ويفرض اتخاذ قرارات صعبة جداً.

في سياق متصل، تناول رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي، قبل أيام، ما يمر به لبنان وأثره على حزب الله.

فاعتبر أن «أعداء اسرائيل منشغلون بمشاكلهم الداخلية. حماس (منشغلة) بغزّة، حزب الله بتظاهرات لبنان. الأسد بإعادة إعمار سوريا». أتى ذلك في سياق عرض واسع قدم فيه تطورات البيئة الاقليمية وما شهدته من تعاظم التهديدات. ومن الواضح أن تناوله لما يشهده لبنان كان من باب الفرص وفق المعايير الاسرائيلية، وتحديداً كون ما يجري قد يسهم - على الأقل وفق الرهانات الاسرائيلية - في تقييد هامش حزب الله في المبادرة والرد. وللمقارنة، استغلت أسرائيل انشغال النظام السوري بأولوية مواجهة التهديد الارهابي والتكفيري... (والآن بأولوية إعادة إعمار سوريا) منذ بدء الاحداث في العام 2011، وهو منحها هامشاً من المبادرة والاعتداءات المدروسة بدقة على الساحة السورية. وتستغل الواقع الذي يعيشه قطاع غزة، للضغط على المقاومة وتعزيز قدرة الردع إزاءها. ومن الواضح أن وضع رئيس أركان جيش العدو حزب الله في السياق نفسه، يعكس حقيقة أن إسرائيل تراقب لاستكشاف أي مدى يمكن أن تُقيّد التطورات الداخلية حزب الله. لكن بالاستناد الى ما ظهر حتى الآن من قوة المقاومة والى العديد من المحطات السابقة، من الممكن الجزم بأن أي تقدير إسرائيلي خاطئ. وهو أمر سبق أن وقعت فيه. سيجبي منها أثماناً مؤلمة، وستفاجأ، كما حصل في المرات السابقة، بالخيارات والخطوات التي بادر اليها حزب الله وأدت الى ردعها.

(هيثم الموسوي)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

على الغلاف

هل يستطيع العامل الاقتصادي نقل لبنان إلى اللاطائفية السياسية؟

محمد سيد رصاص *

افتتح لبنان عام1975عمليات انفجار البنى الداخلية لمجتمعات المنطقة العربية، وقد أخذ الانفجار اللبناني شكلاً طائفياً. كان لبنان منذ عام 1943 يعيش نظام المحاصصة الطائفية، وقد تكرّس هذا في اتفاق الطائف عام1989 الذي كان إيذاناً بانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وعندما حصل في عام 2005 الانقسام السياسي اللبناني بين فريقي (14آذار) و(8آذار) فإن هذا الانقسام كان انقساماً لأغلبية ضد غالبية اجتماعية شيعية، ولو أن اتفاق «التيار الوطني الحر» مع «حزب الله» عام2006 قد أزاح الكتلة الاجتماعية المسيحية الأكبر بعيداً عن (14آذار) كان كسراً لهذا المسار اللبناني أن يعطي الحراك الاجتماعي، البادئ في بلاد الأرز منذ يوم17تشرين الأول/أكتوبر 2019 والآتي لأسباب اقتصادية، صورة جديدة عن توحّد جسم اجتماعي لبناني كبير عابر للطوائف ضد الفئة السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية الحاكمة. يضم هذا الجسم في مكوّناته فئات وسطى مفقرة وطبقات فقيرة، تُظهر في حراكها توحّداً في المطالب وخاصة أن العراق، الذي أنشأ فيه المحتلّ الأميركي نظاماً من المحاصصة الطائفية - السهام اللفظية ضد تلك الفئة الحاكمة على أساس نظام المحاصصة الطائفية.

خلال الأيام التي تفصل عن (17تشرين الأول 2019 اللبناني) انطلقت كتابات كثيرة في توقع ولادة «لبنان جديد لاطائفي» من خلال تلك البذرة الجنينية التي حملها وأعطاها ذلك اليوم اللبناني، وخاصة أن العراق، الذي أنشأ فيه المحتلّ الأميركي نظاماً من المحاصصة الطائفية القومية على الطراز اللبناني، قد شهد عام 2019 حراكات عابرة للطوائف تتصدرها فئات اجتماعية شيعية ضد نظام من المحاصصة الطائفية تسود فيه أحزاب إسلامية شيعية. على هذا الصعيد، أوحت تلك الكتابات بأن مسار المنطقة العربية الذي دشّنه يوم 13نيسان1975 اللبناني، بما فيها الانفجار العراقي بين عامي 2004-2006 الذي وصل إلى حافة الحرب الأهلية بين الشيعة والسنة، قد انتهى ووصل إلى خاتمته وبأن هناك بداية مرحلة جديدة عربياً سيدشنها (17تشرين الأول 2019 اللبناني).

هنا، من الضروري، فحص الأمور بدقّة. الطائفية السياسية، في لبنان أو العراق أو غيرهما، هي حالة من الاتجاه السياسي عند الحزب أو الزعيم السياسي الطائفي وهي كذلك عند القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب الطائفي أو الزعيم السياسي الطائفي. الطائفية السياسية، سواء كانت هجومية ومعلنة في مطالبها (مثلاً، المارونية السياسية منذ عام1943) أم كانت دفاعية - وقائية ضد «الآخر الطائفي» أو تتذرع بـ«الآخر الطائفي» من أجل الحفاظ على امتيازات طائفية قُنوية قائمة، هي مثل أي اتجاه سياسي آخر له قاعدة اقتصادية- اجتماعية وتمظهُرات ثقافية. والطائفية السياسية هي اتجاه سياسي يحوي منظومة أيديولوجية مثل غيره من الاتجاهات السياسية. الفرق هنا، أن الطائفية السياسية عندما تسود في بلد فإنها تجعل الصراعات السياسية تأخذ شكلاً طائفياً فيما يمكن للسياسة أن تأخذ صراعاتها شكلاً قومياً- دينياً (مثل صراع السنهاليين البوذيين ضد التاميل – الهندوس في سريلانكا بين عامي1983 و2009) أو مناطقياً (مثل صراع قوات خليفة حفتر المتمركزة في الشرق الليبي مع حكومة فايز السراج في طرابلس الغرب) أو الشكل القومي (الصرب والكروات مع تفكك الدولة اليوغسلافية عامي 1991-1992) أو القومي- المناطقي (أفغانستان بين الباشتون في الجنوب والطاجيك في الشمال في مرحلة ما بعد سقوط الحكم الشيوعي عام1992). في العراق، مع نظام بول بريمر، أصبح الحزب الشيوعي هامشياً في ما كان، بين عامي 1955-1970، أحد أقوى حزبين عراقيين مع حزب البعث. لم يستطع الشيوعيون والقوميون السوريون، كاتجاهين سياسيين عابرين للطوائف، أن يكونا قوة معتبرة في لبنان.

يقود (17تشرين الأول2019 اللبناني) إلى سؤال: هل يقود الوعي الاقتصادي، المبني على وجع الإفقار والفقر، إلى طريق سالك مباشر نحو وعي سياسي طبقي في مجتمع يوجد فيه نظام سياسي مبني على المحاصصة الطائفية؟

لايمكن الإجابة عن هذا السؤال من دون المرور بممر إجباري هو كتاب لينين: «ما العمل؟» الصادر عام 1902والذي هو كتاب موجه ضد «النزعة الاقتصادية» التي وُجدت عند ماركسيين روس حيث انبنى كتاب لينين على أطروحة أن الوعي الفكري- السياسي- الحزبي- التنظيمي ليس ناتجاً من الوعي الاقتصادي الذي لا يمكن في حدوده القصوى أن ينتج أكثر من وعي نقابي- مهني – مطلبي هو ذو طابع عفوي. قال أصحاب «النزعة الاقتصادية» بأن لا حاجة إلى الحزب السياسي ونظريته الفكرية – السياسية التي يتولد عنها البرنامج السياسي للحزب وإنما يكفي النضال من أجل رفع الأجور للعمال وتحسين شروط العمل. أمام «النزعة الاقتصادية» قال لينين بأن الوعي الطبقي العمّالي ليس هو فقط وعياً اقتصادياً موجّهاً ضد الرأسماليين بل هو وعي فكري - سياسي لميدان محدد هو علاقات جميع الطبقات والفئات الاجتماعية تجاه الدولة والحكومة، أي ميدان العلاقة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - القانونية - الثقافية لجميع الطبقات والفئات الاجتماعية ببعضها البعض. قال لينين بأن هذا الوعي لا يأتي عبر النضال الاقتصادي بل يأتي للطبقة العاملة من خارجها أي من الحزب. هذا لا يشمل طبقة أو حزباً محدداً فقط بل يشمل كل الطبقات والفئات الاجتماعية في علاقتها بالأحزاب والاتجاهات السياسية.

من هذا المنطلق ليس مؤكداً أو حتمياً أن يقود (17تشرين الأول 2019 اللبناني) إلى تجاوز اتفاق الطائف. يمكن لهذا أن يحصل إذا قاد الوجع الاقتصادي عند الفئات الوسطى والطبقات الفقيرة اللبنانية إلى وعي فكري- سياسي يتجه إلى اتجاهات فكرية- سياسية لاطائفية تستطيع قلب طاولة نظام المحاصصة الطائفية وتفرض نظاماً سياسياً جديداً يقوم على «ديمقراطية المواطن» وليس «ديمقراطية المكوّنات».

*كاتب سوري

بيروت - وسط المدينة (مروان طحطح)

الفرص والمنزلقات في الاحتجاجات اللبنانية

عبدالله السناوي *

على إيقاع الاحتجاجات الشعبية الواسعة تتبدى فرص حقيقية لإعادة تأسيس لبنان كدولة مدنية حديثة تلغي من قاموسها السياسي والاجتماعي المحاصصات الطائفية في تقاسم السلطة والنفوذ. كانت الاحتجاجات بزخمها الاستثنائي واتّساع نطاقها إلى كلّ المناطق اللبنانية أقرب إلى إعلان وفاة متأخّر للنظام الطائفي، الذي يخاصم عصره ويحول دون تكافؤ الفرص وفق معايير الكفاءة وحدها في تقلّد المناصب والوظائف. لم يكن الضجر بالنظام الطائفي شرارة الاحتجاجات، فقد اندلعت واتّسعت على خلفية فرض ضرائب جديدة على شعب يعاني ويتوجّع من تبعات الأزمة الاقتصادية، فيما الفساد يطلّ برأسه وهدر المال العام يعلن عن نفسه في السياسات المتّبعة. في الوجع الاجتماعي المشترك اكتشف اللبنانيون مجدداً، أنهم شعب واحد ومعاناة واحدة ومصير واحد يتجاوز الطوائف والمذاهب، وأن وحدتهم في الميادين شرط ضروري لنجاح الاحتجاجات في تحسين أحوالهم المعيشية والدفع بالبلد كلّه إلى مسار يلتحق بعصره في الحقوق الأساسية لشعبه كمواطنين لا كرعايا في دولة الطوائف. لم يكن الضجر من النظام الطائفي أمراً طارئاً اكتُشف فجأة في الاحتجاجات اللبنانية، فقد دأب عدد كبير من المثقفين والمفكرين اللبنانيين لعقود طويلة، ربما منذ تأسيس الجمهورية أربعينيات القرن الماضي، على نقد ذلك النوع من الحكم والدعوة إلى تجاوزه. الجديد - هذه المرة - أن ما كان يتردّد في نطاق محدود، وداخل نخب بعينها، بات موضوع إجماع وطني صوته عدوٌ في ميادين الاحتجاج ورسالته واصلة إلى المستقبل. بغضّ النظر عن قدر النجاح الذي يمكن أن يحققه الحراك اللبناني فإن ما حدث يؤسّس لما بعده بقدر ما يستقر بالنظام الطائفي العام لأجياله الجديدة. هذا تطوّر له ما بعده، لكنه يصعب التحول من حال إلى حال بضغطة زر. هناك منزلقات كثيرة تعترض لبنان قبل أن تنجح انتفاضته في أن تصل إلى أهدافها، التي الهمت التوحد الوطني في ميادين الغضب.

أولها، إعادة إنتاج النظام من جديد، وهو سيناريو لا يمكن استبعاده. القضية تتجاوز الرجال إلى طبيعة النظام نفسه والذهنية التي كرسته والمصالح التي استقرت في بنية المجتمع والسلطة.

إذا نجحت الاحتجاجات في تجاوز ذلك السيناريو فإننا سوف نكون أمام ثورة حقيقية متكاملة الأركان. هذه ليست مسألة سهلة، والنجاح فيها يعني كل عربي كما كل لبناني، لأننا سوف نكون أمام نموذج جديد يلهم تغييراً مماثلاً في بلدان عربية أخرى تعاني وطأة الطائفية وأشباح التقسيم تلوح في جنباتها. وثانيها، التوظيف الزائد للحراك الشعبي لغير أهدافه ومقاصده لتصفية حسابات سياسية، أو غسل الشخصية بكل أثام تاريخها ركوباً لموجة الغضب، أو نيلاً مما يتوافر للبلد من قدرة على مواجهة التغوّلات الإسرائيلية على مصائره وسلامته. مثل هذا التوظيف قد يدفع لتشققات في بنية الحراك الشعبي تأخذ منه وحدته وتماسكه على مطالب محددة، وربما تدفع – بالتداعي – إلى استقطاب شارع في مقابل شارع بما يجهض الفرص السانحة لتأسيس دولة جديدة تلتحق بعصرها وتستجيب لإرادة مواطنيها.

هناك بدعة سياسية لا تعرفها الدول الأخرى عنوانها «الديمقراطية التوافقية»

وثالثها، أنه لا يوجد جسم قيادي للحراك الشعبي، لا برنامج محدداً ولا خطّ سير يمكن توقعه. تلك نقطة قوة في بداية أي حراك تفضي إلى اتساع زخمه، حيث تقل آية منازعات معتادة على مقاليد القيادة إلى أدنى درجة ممكنة، غير أنها بمضي الوقت تتحول إلى نقطة ضعف، حيث يسهل نسبياً اختطاف الحراك وإجهاضه، أو خفض طموحه بإطلاق وعود سرعان ما تتبدد وتدخل دوائر النسيان بعد حين والتجارب العربية حاضرة في استخلاص الدروس.

تسنى للحراك السوداني إحداث اختراق كبير في معادلات السلطة والحكم لم يكن متصوراً حدوثه بفضل نجاحه في بلورة قيادة مفوضة كلمتها مسموعة في إدارة المواقف المتأزمة. فيما لم يتمكن الحراك الجزائري من إحداث مثل ذلك الاختراق حتى الآن لغياب أية قيادة مفوضة تتحدث باسمه.

رابعها، أنه لا يوجد تعريف متّفق عليه للنظام الذي يُراد إسقاطه.

المعضلة الحقيقية: كيف يمكن التحول من نظام إلى آخر إذا غابت المفاهيم الأساسية؟ في بلد مثل لبنان رئيس الجمهورية لا يلخّص النظام، ولا الحكومة عنوانها الرئيسي. هناك بدعة سياسية لا تعرفها الدول الأخرى عنوانها «الديمقراطية التوافقية»، بمعنى أن كل القوى السياسية بتعبيراتها الاجتماعية والطائفية المختلفة شركاء في الحكم من دون إقصاء لطرف، وهذا يلغي من الجذور فكرة المعارضة النيابية والسياسية واستبدالها بالمناكفات بحثاً عن حصص أكبر في كعكة السلطة. للديمقراطية التوافقية منطقها في تجنّب الاحتراب الأهلي، الذي دفع فواتيره في الدعوة ضجر من الطبقة السياسية، وهذا مفهوم وطبيعي، غير أن هناك مشكلة: من يختار الحكومة الجديدة؟

هذه معضلة أخرى تستدعي خريطة طريق متوافق عليها لتجاوز المحاصصات الطائفية أو إعادة تأسيس لبنان جديد اجتماعياً وثقافياً وسياسياً من دون الوقوع في دوامات الفراغ السياسي.

هل هذا ممكن في الظروف الحالية التي تتفاقم فيها أزمة ثقة تشمل الطبقة السياسية كلها؟

رغم أن الحكومة اللبنانية الحالية حاولت تدارك الموقف تحت ضغط التظاهرات، وتبنّت في 72 ساعة ورقة إصلاحية انطوت على كثير من الإجراءات التي يطالب بها مواطنوها، إلا أن أزمة الثقة أفضت إلى اعتراض واسع على تلك الورقة.

هناك ما يستدعي النقاش في نقطة أو أخرى، إلا أن أحداً لا يثقّ في الالتزام بها، والسؤال الذي تردّد وسمع صداه في العالم: إذا كان ممكناً التوصل إلى ورقة إصلاحات في هذا المدى الزمني القصير للغاية، فما الذي منع الحكومة من أن تقدم على أي إصلاح على مدى ثلاث سنوات كاملة؟ هناك دعوات لحكومة مصغرة من الاختصاصيين تتبنّى الإصلاح وتدعو إلى انتخابات نيابية مبكرة. في الدعوة ضجر من الطبقة السياسية، وهذا مفهوم وطبيعي، غير أن هناك مشكلة: من يختار الحكومة الجديدة؟

بطبيعة الأمور فإنها تحتاج إلى تفويض. سؤال آخر: من يعطيها التفويض؟ الحراك الشعبي الذي سوف تنفض تجمعاته في هذه الحالة.. أم الطبقة السياسية المغضوب عليها؟

هذه أسئلة معلّقة في فضاء الاحتجاجات تقلق كلّ من تتعلق مشاعره بلبنان، أملاً أن يحقق ما يتطلع إليه شعبه من إعادة تأسيس دولته وفق قواعد المواطنة لا المحاصصة.

* كاتب مصري

«اسمحوا لنا أن نحبّكم»

فرح الأعور *

تبوّأ السيد حسن نصر الله، في خطابه الأخير حول الانتفاضة اللبنانية المندلعة منذ السابع عشر من تشرين، موقع الناطق الرسمي باسم النظام اللبناني، ودافع عن هذا النظام بجميع أطرافه بمن فيهم حلفاؤه وأعداؤه داخل النظام على حدٍّ سواء. وهو ما يدعو إلى الاستغراب لأن «حزب الله» لا يمثّل مكوّناً «أصلياً» من مكونات هذا النظام، بمعنى أن حزب الله لم يبنِ زعامةً طائفية «تقليدية» قائمة على نهب الدولة واقتسام مغانمها من أجل تمويل نفسها وتوزيع فتات هذه المغانم على رعاياها. فالحزب صاحب مشروع مختلف جذرياً عن باقي زعامات الطوائف المؤتلفة داخل النظام اللبناني.

من هنا كان مشهد السيد نصر الله يدافع عن النظام اللبناني على مدى أكثر من ساعة في خطابه الأخير مشهداً غرائبياً يدعو للأسف الشديد. فهو استفاض دفاعاً عن النظام بجميع مكوناته بمن فيهم من سنّ سكاكينه يوم اندلعت حرب تموز وانتظر هزيمة المقاومة لسلخ جلدها والانتهاء منها إلى الأبد. والمشكلة أنه إذا اندلعت الحرب بين «حزب الله» وإسرائيل مرة أخرى اليوم، أو بعد سنة أو عشر سنوات، فإن هؤلاء سوف يعيدون انتظار هزيمة المقاومة مرة أخرى ويعيدون شحذ السكاكين من جديد.

ولسنا ندري كم من المرّات يتوجب على «حزب الله» أن يُلدغ من ذات الجحر كي يصل إلى قرار وجوب التعامل مع الشعب اللبناني كشعب مؤلف من مواطنين وليس من مجموعة طوائف يتم التعامل معها من خلال زعاماتها. والمؤسف أن الخطاب المذكور للسيد نصر الله أراح جميع الزعامات «الأصلية» من مكونات النظام من عناء الدفاع عنه. بل أراحهم إلى درجة جعلتهم يتبارون في ركوب موجة الانتفاضة الجارية، لا بل أراح شخصية مثل فؤاد السنيورة إلى درجة جعلته يستغل الفرصة «للتنقير» على السيد نصر الله و«لنصحه» بالانصياع لإرادة الناس. فالسنيورة وأمثاله اطمأنوا بأن السيد نصر الله انتدب نفسه للدفاع عن النظام، واستنتجوا بأنه لا داعي لبذل جهودهم هم للدفاع عن هذا النظام، وبالتالي لا بأس من تجيير هذه الجهود لإحراج السيد نصر الله أمام الرأي العام.

لا يعرف «حزب الله» التعامل مع المواطنين المتحررين من طوائفهم والممتلكين لقرارهم وغير الخاضعين لسيطرة أي جهة

المشكلة أن «حزب الله»، ومنذ أن انخرط في السياسة اللبنانية، قرر أن يفرز اللبنانيين إلى طوائف وأن يتعامل مع هذه الطوائف من خلال زعاماتها. وإذا كان للحزب من «غفّارةٍ» للإصرار على هذا الفرز عندما كانت هذه الزعامات قادرةً على الحفاظ على الاستقرار من خلال اقتسام الدولة وتوزيع فتات المغانم على رعاياها، فلم يبقَ له من «غفّارة» اليوم بعد أن ذهب الاستقرار مع انهيار معادلته، وبعد أن خلع اللبنانيون انتماءهم الطائفي للمرة الأولى في العصر الحديث ونزلوا إلى الشارع مطالبين بتغيير النظام.

والمشكلة الأعمق هي أن «حزب الله» على ما يبدو لا يثق إلا بمن هم تحت سيطرته المباشرة. فهو لا يعرف التعامل مع المواطنين المتحررين من طوائفهم والممتلكين لقرارهم وغير الخاضعين لسيطرة أي جهة. علماً أن هؤلاء الناس هم حلفاء الحزب الطبيعيون في معركته بوجه إسرائيل، لأن هؤلاء هم الذين ينظرون إلى إسرائيل كعدوّ وجودي منذ ما قبل ولادة «حزب الله». وإذا كانت حجة الحزب في عدم التعامل مع هؤلاء من قبل بأنهم عددياً كانوا على هامش المجتمع اللبناني، فمع هذه الانتفاضة أصبحوا في متن وقلب هذا المجتمع على امتداد المناطق والطوائف في طول البلد وعرضه.

ولذلك فإن «حزب الله» يرتكب جريمةً بحق نفسه وبحق الشعب اللبناني برمته بنفس الوقت باستمراره بعدم الاعتراف باللبنانيين كمواطنين لا كرعايا طوائف. فهو يقتل حلم هذا الشعب بالخلاص من النظام الطائفي المقيت في هذه اللحظة التاريخية، وهو لن يتمكّن من إدارة ظهره إلا لهؤلاء المواطنين الذين تحرروا من طوائفهم وامتلكوا حرية قرارهم في حال وقوع الحرب مع إسرائيل مرة أخرى. ذلك أن جميع أطراف النظام سيكونون مشغولين إما بشحذ سكاكينهم من جديد أو بفتح خطوط العودة عبر مبعوثيهم من الصف الثالث إلى الأميركيين. وكلنا نذكر محادثات ويكيليكس التي فضحت كلا النوعين من أباطرة الطوائف الذين يدافع عنهم وعن نظامهم السيد نصر الله مطمئناً إلى أنهم «تحت السيطرة».

يا سيد حسن، نحن نعتبر أننا من «المحبّين» الذين ذكرتهم في خطابك الأول عند اندلاع الانتفاضة الحالية، ونحن سنبقى مع المقاومة بوجه إسرائيل مهما حدث. ولكننا للأسف الشديد نجد حالنا كحال الشاعر الكبير محمود درويش حين صرخ صرخته الشهيرة بوجه اللبنانيين «اسمحوا لنا أن نحبّكم». فجماهير المقاومة بين اللبنانيين، بل من المحيط إلى الخليج، هي أوسع بما لا يقاس من «البيئة الحاضنة» الضيقة التي يمكن إبقاؤها تحت السيطرة.

* كاتب لبناني

على الغلاف

من أميركا اللاتينية إلى لبنان «السينما الثالثة» شاهدة على الثورة!

شفيق طبارة

«أنا أصنع ثورة، إذاً أنا موجود» كتبها المخرجان الأرجنتينيان فيرناندو سولاناس وأوكتافيو جيتينو في المانيفستو (البيان) اللذين نشراه في مجلة «القارات الثلاث» عام 1969. جملة أتت في منتصف البيان الثوري الذي يقدم أيديولوجيا ونظرية جديدتين للسينما. البيان كان بعنوان «نحو سينما ثالثة»، بدا بجملة معبرة مأخوذة من كلام المناضل والفيلسوف الاجتماعي فرانز فانون. اختيار جملة فانون «يجب أن نناقش، يجب أن نخترع...» لها دلالة اجتماعية ثورية لأنّ فانون هو الذي عرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز والعنصرية، وأهداف السينما الثالثة ليست بعيدة عن هذه العناوين.

قبل بيان سولاناس وجيتينو، أسس الاثنان مع المخرج جيراردو فالييخو حركة سينمائية في الأرجنتين أطلق عليها اسم «مجموعة أفلام التحرير». أصبحت الأخيرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باليسار البيروني. مخرجون آخرون انضموا إلى المجموعة مع الوقت، وجنباً إلى جنب مع الحركة السينمائية البرازيلية «سينما نوفو» التي تطرح المشاكل الاجتماعية كالهوية والفقر والبطالة والفساد والجريمة والتخلف.

> سعت السينما الثالثة إلى إلهام الثورة ضد عدم المساواة الطبقية والعرقية والجنسانية ورفض القمع ونقد السلطة

> والسينما الكوبية بعد الثورة، قرّرت الانخراط بشكل أكثر وضوحاً في الحركات الاجتماعية والسياسية وتقديم فكرة وبيان «السينما الثالثة».

بعد بيان «نحو سينما ثالثة» أحد أكثر النصوص المعروفة والمذكورة في السينما السياسية والاجتماعية في الستينيات والسبعينيات، وأفضل وثيقة لـ«مجموعة أفلام التحرير» التي توسّعت بشكل كبير في بلدان عدم الانحياز ودول العالم الثالث، ولكن تأثيرها امتد ليشمل مواقع جغرافية متنوّعة. في البيان، حدد المخرجون مبادئ توجههم السينمائي: برأيهم أن السينما الثالثة هي السينما التي تعترف بالنضال بجميع أشكاله الثقافية والعلمية والفنية، وتعتبره أضخم تجليات العصر، وأيضاً أداة لتحرير الإنسان كنقطة انطلاق لتفكيك الثقافة الاستعمارية الخارجية، والداخلية الفاسدة المهيمنة.

التاريخ والتسمية

في خمسينيات القرن الماضي، كانت أميركا اللاتينية تعاني من عواقب الانتفاضات الجماعية، وكان صراع التيارات الأيديولوجية مثل الرأسمالية والاشتراكية في ذروتها. ظهر وقتها مصطلح العالم الثالث للإشارة إلى تلك البلدان «المتخلفة» سواء كانت في جنوب القارة الأميركية أو في أفريقيا أو في آسيا. مع ظهور الحركات الرافضة للاستعمار وأخذها الثورة الكوبية مثالاً بارزاً وناجحاً، بدأ الكلام عن الهوية الوطنية التي ينبغي أن تبدأ بإنهاء الاستعمار والهيمنة، ليس فقط في المجال السياسي والعسكري، بل في المجالين الثقافي والاجتماعي الذي يتمثل في كثير من الوسائل من بينها السينما.

الأفلام التي كانت تُعرض في أميركا اللاتينية، كانت تشعرهم بالنقص وتفتقر إلى القوة والإرشاد في عملية التنمية، وتتخذ السينما الهوليودية كمثال. كانت الأفلام عبارة عن أبطال فائقين ينقذون التيارات المتصارعة من قوة مظلمة أو من أنفسها. هذه الحالة الثقافية اختصرها فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض» (1961): «المستعمر لا يصنع التاريخ فحسب، بل يرويه أيضاً كأوديسة». (أفكار فانون سوف تكون لاحقاً أساساً لمخرجي الأفلام في أميركا اللاتينية، كما سيستشهد به سولاناس وجيتينو في أعمالهما).

في الستينيات، تبدأ السينما في أميركا اللاتينية بالابتعاد عن تقاليدها السابقة، وعن النموذج الهوليوودي لتقتحم مشهد السينما العالمية. بدأ مخرجو الأفلام الجدد بسينما تعالج القضايا الاجتماعية الملحّة، وتكسر بشكل جذري سلبية المشاهد، وتعيد النظر في عملية صناعة الأفلام برمتها.

حدد البيان ثلاثة أنواع سينمائية هي «سينما أولى» و«سينما ثانية» و«سينما ثالثة»:

● «سينما أولى»: نموذج الإنتاج الهوليوودي الذي يجعل القيم البرجوازية مثالية للجمهور من خلال نهايات سعيدة وشخصيات فردية وتهدف إلى ترفيه الجمهور.

● «سينما ثانية»: هي السينما الأوروبية أو الفيلم الفني الأوروبي، التي لا تشبه الأفلام الهوليوودية ولكنها تركز على التعبير الفردي للمخرج وتضخيم حريته التعبيرية الذاتية.

● «سينما ثالثة»: هي سينما غير تجارية تُظهر المثل الثورية، وتتحدى نموذج هوليوود. ترفض السينما الثالثة اعتبار أن السينما وسيلة للتعبير عن الشخصية، بل ترى أن المخرج جزء من المجتمع. ومن خلال أفلامه، عليه مناشدة الجماهير وتقديم الحقيقة وإلهام النشاط الثوري. كما يجب عرض الأفلام سراً وتجنب العروض التقليدية لتجنّب الرقابة والشبكات التجارية، وأيضاً يجب على المشاهد المجازفة برؤيتها. تطورت بيانات ونظريات السينما الثالثة من أواخر الستينيات إلى السبعينيات كردّ فعل على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في بلدان أميركا اللاتينية وبلدان ثانية في قارات مختلفة تعاني من اضطهاد استعماري أو سياسات حكومية غير عادلة. سعت أفلام السينما الثالثة إلى إلهام الثورة ضد عدم المساواة الطبقية والعرقية والجنسانية ورفض القمع ونقد المسؤولين.

«ساعة التحرير دقت» لهيني سرور

The Hour of the Furnaces لفيرناندو سولاناس واوكتافيو جيتينو

الاهداف

تنوعت أهداف السينما الثالثة باختلاف البلدان الذي صنعت هذه الأفلام، ولكن الأهداف العريضة كانت وما زالت موجودة ومنها:

● رفع وتوسيع الأفق والوعي السياسي والاجتماعي للمشاهد.

● إنتاج وتوزيع الأفلام ذاتياً بعيداً عن هيمنة شركات الإنتاج الخاضعة لرقابة الكيانات المهيمنة أكانت استعمارية أو حكومية.

● حثّ المشاهدين على التفكير ورفع الحس الثوري داخله لتحسين ظروفه الاجتماعية.

● فضح الأسباب والأشخاص التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدّت إلى استغلال الشعب والأمة.

● مهاجمة ورفض أفلام «النظام القائم» لأنها لا تعمل على التغيير أو تحريك الحركة الثقافية إلى الأمام، بل تسعى لترسيخه وعدم تطويره.

● تطوير السينما الثالثة (السينما النضالية):

كما ذكرنا، فالوثيقة هي الأشهر التي حدّد فيها المؤلفان مبادئ توجّهات هذه السينما. لكن بسبب ظهورها المبكر سنة 1969، لم تأخذ في الاعتبار تجربة السينما النضالية. لذلك، تمّت صياغة بيان ثانٍ بعنوان «السينما النضالية: فئة داخلية للسينما الثالثة» عام 1971، وحقّق بدقة في مفهوم السينما النضالية. اعتُبرت سينما النضال فئةً متقدمةً من السينما الثالثة، وارتبطت بطريقة مباشرة بإثارة النقاش في حدث سياسي قبل أو أثناء أو بعد حدوثه، وأيضاً بصفتها أداة توثيق للحركات التحررية للشعوب. كانت هذه الحركة جزءاً من مجتمع صناعة أفلام نضالية على مستوى العالم وفي جميع البلدان، حيث كانت رموز السينما العالمية تتقاسم الخبرات الفنية والأفكار حول تقنيات سرد جديدة. من بين هؤلاء كان المخرج جان لوك غودار، وكريس ماركر، وسانتياغو ألفاريز، وكوجي واكاماتسو. فكرة السينما النضالية كانت دوماً «في خدمة الشعب»، وقد انتزلت الات التصوير إلى ساحات المعارك والمتاريس، إلى الجامعات والمصانع ليس فقط لتوثيق الأحداث، بل أيضاً لإعطاء صوت لأولئك الذين كانوا صامتين لفترة طويلة.

لعبت «السينما النضالية» دوراً مهماً في العالم العربي، خاصة في فلسطين ما بعد النكبة. شاركت «جماعة السينما الفلسطينية» وهي مجموعة من صانعي الأفلام والباحثين كانت مدعومة من «منظمة التحرير الفلسطينية»، ومعنية بتوثيق الحياة اليومية والأحداث في فلسطين. إذ أضحت الكاميرا أداةً في الصراع العربي الإسرائيلي، ووسيلة مهمّة من أجل محاربة إسرائيل. كان هدف هذه الأفلام إظهار حقائق النضال والسيطرة على صورته الحقيقية التي كانت إسرائيل تحاول محوها بطريقة منهجية. كان يُنظر إلى اللقطات على أنّها جزء من النضال، ومخرجون، أمثال مصطفى أبو علي، وهاني جوهرية، لم يكونوا يصنعون أفلاماً على أساس أنهم فنانون، بل على أنّ عملهم لا يختلف عن ذاك الذي يحمل البندقية. وكانت الصورة تحدّد وتقرّر مصير الأنشطة الثورية وكانت جزءاً من الكفاح المستمر، حتى وصفت آلة التصوير بأنها بندقية.

السينمائيون واهم الافلام

«لا شيء يولد من لا شيء» قالها سولاناس في البيان، للتعبير عن أن السينما الثالثة لم تبدأ مع البيان، بل كانت موجودة قبله. ولكن البيان جاء كي يضع أفكارها وأهدافها بطريقة منهجية. أفلام كثيرة من جميع أنحاء العالم وضعت تحت خانة السينما الثالثة حتى قبل المانيفستو إلى يومنا هذا. نذكر من بينها:

The Hour of the Furnaces (1968) ــ الارجنتين ــ فيرناندو سولاناس واوكتافيو جيتينو

إنّه العمل الوثائقي الأول للمخرجَين الأرجنتينيين فيرناندو سولاناس أوكتافيو جيتينو عن الأرجنتين في الخمسينيات والستينيات. في هذا الوثائقي (أربع ساعات وعشرون دقيقة)، يدين المخرجان الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في البلاد مع دعوة إلى كفاح مسلح ضد قرار تسليم الأراضي الأرجنتينية. يعتبر الوثائقي المفتاح والحجر الأساس للسينما الثالثة، قُسّم إلى ثلاثة أجزاء كلها متحدة تحت فكرة واحدة هي الدفاع عن الأيديولوجيا الثورية. في الجزء الأول «الاستعمار الجديد والعنف»، يعرض الفيلم أسباب الشر والتبعية والتخلف والوضع الاقتصادي المزري والبؤس الاجتماعي الذي تعيشه شعوب أميركا اللاتينية. وفي الجزء الثاني «قانون التحرير»، تتم الإشارة إلى الاستجابة لأصوات المواطنين التي تدرك المشاكل والوضع في البلاد، ويتكلم عن تاريخ البيرونية ومقاومة العمال للأنظمة. ويكشف الجزء الثالث «العنف والتحرير» عالم مقاتلي أميركا اللاتينية من خلال شهادات وكلمات قدامى المحاربين أمثال أرنستو تشي غيفارا.

الوثائقي هو أحد الرموز الثقافية للوضع الاقتصادي والسياسي للأرجنتين بين عامي 1945 و1968، صُوِّر سراً أثناء الحرب الباردة وفي أميركا اللاتينية التي تحكمها الأوليغارشيات العسكرية الموالية لأميركا وللديكتاتوريات. من الصعب أن نحصر العمل في السياق السياسي والاجتماعي للعصر الذي صُوِّر فيه العمل، لأنّ الأخير ولد على وجه التحديد كأداة للعمل الثوري في العالم عموماً (منع عرضه في أكثر من 70 دولة) وفي أميركا اللاتينية خصوصاً، وعمل على تخمير فكرة التحرير بالمعنى الأوسع والأكثر تنوعاً للكلمة. إلى اليوم، لا يزال الشريط من أهم الأفلام الوثائقية التي تحفز على الثورة، وما قاله سولاناس عنه يختصر أهدافه: «الفيلم عن التحرير، عن مرحلة لم تنته من تاريخنا، يمكن أن يكون مجرد عمل غير مكتمل وفيلماً مفتوحاً للحاضر ومستقبل التحرير».

«معركة تشيلي» (تشيلي) ــ باتريسيو غوزمان

وثائقي بثلاثة أجزاء وثّق التوتر السياسي في تشيلي عام 1973 والثورة العنيفة ضد حكومة سلفادور الليندي المنتخبة ديمقراطياً. على مدى أشهر، خرج غوزمان برفقة طاقم صغير إلى شوارع تشيلي لتصوير المظاهرات السياسية والاجتماعية التي أفسحت المجال للانقلاب العسكري الوحشي في 11 أيلول (سبتمبر) 1973.

الجزء الأول من الوثائقي «انتفاضة البرجوازية» (1975)، يعرفنا إلى الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار (مارس) 1973. أطلقت حكومة الليندي وقتها برنامجاً لتحولات اجتماعية وسياسية كبيرة قاطعها منذ اليوم الأول اليمين عبر اضطرابات ومظاهرات أيّدتها الولايات المتحدة بخناق اقتصادي. صوتت المعارضة وحصلت على الثلثين الضروريين لإقالة الرئيس من خلال اتّهام دستوري ووضع حدّ للحكومة. عصب الجزء الأول يتكون من المقابلات الكثيرة الذي قام بها المخرج مع الناخبين وبدأ بها الفيلم، لإدراك إحساسهم ونقله إلى المشاهد، وكذلك لمعرفة قراءة السياق والفترة والتسييس الذي حصل وقتها. يظهر المخرج في الجزء الثاني «الانقلاب» (1976) ما حدث في البلاد بين آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر) 1973، ومواجهات اليمين واليسار في الشوارع، في أماكن العمل، في المصانع، في المحاكم وحتى في البرلمان حيث حاول الرئيس الوصول إلى اتفاق مع «الحزب الديمقراطي المسيحي»، لكنه فشل. ويصور كيف تحضّر الجيش في فالباريسو وخطط للانقلاب بدعم من قطاع كبير من الطبقة الوسطى، ما خلق مناخاً من الحرب الأهلية في البلاد. «السلطة الشعبية» هو الجزء الثالث من الوثائقي، يوضح كيف خططت الطبقة العامية خلال عامي 1972 و1973 لبدء القوة الشعبية، من خلال التجمعات العمالية والصناعية واللجان الريفية للحد من الأزمة الاقتصادية والفوضى أو تحييدها عن الصراع. هذا الجزء يجعلنا نرى بطريقة أوضح كيف كانت الطبقة العامية داعمة للحكومة، وقد قاتلت بكل قوتها للحفاظ على الليندي وتأخير سقوط حكومته. في عام 1997، عاد غوزمان إلى سانتياغو برفقة فريق عمل صغير وقام بجولة أخرى في

> لعبت «السينما النضالية» دوراً مهماً في العالم العربي، خاصة في فلسطين ما بعد النكبة

الشوارع ورجع إلى سيناريو الأفلام السابقة، محاولاً العثور على شخصيات الأفلام القديمة والتحدث معها ورؤية التغيير في البلاد. هكذا ولد «تشيلي: ذاكرة عنيدة» الجزء الرابع من الوثائقي. في هذا الجزء يشدد المخرج على الأفكار التي أدت إلى ما حدث قبل عشرين عاماً، ولا يعود إلى حقبة ماضية فحسب، بل يدخل أيضاً في تاريخ من الألم بشكل أعمق ويكشف جروحاً لم تُطب بعد في البلاد.

فلسطين، مصر، تونس وغيرها

أفلام كثيرة تعتبر من أفلام السينما الثالثة، منها ما نجح عالمياً، ومنها ما لم يستطع المشاركة في مهرجانات عالمية. نذكر هنا بعض أهم الأعمال التي تعتبر من أفلام السينما الثالثة:
«معركة الجزائر» (1966) لجيلو بونتيكورفو، «لا خوف بعد اليوم» (2011) لمراد بن شيخ، «المدرعة بوتمكين» (1925) سيرجي آيزنشتاين، «فيلم مثل أي شيء آخر» (1968) لجان لوك غودار، «وقائع سنوات الجمر» (1975) لمحمد لخضر حميمنة، «شعلة» (1996) لانغريد سانكلار، «محطة القاهرة» (1958) ليوسف شاهين، «البيت والعالم» (1984) لساتيجيت راي، «الجنة الآن» (2005) لهاني أبو أسعد، «عمارة يعقوبيان» (2006) لمروان حامد، «دعاء الكروان» (1959) لهنري بركات، «عرس الجليل» (1987) لميشيل خليفي.
كانت وما زالت أقوى قاعدة للسينما الثالثة بعد أميركا اللاتينية هي أفريقيا. تحدّت هذه الأفلام التقاليد القديمة في مصر بمخرجين أمثال يوسف شاهين، مرازق علواش في الجزائر، غاستون كابوري في بوكينا فاسو، سليمان سيسي في مالي، جان ماري تينو في الكاميرون، في آسيا، كان السبب في التغيير الاجتماعي هو لينو بروكا في الفيليبين، وميرنال سين في الهند، وتران آنه هانغ في فيتنام، ووانغ بينغ في الصين. روح السينما الثالثة خرجت أيضاً من إيران مع المخرج داريوش مهرجوئي، وفي بريطانيا مع إسحاق جوليان، وفي استراليا مع تريسي موفات. يعتبر عثمان سميين الأب الروحي للسينما الأفريقية. بدأ حياته ككاتب ومؤلف معني بالتغيير الاجتماعي. قرر الانتقال من الكتابة إلى السينما كي يصل إلى نخب أكبر في أفريقيا وأيضاً عالمية أوسع. لا يمكن اختيار فيلم واحد لسميين من بين أفلامه لأنّ جميع أعماله تعتبر أفلام سينما ثالثة. خط سميين دربه السينمائي بموضوعات اجتماعية تعنيه مثل الاستعمار، الدين، انتقاد البرجوازية، قوة النساء الأفريقيات. أخرج أفلاماً مهمة أعطته لقب الأب الروحي للسينما الأفريقية مثل «فتاة سوداء» (1966)، «كزالا» (1975)، «مولادي» (2004) وغيرها.

«معركة تشيلي» لباتريسيو غوزمان

«ساعة التحرير دقت» (لبنان) ــ هيني سرور

صور الفيلم عام 1971 وعرض عام 1974 في المسابقة الرسمية لـ «مهرجان كان السينمائي»، كانت سرور أول مخرجة عربية يُعرض لها فيلم في المهرجان العريق. يأخذنا الوثائقي إلى عام 1965 إلى منطقة ظفار في سلطنة عمان، حيث كانت هناك ثورة وحرب عصابات غير عادية ضد سعيد بن تيمور سلطان عمان وامتدت إلى حكم السلطان قابوس ابنه بعدما تسلّم الحكم إثر انقلابه على أبيه بتنظيم من المخابرات البريطانية. الوثائقي فريد من نوعه يصوّر ثورة منسية لعبت فيها المرأة العربية دوراً كبيراً. مشاهد من الحرب ومحادثات مع الثائرين والأيديولوجيا الثورية لهم، خاصة النساء اللواتي كانت الثورة بالنسبة إليهن، هي طريق تحرّرهن قبل إخمادها كلياً بعد خمس سنوات من حكم السلطان قابوس.

السينما الثالثة اليوم...

إن الخصائص الأساسية للسينما الثالثة لا تعكس بالضرورة البلد الذي تصنع فيه ولا جنسية المخرج، بل الأيديولوجيا التي يتبناها الفيلم. وقد لا نكون بعيدين عن الحقيقة إذا ادّعينا أن السينما الثالثة هي سينما العالم الثالث وإن كان البيان لا يذكر ذلك... هذا العالم الذي يقف في مواجهة الإمبريالية والاضطهاد الطبقي بكل تداعياته، لتكون هذه السينما وسيلة مهمة لتوثيق الواقع الاجتماعي. أظهرت الاتجاهات السياسية والثقافية في الثمانينيات والتسعينيات وأيضاً خلال الألفية الجديدة، الحاجة إلى إعادة تقييم المصطلحات وتطوير البيانات القديمة. مسائل جديدة مثل الهوية الجنسية والثقافية تطورت وتلقت تصورات جديدة ومفاهيم أكبر، وقد باتت الآن شكلاً من أشكال النضال الاجتماعي. فالسينما الثالثة اليوم تحتاج لتقييم نفسها من جديد لاعتبارها أيقونة رسمية في العالم السينمائي من دون أن تفقد مكانتها كمعارضة للسينما السائدة. على الرغم من أن السياقات التاريخية قد تغيرت، لكنها ما زالت موجودة، والحاجة إلى السينما الثورية لا تزال مطلوبة. مع ذلك، لا تزال السينما الثالثة ظاهرة عالمية تعالج مشاكل إنشاء الأمم، وخيبة الأمل بعد الاستعمار العسكري والثقافي وظهور أشكال جديدة من الاضطهاد الديني والاجتماعي والجنسي.

> لعبت «السينما النضالية» دوراً مهماً في العالم العربي، خاصة في فلسطين ما بعد النكبة

الرياضة الدولية

صناعة اللاعبين في زمن «وسائل الإعلام»
«النيو برواكت» يتمثّله برودريغو!

بعد ان اعطاه المدرب الفرنسي لفريق ريال مدريد زيت الدين زيدان الثقة الكاملة ليشارك بديلاً لمواطنه فينيسيوس جونيور، أكّد النجم البرازيلي الصغير رودريغو ان المسؤولية التي وُضعت على اكتافه ليست بالثقيلة كما كان يعتقد الكثيرون. في اولى لمساته للكرة، سجّل رودريغو هدفاً على الطريقة البرازيلية، علت معه صيحات الجماهير التي لم تعلم ربما حتى من هو رودريغو، وماذا يفعل في ريال مدريد

حسن رمضان

اليوم، ومع اقتراب فترة التوقف الدولي، استدعى مدرب منتخب البرازيل تيتي لاعب الريال رودريغو، ابن الـ18 عاماً، ليخوض المباراة إلى جانب لاعبين مخضرمين كداني ألفيس، اليسون بيكير، كاسيميرو، ويليان، كوتينيو وغيرهم من أعمدة المنتخب البرازيلي الحالي. لكن رغم الموهبة التي يتمتع بها رودريغو، إلاّ أن الاستدعاء إلى المنتخب الوطني قد يبدو للبعض أمراً مبكراً عليه، وهذا يأتي في إطار التفضيل بين لاعبين ولاعبين آخرين وفي دوريات مختلفة. لا شك في أن ما تعيشه كرة القدم في عصرها الحالي، من انعدام النزاهة والتقدير في مناسبات توزيع الجوائز، في الاستدعاءات إلى المنتخبات، في تفضيل هذا المدرب عن غيره من المدربين، في الرشاوى والمحسوبيات التي ظهرت جلياً في المواسم الماضية، كل هذه الأمور، تلعب دوراً كبيراً في تحويل مسار منتخبات وعقول مدربين إلى جهة ربما هم أنفسهم لا يريدونها. لكن كل هذه الأسباب في كفة، ووسائل الإعلام الحالية في كفّة ثانية. تلعب «الميديا» دوراً كبيراً في الترويج والتسويق للاعبين ينشطون في دوريات كبيرة وفرق كبيرة، والحديث هنا عن ثنائي ريال مدريد الشاب فينيسيوس جونيور ورودريغو، اللاعبين اللذين تم استدعاؤهما على دفعتين لتشكيلة المنتخب البرازيلي، ربما، ولا يمكن الجزم في ذلك، بسبب حملهما لقميص النادي الملكي ريال مدريد، النادي الذي يتمتّع بشعبية كبيرة حول العالم وفي إسبانيا. لا يمكن إنكار أن الموهبة موجودة لدى الثنائي الشاب، لكن الموهبة وحدها لا تكفي لتكون من بين اللاعبين الذين يخوضون التجارب الكبرى في المنتخب الوطني.

دليل على ذلك، ما يقدّمه مهاجم فلامينغو البرازيلي غابرييل باربوزا حالياً، اللاعب الذي يتصدّر قائمة هدّافي الدوري البرازيلي إضافة إلى تصدّره لقائمة هدّافي بطولة «كوبا ليبرتادوريس» والتي توازي «دوري أبطال أوروبا» في أميركا اللاتينية برصيد 7 أهداف. باربوزا، الشاب الذي عمل جاهداً ليكون في تشكيلة المدرب تيتي، الذي قام باستدعائه سابقاً وأشركه في ثلاثين دقيقة فقط، ومن ثم تم تهميشه كغيره من اللاعبين على حساب كل من ويليان لاعب تشيلسي وغابرييل خيسوس لاعب السيتي. لاعبان آخران في الدوري الإنكليزي يعانيان من المعضلة نفسها، وهما كل من مهاجم توتنهام لوكاس مورا، وجناح نادي ويست هام فيليبي أندرسون، الثنائي الذي أبهر العالم الموسم الماضي في الـ«بريميرليغ» بالنسبة لأندرسون وفي دوري الأبطال بالنسبة لموار. رغم بلوغه نهائي دوري الأبطال، وتسجيله لهاتريك في إحدى أصعب المباريات التي خاضها نادي توتنهام أمام أياكس أمستردام، لم يلقَ موارا ثمرة جهوده، ولا يزال بعيداً عن المنتخب الوطني كغيره من اللاعبين.

وسائل الإعلام تستطيع إعلاء شأن لاعب وإسقاط آخر. تماماً كما حدث مع الشاب ذي الـ16 عاماً، لاعب برشلونة الإسباني الغيني أنسو فاتي. بين ليلة وضحاها، أصبح فاتي بين اللاعبين المرشحين لجائزة أفضل لاعب شاب في العالم لعام 2019، رغم بروزه خلال شهر واحد فقط. وهذا ما يؤكّد أن وسائل الإعلام تُعتبر مفصلاً مهماً في عالم كرة القدم الحالي. فمنذ تألقه مع «البلاوغرانا»، بدأ الاتحاد الإسباني العمل على تجنيس فاتي، ليصبح لاعباً إسبانياً، وأصبح الشغل الشاغل في الصحافة الكاتالونية والإسبانية. تجربة فاتي سبقتها تجربة الشاب المغربي الإسباني منير الحدادي، الذي أصبح حبيس جنسيته الإسبانية على حساب «مغربيته»، بسبب تألقه في مباراة واحدة مع برشلونة، تم استدعاؤه من قبل الاتحاد الإسباني ليشارك مع المنتخب ولو لعشر دقائق فقط، ما يعني عدم مشاركته مع منتخب «أسود الأطلس» طوال حياته الكروية. استدعاء لاعب ريال مدريد رودريغو يؤكد مرّة أخرى أن اللاعب الذي يريد أن يبرز إلى العالم، يجب أن تكون علاقة فريقه أو علاقته الشخصية مع الإعلام جيدة، وهذا ما يحدث الآن في كرة القدم الأوروبية والعالمية.

تم استدعاء رودريغو إلى المنتخب البرازيلي الأول (أ ف ب)

سبوت لايت

موسمٌ جديد تتفوّق فيه إدارة تشيلسي
الفريق اللندني ينجح رغم العقوبات المفروضة

حسين فحص

في مباراته الأخيرة أمام نادي بيرنلي، حقق تشيلسي الإنكليزي فوزاً عريضاً بأربعة أهداف خارج الديار، ليحافظ على المركز الرابع في الدوري بـ20 نقطة، مناصفة مع ليستر سيتي الثالث. فوزٌ هو السابع توالياً في مختلف البطولات لرجال المدرب

> حقق نادي تشيلسي 7 انتصارات متتالية في مختلف المسابقات

الإنكليزي فرانك لامبارد، يبرهن على مدى نجاح الإدارة في مواجهة العقوبات التي فُرضت على النادي مطلع الصيف الماضي.

في الوسط الرياضي، يُعرف نادي تشيلسي كأحد أكثر الأندية تغييراً للمدربين، إذ يتراوح معدل بقاء المدرب في النادي اللندني بين سنة وثلاث سنوات كحد أقصى. منذ مجيء الملياردير الروسي رومان أبراموفيتش إلى لندن، تحول تشيلسي من نادٍ «متوسط» إلى أحد أفضل الأندية في إنكلترا. الاستثمارات الكبيرة للمالك الروسي أبرزت النادي أوروبياً أيضاً، خاصة بعد تتويجه ببطولة دوري الأبطال عام 2012، وبطولة الدوري الأوروبي لنسختي 2012/2013 و2018/2019.

في كثير من المحطات، أثبتت الإدارة نجاحها في تجاوز العقبات التي واجهتها. رغم التغيير المستمر في المدربين، واعتماد سياسة التقشّف في استقدام الصفقات، خاصة بعد التتويج بدوري الأبطال، استمر النادي بحصد الألقاب بفعل السياسات الاستثنائية التي أتبعتها الإدارة. واجه النادي هذا الموسم أحد أصعب التحديات له، وذلك بعد أن مُني بعقوبة تحرمه من التوقيع مع أي لاعب لمدة سوقي انتقالات على خلفية مخالفته لقواعد «الفيفا» بالتوقيع مع اللاعبين الشباب. رغم ذلك، تجاوزت الإدارة هذه العقبة إثر تشكيلها من هؤلاء اللاعبين الشباب سوقاً جديداً للفريق.

تُعد الأكاديميات مصدراً أساسياً للاعبين المعارين من قبل الفيفا، قررت الإدارة الاستعانة باساطير النادي وبالتالي تقليص النفقات، أو على الأقل الاستفادة من العائد المالي جرّاء بيع هؤلاء الشباب إلى أندية أخرى. لطالما اشتهر تشيلسي بلاعبي أكاديميته، غير أن الوقت المحدود الذي مُنح لآي مدرب جديد حال دون الاعتماد على هذه الأسماء الشابة، فكان التوجه دائماً لاستقدام لاعبين جاهزين من سوق الانتقالات يتناسبون مع أفكار المدربين المتواترين وتطلعاتهم.

لسنوات عديدة، كان لاعبو أكاديمية تشيلسي ضحية لأسلوب الإدارة، التي استغلت مواهبهم بدورها لبيعهم بأسعار ضخمة مقارنة بتكاليف استقدامهم، فشكّلت بذلك مصدر دخل جديد للنادي. مع تكرار هذا السيناريو في أكثر من موسم، اعترضت العديد من الجهات على سياسة «البلوز» المتبعة، داعمةً اتهاماتها باستغلال مستقبل اللاعبين الشباب لتدعيم خزينة النادي، فاتخذت الفيفا العديد من الإجراءات لحماية اللاعبين الشباب.

بعد العقوبة التي وقعت على تشيلسي مطلع الصيف الماضي، ووضع سقف لترفيع اللاعبين إلى الفرق الأولى وبالتالي تقليص النفقات، أو على الأقل الاستفادة من العائد المالي جرّاء بيع هؤلاء الشباب إلى أندية أخرى. لطالما اشتهر تشيلسي بلاعبي أكاديميته، غير أن الوقت المحدود الذي مُنح لآي مدرب جديد حال دون الاعتماد على هذه الأسماء الشابة، فكان التوجه دائماً لاستقدام لاعبين جاهزين من سوق الانتقالات يتناسبون مع أفكار المدربين المتواترين وتطلعاتهم.

لسنوات عديدة، كان لاعبو أكاديمية تشيلسي ضحية لأسلوب الإدارة، التي استغلت مواهبهم بدورها لبيعهم بأسعار ضخمة مقارنة بتكاليف استقدامهم، فشكّلت بذلك مصدر دخل جديد للنادي. مع تكرار هذا السيناريو في أكثر من موسم، اعترضت العديد من الجهات على سياسة «البلوز» المتبعة، داعمةً اتهاماتها باستغلال مستقبل اللاعبين الشباب لتدعيم خزينة النادي، فاتخذت الفيفا العديد من الإجراءات لحماية اللاعبين الشباب.

بعد العقوبة التي وقعت على تشيلسي مطلع الصيف الماضي، ووضع سقف لترفيع اللاعبين إلى الفرق الأولى وبالتالي تقليص النفقات، أو على الأقل الاستفادة من العائد المالي جرّاء بيع هؤلاء الشباب إلى أندية أخرى. لطالما اشتهر تشيلسي بلاعبي أكاديميته، غير أن الوقت المحدود الذي مُنح لآي مدرب جديد حال دون الاعتماد على هذه الأسماء الشابة، فكان التوجه دائماً لاستقدام لاعبين جاهزين من سوق الانتقالات يتناسبون مع أفكار المدربين المتواترين وتطلعاتهم.

لسنوات عديدة، كان لاعبو أكاديمية تشيلسي ضحية لأسلوب الإدارة، التي استغلت مواهبهم بدورها لبيعهم بأسعار ضخمة مقارنة بتكاليف استقدامهم، فشكّلت بذلك مصدر دخل جديد للنادي. مع تكرار هذا السيناريو في أكثر من موسم، اعترضت العديد من الجهات على سياسة «البلوز» المتبعة، داعمةً اتهاماتها باستغلال مستقبل اللاعبين الشباب لتدعيم خزينة النادي، فاتخذت الفيفا العديد من الإجراءات لحماية اللاعبين الشباب.

قررت الإدارة الاستعانة باساطير النادي لتخطي المرحلة الصعبة (أ ف ب)

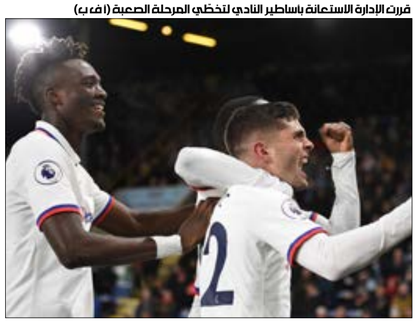

بعد العقوبة التي وقعت على تشيلسي مطلع الصيف الماضي، ووضع سقف لترفيع اللاعبين إلى الفرق الأولى وبالتالي تقليص النفقات، أو على الأقل الاستفادة من العائد المالي جرّاء بيع هؤلاء الشباب إلى أندية أخرى. لطالما اشتهر تشيلسي بلاعبي أكاديميته، غير أن الوقت المحدود الذي مُنح لآي مدرب جديد حال دون الاعتماد على هذه الأسماء الشابة، فكان التوجه دائماً لاستقدام لاعبين جاهزين من سوق الانتقالات يتناسبون مع أفكار المدربين المتواترين وتطلعاتهم.

لسنوات عديدة، كان لاعبو أكاديمية تشيلسي ضحية لأسلوب الإدارة، التي استغلت مواهبهم بدورها لبيعهم بأسعار ضخمة مقارنة بتكاليف استقدامهم، فشكّلت بذلك مصدر دخل جديد للنادي. مع تكرار هذا السيناريو في أكثر من موسم، اعترضت العديد من الجهات على سياسة «البلوز» المتبعة، داعمةً اتهاماتها باستغلال مستقبل اللاعبين الشباب لتدعيم خزينة النادي، فاتخذت الفيفا العديد من الإجراءات لحماية اللاعبين الشباب.

رياضة المحرّكات

تاناك يُنهي الهيمنة الفرنسية على بطولة الراليات

أنهى الإستوني أوت تاناك على متن تويوتا، الهيمنة الفرنسية على لقب بطولة العالم للراليات، وتُوّج للمرة الأولى في مسيرته بحلوله ثانياً في المرحلة ما قبل الأخيرة، رالي كاتالونيا الإسباني أمس الأحد. وتُوّج السائق البالغ من العمر 32 عاماً، بطلاً للعالم خلفاً للفرنسي سيباستيان أوجييه الذي أحرز اللقب ست مرات تواليا. ومع انتهاء المرحلة الثالثة عشرة من البطولة وتبقّي مرحلة وحيدة في أستراليا، عزّز تاناك صدارته للترتيب العام بفوزه في المرحلة الخاصة (باور ستايج) وحلوله ثانياً في كاتالونيا خلف البلجيكي تييري نوفيل (هيونداي) الذي انتزع المركز الثاني في الترتيب العام من أوجييه الذي اكتفى في إسبانيا بالحلول في المركز الثامن على متن سيتروين.

ووسّع تاناك الفارق في الترتيب العام إلى 36 نقطة وحسم اللقب (ينال الفائز 30 نقطة)، ليصبح بالتالي أول سائق غير فرنسي يُتوّج بطلاً للعالم منذ عام 2003، بعد هيمنة سيباستيان لوب على لقب البطولة بين عامي 2004 و2012، وبعده أوجييه الذي تُوّج باللقب بين عامين 2013 و2018.

توّج تاناك (32 عاما) بطلاً للعالم خلفاً للفرنسي سيباستيان أوجييه (أ ف ب)

وقال الأستوني بعد الرالي «هذا شعور جيد؛ من الصعب أن أقول فعلاً ما أشعر به بالتحديد. الضغط الذي خضعت له كان لا يمكن تخيّله».

وتابع «كان هذا هدف حياتي. عندما تصبح على وشك تحقيق ذلك يعود من غير الممكن بالنسبة إليك تخيله. لم أرغب أبداً في الإقدام على المخاطرة، لكن والدتي قالت لي أمس إنني إذا أردت أمراً ما يمكنني أن أحققه. كان عليّ فقط أن أحقق ذلك». وحل ثالثاً في رالي كاتالونيا، الإسباني داني سوردو (هيونداي) أمام زميله الفرنسي لوب، ما أتاح للصانع الكوري الجنوبي تعزيز صدارته للترتيب العام بفارق 18 نقطة عن تويوتا قبل المرحلة الختامية للبطولة.

وعلى صعيد السائقين، ستتواصل في أستراليا المعركة على المركز الثاني في الترتيب العام، والذي انتزعه نوفيل من أوجييه بنتيجة الرالي الكاتالوني. وقال البلجيكي «قمنا بما يمكننا القيام به في نهاية الأسبوع هذه».

ترتيب الخمسة الأوائل في رالي كاتالونيا:

1- البلجيكي تييري نوفيل (هيونداي) 3,07:39,6 ساعات، 2- الأستوني أوت تاناك (تويوتا ياريس) بفارق 17,2 ث، 3- الإسباني داني سوردو (هيونداي) بفارق 17,6 ث، 4- الفرنسي سيباستيان لوب (هيونداي) بفارق 53,9 ث، 5- الفنلندي ياري-ماتي لاتفالا (تويوتا ياريس) بفارق 1:00,2 دقيقة.

ترتيب بطولة العالم بعد المرحلة الثالثة عشرة: 1- الأستوني أوت تاناك (تويوتا ياريس) 263 نقطة، 2- البلجيكي تييري نوفيل (هيونداي) 227، 3- الفرنسي سيباستيان أوجييه (سيتروين) 217، 4- النروجي أندرياس ميكلسن (هيونداي) 102، 5- البريطاني إلفين إيفانز (أم سبورت فورد) 102

ترتيب الصانعين: 1- هيونداي 380 نقطة، 2- تويوتا 362، 3- سيتروين 284، 4- أم سبورت فورد 218.

(أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3293

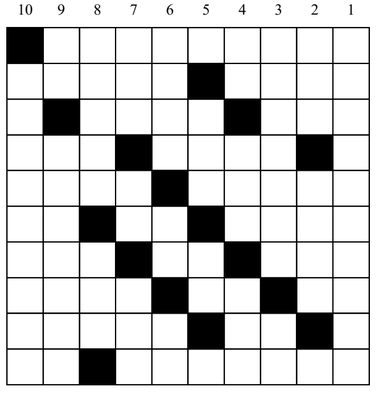

أفقيا

1- عملية عسكرية ونزاع قام بين العراق وتحالف دول بقيادة الولايات المتحدة – 2- أمكنة يُحبس فيها المجرمون – مدينة فلسطينية – 3- بفي بالوعد – نحسّن الشوارع وواجهات الأبنية الخارجية – 4- ماركة الآت خياطة – مَن أقدم وأهم مدن فلسطين التاريخية إزدهرت في عهد الجزّار – 5- عزّاف من رجال التوراة – خلاف ليل – 6- ماء طيّب وعذب – حفر البئر – جرذ بالأجنبية – 7- جبل عظيم – حيّة زعم العرب أنها تطير – فلوس ودراهم – 8- سارق – فكّ العقدة – ناقد وعارف وخبير بغوامض الأمور – 9- بواسطتي – درّيوه – 10- كتاب للوزير السابق كريم بقرادوني – قلب الإناء على رأسه

عمودياً

1- ملك أردني راحل – 2- شهر هجري – كذاب وخدّاع – 3- مدينة مصرية – من الحبوب – 4- حرف نصب – من عناصر الطبيعة – ثعبان وأفعى – 5- جرم سماوي – من الأمراض – 6- سكين عظيمة – سرب من الطيور – مدّ الطائر جناحيه – 7- عاتب – يبس اللحم والخبز – حجر منقور للماء – 8- يجرعه ويزدرده – صفة أعمال تحتاج الى خبرة ومهارة واتقان – 9- قطعة من الأرض ذات جدار وحدّ معلوم – مدينة تركية وأهم مركز لصهر الصلب في البلاد – 10- رئيس جمهورية سوداني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بطر – الناسك – 2- وبَ – سوهارتو – 3- ارنست – سدان – 4- نقّحَ – رد – ورف – 5- النبوغ – 6- السبت – ناجش – 7- ي ي ي – وج – نبي – 8- رن – دف – رو – 9- تيموتاوس – 10- المعلّقات

عمودياً

1- بوانس أيرس – 2- طبرق – لين – 3- نحاسي – تل – 4- س س – لب – ريم – 5- اوترنتو – مع – 6- له – دب – جدول – 7- ناس – ون – فتق – 8- اردوغان – 11 – 9- ستار – جبروت – 10- كونفوشيوس

sudoku 3293

	9	4		8		2		
6			3					5
			1		9			7
	8	9		4			7	
	5	6				3	9	
	1			9		8	2	
1			9		2			8
8					7			
		3		5		4	6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3292

2	7	8	4	9	6	3	5	1
1	9	6	3	7	5	2	8	4
3	5	4	8	2	1	6	9	7
5	8	7	1	3	4	9	6	2
9	4	1	6	8	2	5	7	3
6	2	3	7	5	9	4	1	8
7	3	5	2	6	8	1	4	9
4	6	2	9	1	7	8	3	5
8	1	9	5	4	3	7	2	6

مشاهير 3293

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل أميركي (1918-1981) فاز بجائزة أوسكار لأفضل ممثل عام 1954 وبجائزة إيمي عام 1974. يُعتبر بنظر النقاد أحد نجوم الأفلام المشهورين والمحبوبين دائماً
5+3+2=6+1+2 = صحيفة سعودية ■ 10+8+9+4 = عالمي ■ 11+7 = ضمير منفصل

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **انابيلا هلال**

وسائل الإعلام تستطيع إعلاء شأن لاعب وإسقاط آخر

الصاعد من الأكاديمية.

هي المرة الأولى التي تشهد فيها تشكيلة تشيلسي لاعبين شباباً يشاركون باستمرار في الفريق الأول، منذ ترفيع قائد الفريق الأسبق جون تيري. لاعبون مثل تامي أبراهام (ثالث هدّافي الدوري الإنكليزي بـ8 أهداف حتى الآن)، فيكايو تومبري، مايسن ماونت... ثبّتوا أقدامهم في تشكيلة الفريق، وأثبتوا على صغر سنهم مدى استحقاقهم لهذه الفرصة.

على الجانب الآخر، ساهم الوضع الراهن بإعطاء الثقة للشباب في ضمان مستقبل واعد لهم بين أسوار النادي، كما الحال للجناح الإنكليزي الشاب كالوم هودسون أودوي الذي كان قاب قوسين أو أدنى من الانتقال إلى بايرن ميونخ مطلع الصيف الماضي. مواهب كبيرة وشخصيات قوية، أبقت تشيلسي حتى اللحظة في سباق المقاعد الأربعة الأولى في الدوري، كما وضعته أولاً في مجموعته الأوروبية رغم خسارته المباراة الأولى على أرضه أمام فالنسيا.

هي البداية لا أكثر. البطولات الكبيرة قد لا تكون بمتناول البلوز هذا الموسم نظراً لجهوزية باقي الأندية، غير أن روح الفريق الكبيرة والأداء المتوازن بين كل الخطوط يُبقيان أي شيء قابلاً للتحقيق. موسمٌ كبير للامبارد حتى اللحظة في أكبر محطاته التدريبية إلى الآن، يندرج في إطار التجربة لا أكثر تحضيراً لاستحقاقات المواسم المقبلة. تشيلسي على الطريق الصحيح.

رياضياً للفريق. لم تكتفِ الإدارة بتشبيك، بل ألحقته بأسطورة أخرى، وهو الهدّاف التاريخي للفريق فرانك لامبارد، الذي استعان فور تعيينه بأبرز المساعدين الذين وُجدوا في فترته كلاعب كرة قدم، وهم جودي موريس، كريس جونز، جو إيدوارد وإيدي نيوتون. ارتأت الإدارة في وضع فرانك لامبارد مدرباً للفريق حلاً أمثل لمواجهة الأزمة والخروج من الموسم بأقل الخسائر الممكنة، وكان لها ما أرادت.

رغم البداية «المهزوزة» للفريق، التي ترافقت مع إصابة العديد من اللاعبين المؤثرين على رأسهم الفرنسي أنغولو كانتي، وصل فرانك إلى تشكيلة مثالية طغى عليها العنصر الشبابي

سبوت لايت

الجمهور يُحبّ اللعبة: «فن وترفيه»

المصارعة الحرّة في لبنان «رياضة مظلومة»

يهتمّ الجمهور اللبناني بكرة القدم وبكرة السلة، ولكن نسبة قليلة من هذا الجمهور تعرف أصلاً ان هناك رياضة تُسمى المصارعة الحرة في لبنان. هذه الاخيرة يغيب عنها الإعلام، كما يزورها الدعم الرسمي في المناسبات. ولذلك فهي تقبع في الظل، وممارسوها يحافظون على بقائها باللحم الحي. حوالي 100 مصارع في لبنان يقاتلون من اجل لعبتهم

تقام نشاطات محدودة لهذه الرياضة

هبة دنش

لقد ضاع صوته وسط هتافات الجمهور حول الحلبة. هو واحد بين عشرات يشاهدون واحدة من أكثر المعارك إثارة في عالم المصارعة على المستوى المحلي. بينما يحاول المصارعون المحترفون تخطي الألم والمخاطر في كل مرة يدخلون حلبة المصارعة، كواحد من الجمهور، يصف يوسف لحظات «استمتاعه بالعنف»، بأنها لحظات لا تخلو من رفع معدل الأدرينالين في الجسم.

رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في لبنان، لا تزال لعبة المصارعة الحرة قادرة على إقامة الحفلات والاستعراضات وجذب جمهور. استطاع أبطال معروفون من استقطاب جمهور واسع في أكثر من حفل، يناديهم بأسمائهم، ويطالبونهم بالفوز على خصمهم. «لكل لاعب لقب اشتهر به بحسب شخصيته وبنيته الجسدية، وحركة فنية خاصة اعتاد جمهوره عليها ويطالبه بتنفيذها لحسم العرض». أما إطلاق الألقاب على المصارعين وتغيير أسمائهم، فهو وبحسب كلام البطل علي مروة، غالباً ما يكون هرباً من هويتهم الطائفية، «بعض اللاعبين يلجأون إلى تغيير أسمائهم ويفضلون المشاركة تحت اسم أو لقب حتى يكسبوا جمهوراً أكبر، لأن مجتمعنا اللبناني مقسّم إلى مذاهب وطوائف متعددة» يقول مروة. حتى أصحاب البنية الجسدية الخارقة، يخافون من «بعبع» التمييز الطائفي على رياضتهم.

كل إنسان يختار اللعبة التي يحب. يختار نشاطاً جسمانياً له مميزات وقدرات خاصة، رياضة يحبها ويستطيع ممارستها. لذلك، ليست هناك شروط للاختيار، يبرر وقوع شخص ما في حب لعبة معينة. كرة السلة، كرة القدم، كيك بوكسنغ، الكاراتيه، أو المصارعة، «المهم يقدر أن يلعبها»، يقول البطل علي حسن وزني.

بالتأكيد المصارعة تؤلم أولئك الذين يضعون أجسادهم «أمام الضرب» لتقديم عروض المتعة والترفيه. إنها رياضة جزئية، مسرح جزئي. للبعض يلعبها بطريقة»، منهم من يقوم بها «بوحشية»، أو أن يلعبها بفن وزني، ابن البطل حسين وزني رئيس الاتحاد اللبناني للمصارعة الحرة هذه الرياضة، واستحوذت الحلبة على كل اهتماماته. وبدلاً من وضع تاريخ والده البطل جانباً واختيار لعبة أخرى، تحول إلى الحلبة، مستعداً لمواجهة خصمه. هو يعلم أن «الانتصار على أجساد عملاقة» امر لا مفرّ منه، مثل المد والجزر، لكنه متعلق بعدد من المناورات والخدع أيضاً، ويقول حول هذا الأمر «إذا لم تكن على دراية بعالمنا: لا، إنه ليس مزيفاً. إنه محدد مسبقاً».

استعراض وخدعة!

يقول البعض إن المصارعة الحرة تتوزع بين الاستعراض والتمثيل والخداع. المبدأ الأول لهذه الرياضة بحسب وزني هو «الاستعراض». ويضيف، «لعبة تستعرض فيها قوتك للجمهور، حتى الجمهور يحب هذه اللعبة، ويتعلق بأبطالها». يحضر مشجعي المصارعة الحرة ليشاهدوا لعبة حماسية، ويروا فناً وليس عراكاً عادياً. يقول وزني «ففي حال حضر الجمهور ولم يرَ فناً استعراضياً، سيعتبر نفسه جاء لمشاهدة إشكال تافه خال من المتعة».

في كل لعبة توجد خدعة أو سر ما. في ألعاب الخفة والسحر وحتى في «كرة القدم» أيضاً. هناك مباريات يعرف الجميع أنه تم الاتفاق على نتائجها مسبقاً. يرأي وزني «هناك خُدع في كل الألعاب الرياضية ولا يتوقف الأمر على لعبة المصارعة. أما بالنسبة إلى التمثيل فكل مصارع يستطيع أن يلعبها بطريقته»، منهم من يقوم بها «بوحشية»، أو أن يلعبها بفن

يعتمد المصارعون على إمكاناتهم الذاتية في ظل غياب الدعم الرسمي

وتمثيل لجذب متابعيه، «هو وقدرته في هذه اللعبة وما يستطيع أن يقدمه لإنجاحها».

«مثل العادة يا سعادة»

بين المصارعين القدامى والجدد لا يتعدى عدد المصارعين في لبنان اليوم المئة. لدى الاتحاد لائحة بأسماء اللاعبين المعتمدين، هم أبطال المصارعة الحرة في لبنان: «علي مروة، بلال شعيب، المختار علي وزنة، محمد تفاحة، علي حمية، نضال عبد الرحمن، مصطفى بسما، هاني قاسم، عادل قاسم، يوسف البسط، خضر عبود، ربيع الأسمر، تيسير الصوص، جهاد زين الدين، ومحمد زيدان». «عدد قليل» يقول وزني، ولكن هذا لا ينفي استمرار لعبة المصارعة الحرّة في لبنان، فلكل زمن أبطاله، «ولكننا بحاجة إلى الدعم الإعلامي».

واستمرار هذه اللعبة، بحسب البطل وزني كان دائماً على حساب جيوب المصارعين أنفسهم، «نجول على أشخاص مقتدرين وشركات للحصول على رعاية وإعلانات، ثم نبيع تذاكر الدخول، للحصول على مصاريف الحفل، إلا إذا كان هناك من يتبنى الحفل». ويضيف قبل كل هذا الوقت والجهد «لا بد من إنهاء دوام الوظيفة الأساسية»، فالظروف الاقتصادية وكما في كل الألعاب الرياضية لا كانوا يكررونها دائماً «عندما نحلم به أو الوصول وتحقيق أي نتيجة هنا».

في الستينيات، كانت المصارعة الحرة هي رياضة لبنان الأولى، وكان في مقدمتها الأخوان جان وأندريه سعادة، اللذان تركا بصمة في لعبة المصارعة، واللذان تميزا بحركة «التجسيرة»، أيام المدينة الرياضية. يقول «هؤلاء تركوا بصمة عند اللبنانيين ولا يزالون يتذكرونهم»، كالمثل اللبناني المعروف والذي يقول "مثل العادة يا سعادة"، وأساسه الأخوان سعادة. هي الحركة التي

وينزل الأخوان جان واندريه سعادة على شكل جسر، ويعودان ليصعدا بطريقة الراصور»، هي الحركة المكررة، وهذا أساس المثل. «اليوم هناك من يستسهل الربح، أو يريد أن يصبح مشهوراً فقط ،من دون جدية والتزام»، يقول وزني بتهكم.

لعبة الأنفاس

في قانون المصارعة ليس شرطاً أن يتغلب الجسد الضعيف على الضخم أو العكس. «اللعبة» بحاجة إلى نفس طويل وليس إلى الضخامة والقوة، «النفس يساعد المصارع على الاستمرار في اللعبة على الحلبة»، وليس المعيار أن يكون صاحب الجسد الضعيف دائماً هو المهزوم أمام خصمه الضخم.

قانون المنشّطات

يعتقد البعض أن المصارعين يتعاطون المنشّطات، لتفادي الوقوع في الإصابات وتقديم مستوى افضل. يكشف المصارع علي حسين وزني أسرار اللعبة، ويقول بأن تناول اللاعب لهذه المنشطات وبعض انواع المخدّر امر ضروري للاستمرار وقتاً أطول على الحلبة، «يجب على اللاعب أخذ هذه الأمور ليستطيع تحمل الضربات التي يتعرض لها»، ولكنها لا تصل إلى المخدرات المتعارف عليها. هناك أنواع من المراهم المخدرة، والفيتامينات التي تساعد على تنشيط الجسم. بعض اللاعبين يتناولون المخدرات كوسيلة لتكون باب قوة لهم على الحلبة، وللاستمرار وقتاً أطول في مواجهة الخصم، ولكن هذا الأمر لطالما أثر في عدد كبير منهم، وأودى بحياة أبطال على الحلبة، لما لها من تأثير على القلب والدورة الدموية.

اين يذهب المصارعون المصابون؟

بخلاف الألعاب الرياضية الأخرى، فإن الإصابات التي يتعرض لها المصارع دائماً ما يتحمل هو مسؤوليتها، وتؤثر في صحته وجيبته. لا أحد يتكفله، إلا إذا قام المنظم بالتبرع له من أموال الحفل، أو إذا ما قرر رفاقه المصارعون القيام بجمعية لمساعدته، ويقول وزني «دعم الدولة نادر جداً». ومن جهته يتحدث المصارع علي مروة عن الآثار السلبية لهذه الرياضة، «كل من أتقن هذه اللعبة تركت له مشاكل صحية ونفسية»، ينضوي هؤلاء المصارعون تحت لواء نقابة مرخّصة من الدولة وباستطاعتهم إقامة الحفلات في كل المناطق اللبنانية، وإرسال لاعبين للمشاركة في بطولات عالمية، ولكن «لا يوجد دعم مناسب لهذه اللعبة» يقول مروة. كأي رياضي يحب اللعبة التي يمارسها، يتمنى البطل علي مروة تشجيع الشباب على احتراف هذه الرياضة، لكن الاحتراف الرياضي في لبنان لا يؤمّن حياة كريمة، «أشجعهم في بلاد تحترم هذه اللعبة الحماسية وليس في بلادي». حقّق مروة الشهرة واكتسب محبة الجمهور ولكنه يتأسف «لن أكتسب منها معيشة لأولادي أو أي مستقبل المقبل، وذلك بسبب ما آلت إليه الأمور، حيث إن عدداً من الطرقات الأساسية

كان القرار بإلغاء الماراثون صعبا على المنظّمين (أرشيف ــ عدنان الحاج علي)

الماراثون

10 تشرين الثاني المقبل كان الموعد المقرر لإقامة ماراثون بيروت الدولي، لكن السباق يسير نحو المجهول الآن بعد قرار الجمعية المنظّمة تأجيله حتى إشعار آخر بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد. ماسيخلق تحدّياً جديداً بالنسبة إليها، وهي التي عاصرت غالباً الظروف الأمنية الصعبة بمختلف أنواعها طوال سنوات خلت

ماراثون بيروت:
الطريق مقطوع والمسار مجهول

شربل كريّم

مشاكل لبنان لم تكن يوماً بعيدة عن ماراثون بيروت، ما ألصق دائماً شعاراً تضامنياً مع لبنان في نسخات السباق الذي يجمع سنوياً آلاف اللبنانيين على طرقات العاصمة بيروت. لكن الآلاف أنفسهم موجودون على الطرقات حالياً، لكن تحت شعار «الثورة»، فيركضون بين هذا الطريق والآخر، وتلك التظاهرة والأخرى، وخلف مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم. هم يلتقون اليوم، ولو بشكل غير مباشر مع الهدف الذي قالت جمعية «بيروت ماراثون» إنها تضعه فوق كل الأهداف التي تعمل عليها سنوياً، أي أن تعكس صورة أخرى عن لبنان. صورة جامعة لكل الأطياف في شارع واحد لا كما هي الحال الآن، حيث حلّ الانقسام الذي يترك أبشع المشاهد في الساحات والطرقات.

طرقات بيروت وسواها من المناطق، والتي أغلقت اعتراضاً، فكّكت مسار الماراثون وتركته أمام موعدٍ مجهول لإقامته في ظل التعقيدات الكثيرة التي فرضت نفسها على مساره التحضيري الذي كان قد وصل الى مرحلة متقدّمة قبل 3 أسابيع تقريباً على الموعد المحدد، لكن قرار التأجيل حتى إشعار آخر فُرض على الجهة المنظّمة التي ذكرت في بيانها أنها اتخذته «نتيجة التطورات التي يعيشها لبنان، وتحسساً بدقة المرحلة الحالية، وتماهياً مع مبادئنا والتكامل مع أهلنا ونأسنا في الوطن وبتمنّ ونصائح من شركاء أساسيين معنا، معاهدين بأن تبقى جمعية «بيروت ماراثون» ملتزمة دورها ورسالتها تحت عنوان المحبة والتلاقي والسلام».

إذاً، استُبق المنظمون ما يمكن أن يحدث أو أن يتوقف، إذ حتى لو توقّف الحراك سريعاً فإن هناك استحالة لإقامة السباق في العاشر من الشهر المقبل، وذلك بسبب ما آلت إليه الأمور، حيث إن عدداً من الطرقات الأساسية التي يتضمنها المسار عرفت كل أشكال الاعتراض الحاصل، ما يعني أنه يفترض التحقق منها قبل الشروع في تنظيم أي سباق. وهنا المقصود أن المنظمين باتوا مجبرين على التأكد من وضع الطرقات ومدى جاهزية المسار لاحتضان العدّائين، إذ إن هناك احتمالاً كبيراً لتضرر بعض الطرقات، وبالتالي لا يمكن اعتبار أنها لا تزال صالحة لإقامة السباق.

رئيسة جمعيّة «بيروت ماراثون» مي الخليل قالت في اتصال مع «الأخبار» إن القرار كان صعباً «وخصوصاً أنه خلال 16 عاماً من عمر الماراثون لم يحصل أي تأجيل، إذ رغم تأزّم الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد مراراً كان هناك إصرار من قبلنا لإقامة

> لن ينزع الاتّحاد الدولي «التصنيف الفضّي» عن الماراثون

السباق، لكن هذه المرة تختلف الظروف كثيراً». وتضيف: «بالنسبة إلينا تأتي سلامة العدائين في المقام الأول، والأكيد أن الوطن الأولوية أيضاً، وما حصل سيزيدنا مثابرة وعزيمة لتنظيم السباق لكي نؤكد على مبادئ ماراثون بيروت التي ترفع شعار الرياضة تجمع ولا تفرّق».

الخليل تنفي إلغاء السباق وتعلن تحدّياً جديداً لجمعيتها، لكن المفاجأة المؤسفة هي أن النسخة المقبلة لن تعتبر سباقاً دولياً، وذلك في ظل عدم إمكانية اشتراك عدّائي النخبة الذين تمّ الاتفاق معهم مسبقاً للحضور، إذ توجّهوا الى ماراثونات أخرى لتعويض تفويت موعد الماراثون اللبناني، فسيشارك منهم في اليونان وتركيا على وجه التحديد.

وهذه النقطة يمكن التوقّف عندها، إذ إن ماراثون بيروت يحمل «التصنيف الفضي» من قبل الاتحاد الدولي لألعاب القوى، ما يعني ان عدم اقامة سباق دولي قد يعيده الى «التصنيف البرونزي»، وهو امر توضحه الخليل بقولها: «طبعاً هناك مجازفة لخسارة التصنيف اذا كانت الأرضية غير حاضرة لإقامة سباق على مستوى دولي، لكننا سارعنا الى الاتصال بالاتحاد الدولي الذي تفهّم الظروف الاستثنائية ولن ينتزع التصنيف الفضي عن السباق كون ما حصل هو خارج عن ارادتنا».

وفي موازاة الاستعدادات الواسعة التي سقطت بضربة موجعة، هناك خسائر كثيرة مختلفة الأوجه، منها الغاء القرية الماراثونية نهائياً لأسباب لوجستية، اضافةً الى خسائر مادية، منها ما يرتبط بالمطبوعات الكثيرة التي اعتدّتها الجمعية وتحمل التاريخ القديم للسباق، ومنها ما يرتبط بتجهيزات يمكن رؤية الحريق او التكسير الذي لحق بها خلال المرور على اي طريق بلحظه المسار. أضف ان الجمعية ستضطر الى التمديد لموظفيها المتعاقدين معها، ما سيرتّب عليها مبالغ اضافية. كما يمكن اعتبار ان عدداً كبيراً من العدائين أصيبوا بالخيبة بعد استعدادهم للسباق وفق برامج دقيقة وجدول زمني محدد، ما يعني ان كل تعبهم ذهب هباء.

ما يفوق الـ 48 ألف عداء وعداءة شاركوا في العام الماضي، وهو عدد قد لا يصل إليه الماراثون المقبل في حال استمرار الوضع الصعب على حاله في البلاد، لكن لا شك في ان شعار «سوا منركض للبنان» الذي رفعته الجمعية هذه السنة اصبح يتلاقى اكثر من اي وقتٍ مضى مع الوضع الحالي، في ظل الآمال الكبيرة بأن يكون الشارع المقبل الذي سينزل اليه اللبنانيون نقطة التقاء لا نقطة تفريق بينهم.

الحدث

الصيد السهل

وليد شرارة

تعليقاً على مقتل زعيم «داعش»، أبو بكر البغدادي، قال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إنه «قُتل كالكلب. لم يقتل كالبطل بل كجبان... أصبح العالم الآن أكثر أمناً». ومن ثم خصّ بالشكر روسيا وتركيا وسوريا والعراق والأكراد السوريين. أما بريت ماك غورك، مبعوث الرئيس الأميركي الخاص السابق للحرب على «داعش»، فقد رأى أن مقتله نبأ عظيم للولايات المتحدة ولبقية «العالم المتحضر»، وهنّأ القوات الخاصة وجهاز الاستخبارات على «إنجازهم». الولايات المتحدة والعالم «الغربي المتحضّر» الذي ما زالت تقوده إلى الآن يحتاجان بشدة في هذه الأيام إلى انتصارات، حتى لو كانت وهمية. قتل البغدادي، الذي كان مطارَداً ومطلوباً، حيّاً أو ميتاً، لأهم الأطراف الدولتية وغير الدولتية الحاضرة والمتنازعة في سوريا والعراق، بعد تدمير دولته العتيدة، هو أحد هذه الانتصارات الوهمية. قد يستفيد ترامب انتخابياً من هذا الصيد السهل، غير أن من بين نتائجه دفع خلايا «داعش» التي يعاد تشكيلها إلى استهداف القوات والمصالح الأميركية أولاً. من جهة ثانية، فإن قتل البغدادي، الذي انقطعت به السبل، لن يسمح بالتعمية على حقيقة أن مآلات الصراع في سوريا تأتي لمصلحة خصوم واشنطن.

بعد الإعلان عن موت زعيم «داعش»، بدأ بعض الأطراف في الإقليم يتبارى لإثبات أنه لعب الدور الحاسم قبل غيره في تسهيل وصول الأميركيين إليه. وبحسب خلية الإعلام الأمني التابعة لوزارة الدفاع العراقية، فإن «الاستخبارات العراقية هي من قدمت إلى الأميركيين المعلومات الدقيقة عن مكان وجود البغدادي في سوريا». «قسد»، من جهتها، كانت قد أعلنت، في بيان لها، عن مساعدتها للقوات الأميركية في العملية التي أدت إلى مقتله. معلومات أخرى أفادت بأن الاستخبارات التركية كانت لها مساهمة مهمة في كشف مخبأ البغدادي. مصدر مطلع أكد، لـ«الأخبار»، أن «هيئة تحرير الشام»، التي أخذت بخيار السعي لاكتساب الاعتراف الغربي بأيّ ثمن، وعبر تقديم قدر كبير جداً من التنازلات، شرعت لإثبات حسن نواياها في عملية احتواء وتحجيم وتصفية تدريجية لبقايا «القاعدة الأصلية» المجتمعين في ما يسمى «حراس الدين»، بالتعاون مع الاستخبارات التركية. ويشير المصدر إلى عدة عمليات اغتيال وقعت ضد مسؤولين في هذه المجموعة، كانت بتدبير من «هيئة تحرير الشام» أو بتواطؤ منها. وعلى الرغم من أن أغلبية «حراس الدين» كانوا على خلاف معلَن مع «داعش»، إلا أن جناحاً بينهم حافظ على صلات تعاون وتنسيق معه. هذا هو سبب إصدار «الحراس» بياناً في شباط الماضي يهدّد بالفصل من التنظيم والملاحقة القضائية كلّ من يحافظ على صلات مع «داعش». ووفقاً للمصدر، فإن البغدادي لجأ إلى عناصر من الجناح المذكور في الفترة التي تلت معركة الباغوز في الشرق السوري خلال آذار الماضي، والتي شهدت ازدهاراً قلّ نظيره لشبكات تهريب مقاتلي «داعش» باتجاه منطقة إدلب أو تركيا. «هيئة تحرير الشام»، التي لديها اختراقات في أوساط «الحراس»، علمت بوجود البغدادي، وأطلعت الاستخبارات التركية على ذلك.

قد نسمع في المقبل من الأيام روايات جديدة عن كيفية تحديد موقع البغدادي، وعن مشاركة جهات أخرى في هذه العملية. المؤكد هو أن الرجل بات هدفاً مشتركاً لجميع أفرقاء النزاع على الساحة السورية والعراقية، على رغم الصراع في ما بينهم، وأن موته لا يمكن أن يُحسَب إنجازاً نوعياً كما يجري تصويره. سيحفّز هذا الأمر أنصار «داعش»، بعد أن حاصرت القوات الأميركية زعيمهم ففضّل أن يفجر نفسه مع عائلته بدلاً من الاستسلام، على منح الأولوية لقتال الأميركيين قبل غيرهم. وعلى الأغلب، فإن أنباء غير سارة ستلي تلك التي أفرحت ماك غورك وعالمه «المتحضّر».

بمقتل زعيمه أبو بكر البغدادي، يطوي تنظيم «داعش» حقبة جديدة من أطواره المتعددة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة خفوت نجمه. وعلى الرغم من أن تقويض معاقل التنظيم في سوريا والعراق كان قد وضع نقطة في خاتمة مرحلة «إدارة التوحش»، إلا أن مقتل «الخليفة» يبدو الحدث الأنسب للتحول إلى علامة فارقة بين مرحلتين، لا سيّما في ضوء ما سينتهي إليه ملفّ اختيار «خليفة للخليفة المقتول»

سيرة «الخليفة» المقتول
واشنطن حاضرة من المهد إلى اللحد

صهيب عنجريني

قُتل أبو بكر البغدادي أخيراً. الرجل الذي بدأ رحلة صعوده عقب خروجه من سجن بوكا (سجن أميركي في العراق)، انتهت مسيرته بهجوم أميركي. وخلافاً لجميع المرّات السابقة التي راجت فيها معلومات عن استهدافه، حظيت الأنباء هذه المرة بتأكيد سريع وحاسم. صحيح أن الزعيم المتطرف لاقى مصيراً متوقعاً، إلا أن تفاصيل العملية التي أودت به وسياقاتها لا تقلّ أهمية عن نتيجتها، إن لم تكن أهم. لم تحمل العملية جديداً: رصدٌ ومتابعة، تعاونٌ استخباري من جهات مختلفة، يُجيَّر في المحصلة لمصلحة اللاعب الأميركي، ويُتوَّج باهتمام خاص بالجانب الاستعراضي. ثمة كثير من النقاط المهمة التي تستوجب التوقف عندها، لأنها كفيلة بتقديم مفاتيح حقيقية لقراءة موازين القوى والتحالفات بين عدد من اللاعبين الفاعلين في المنطقة، ولا شكّ في أن مسرح العملية يأتي على رأس تلك النقاط.

لماذا إدلب؟

لسنوات طويلة، كان البغدادي يتنقل في مناطق سماؤها مفتوحة أمام الطائرات الأميركية، وأرضها تعجّ بالمتعاونين مع واشنطن. ينطبق ذلك على مراحل صعود تنظيم «داعش»، كما على مراحل انحسار سيطرته الجغرافية، ثم تلاشيها بشكل شبه تام. ومما لا شك فيه أن اضطلاع التنظيم بدور وظيفي مهم في الحدثين السوري والعراقي كان كفيلاً بإرجاء أيّ عملية من هذا النوع، إلى مرحلة يكون استثمار الحدث فيها أكثر جدوى. هكذا، انتظر الأميركيون، ولم يقطعوا «رأس الخليفة» إلا داخل محافظة إدلب. على رأس الرسائل المهمة التي يبدو أن اللاعب الأميركي حريص على توجيهها هنا، أنه قادر على تحويل أيّ بقعة في سوريا إلى مسرح عمليات له، ولو كانت محسوبة على لاعبين آخرين. وعلى رغم أن هذه العملية ليست العملية الأميركية الأولى من نوعها في مناطق خاضعة للنفوذ الروسي، إلا أن الثقل النوعي للهدف هذه المرة كفيلٌ بإضفاء دلالات خاصة على «الاختراق». ويبدو أن ثمة مساهمة إقليمية فاعلة جاءت من بغداد، لتؤكد مجدداً أن المسرح العراقي لا يزال حاملاً حيوياً للحضور الأميركي في المنطقة برمّتها، بل وأن هذا الحضور في سبيله إلى التجذّر أكثر فأكثر، مع الخروج الأميركي التدريجي من سوريا. من بين النقاط اللافتة أيضاً، يبرز التعاون التركي في تنفيذ العملية. لم تكن هناك حاجة إلى انتظار صدور تأكيد رسمي تركي للجزم بتعاون أنقرة مع واشنطن في سبيل تسهيل العملية. مع ذلك، جاء التأكيد ليقطع الشك في اليقين، وليقول إن أنقرة تبقى أقرب إلى واشنطن منها إلى موسكو، مهما بلغت التعقيدات السياسية في العلاقة بين الطرفين.

على المقلب الآخر، يبدو لافتاً أيضاً أن واشنطن فضّلت تنفيذ عملية بهذا الحجم في بيئة محسوبة على الأتراك، ولم تُقدِم عليها في سنوات الشراكة مع «قوات سوريا الديمقراطية»، وداخل الحيّز الجغرافي الذي تشارك الطرفان السيطرة عليه. لا يعني هذا نفي احتمال حدوث محاولات سابقة، أو عمليات فاشلة لم يُكشف عنها بالتعاون بين واشنطن و«قسد»، لكن «العبرة في الخواتيم»، والخواتيم تقول إن أنقرة هي من شارك في تحقيق هذا «النصر»، لا «قسد». سيُقال الكثير عن الثمن الذي قد تكون أنقرة حصلت عليه، أو وُعدت به في مقابل تعاونها، لكن الأهم أن اللاعب التركي قرّر المجاهرة باضطلاعه بدور مهم في العملية، من دون أن تعبقه عن ذلك حسابات ردود الفعل الانتقامية المحتملة. وأكد وزارة الدفاع التركية، في بيان لها، حدوث تبادل معلومات وتنسيق بين السلطات العسكرية التركية والأميركية. ويبدو لافتاً في هذا الإطار ما تداولته مصادر «جهادية» عن وجود تعاون بين أنقرة و«هيئة تحرير الشام».

تصفية البغدادي قد تؤدي إلى تحلّل بعض الجماعات من «بيعتها» له (أ ف ب)

تعاون «جهادي»؟

أكد بعض المصادر غير الرسمية أن قيادة «هيئة تحرير الشام» كانت قد أخطرت نُقاطها العسكرية في سرمدا وباريشا بأن حوامات تركية ستدخل المنطقة على ارتفاع منخفض». وعلى رغم أن كلام المصادر قد يندرج في إطار تراشق الاتهامات، إلا أن سيناريو التعاون اللوجيستي بين «تحرير الشام» وأنقرة ليس مستبعداً على الإطلاق. ويجدر التذكير بأن مصادر عديدة كانت قد أكدت قبل قرابة شهر عودة الحرارة إلى خطوط التنسيق بين أنقرة و«الهيئة»، استعداداً لتنفيذ «صفقات قذرة» (راجع «الأخبار» 12 تشرين الأول 2019). وكانت مصادر جهادية عديدة قد تداولت أنباءً في أثناء تنفيذ العملية، من دون أن يكون واضحاً حينها ما هو هدف الأخيرة، قبل أن يتكشّف الأمر لاحقاً، ويتجدد الحديث عن تعاون «الهيئة» مع الأتراك. ووصلت العلاقة بين الطرفين إلى لحظات مفصلية كثيرة، غير أنهما عرفا دائماً كيف يتجاوزانها، بما يخدم مصالح مشتركة (مؤقتة). ويصعب تصور دخول البغدادي إلى إدلب، ومكوثه في إحدى مناطقها، من دون أن تمتلك «تحرير الشام» معلومات أو معطيات تجعل هذا الاحتمال قيد البحث على الأقلّ. وأثبت «الجهاز الأمني للهيئة» مرات عديدة «كفاءته» في ما يتعلّق باستهداف «خلايا داعش» داخل إدلب على وجه الخصوص. كما أن توجيه أصابع الاتهام إلى أبو محمد الجولاني وخلاياه الأمنية في شأن تسهيل استهداف وجوه «جهادية» بارزة كان حاضراً باستمرار، سواء عند استهداف قيادات «قاعدية» كما حصل غير مرة، أو مع استهداف كوادر من تنظيمي «حراس الدين» و«أنصار التوحيد» في نهاية شهر آب الماضي.

«داعش» الغد: من يخلف «الخليفة»؟

من بين الأسئلة الأكثر إلحاحاً اليوم، يبرز واحد مرتبط بتأثيرات تصفية البغدادي على مستقبل تنظيم «داعش»، ومستقبل «الحركة الجهادية» بالعموم. وليس من المتوقع أن تترك تصفية «الخليفة» تأثيراً فعلياً على عمل التنظيم، بفعل عوامل عدة، من بينها البنية التنظيمية «الهرمية» التي تحكم «داعش» منذ مطلع العقد الحالي (راجع «الأخبار» 10 تموز 2014). وخضعت هذه الهيكلية لتعديل شديد الأهمية، مع فقدان التنظيم قدرته على التحكم في الجغرافيا، لتتحول «إدارة التنظيم» إلى نمط من «اللامركزية»، بحيث يتاح لزعماء الخلايا اتخاذ القرارات بمعزل عن رأس الهرم. ويسهم في انخفاض التأثيرات المحتملة، توزع الولاءات التي راكمها «داعش» على بقع جغرافية متباعدة، تفصل بين بعضها قارّات. وعلى رغم أن «ولايات داعش» حول العالم كانت قد نشأت إبّان صعوده، وفي مرحلة تحصيل «البيعات»، إلا أن هذه «الولايات» لم تتأثر فعلياً بسقوط معاقل التنظيم في سوريا والعراق. ويُردّ ذلك إلى أن تبعية معظمها لـ«الخلافة» كانت رمزية. على أن تصفية البغدادي قد تؤدي إلى تحلّل بعض الجماعات من «بيعتها» له، من دون أن يعني ذلك زوال خطر تلك الجماعات. ولا شك في أن شخصية «خليفة البغدادي» ستلعب دوراً مهماً في مسألة «البيعات»، ومدى إمكانية حفاظ التنظيم عليها. ومع أن مصادر عديدة ترجّح بقاء أمر زعامة التنظيم في حوزة العراقيين، فإن تبدل موازين القوى داخل التنظيم نفسه يجعل الأمر مفتوحاً أمام احتمالات كثيرة. ويبرز من بين المرشحين المحتملين أبو الوليد الصحراوي، زعيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» (راجع «الأخبار»، 30 نيسان 2019). أيضاً، يبرز السعودي أبو عبد الرحمن الجزراوي، والعراقي عبد الله قرداش، مع الإشارة إلى أن وجود الاثنين على قيد الحياة مسألة غير محسومة، في ظلّ معلومات تم تداولها مرات عديدة عن مقتلهما. كما تداول بعض المصادر اسم أبو عثمان الفرنسي (دوس سانتوس)، أحد جلّادي التنظيم، بوصفه مرشحاً محتملاً. وتجدر الإشارة إلى نقطة حاسمة في مسألة اختيار خلف للبغدادي، قوامها أن بعض الأدبيات «الجهادية» تنص على ضرورة تمتع «الخليفة» بنسب قُرشي (نسبة إلى قبيلة قريش)، وهو أمر غير متوافر في معظم الأسماء المتداولة. ولن يكون مستبعداً التفاف «مجلس الشورى» على هذه الجزئية، أو استغلالها لإيصال شخصية غامضة إلى رأس التنظيم، في صورة تستنسخ سيرة البغدادي نفسه.

> **ليس من المتوقع أن تترك تصفية «الخليفة» تأثيراً فعلياً على عمل التنظيم**

البغدادي في سطور

هو إبراهيم بن عواد بن إبراهيم البدري، من مواليد سامراء في العراق عام 1971. كان يلقّب بـ«الكرار»، ويُكنى «أبو دعاء». تُفيد إحدى الروايات السائدة بأنه تخرّج في الجامعة الإسلامية في بغداد، وحصل منها على الماجستر ثم الدكتوراه، فيما ينفي بعض المصادر «الجهادية» المناوئة للتنظيم حصوله على الدكتوراه. مثّل انتماؤه إلى عشيرة «البوبدري» أحد عوامل قوته. ووفقاً لتصريحات أدلى بها مسؤول في وزارة الداخلية العراقية في كانون الأول 2012، فإن البغدادي «سبق أن اعتُقل في سجن بوكا في البصرة». أسهم البغدادي في تأسيس الكثير من الجماعات الجهادية، ومنها «جيش أهل السنّة والجماعة»، وشغل فيه منصب «أمير القسم الشرعي». كما اختير عضواً في «مجلس شورى المجاهدين»، وكان من المقرّبين إلى أبو عمر البغدادي «مؤسس دولة العراق الإسلامية». «بويع أميراً لدولة العراق الإسلامية» في 16 أيار 2010، ثم أصبح في نيسان 2013 «أمير الدولة الإسلامية في العراق والشام». وفي 29 حزيران الماضي، أعلنت «مبايعته خليفةً للمسلمين».

الحدث

مقتلة البغدادي: ترامب يقرّش انتصاراً وهمياً

تسنّى لترامب وأركان إدارته مشاهدة العملية بشكل مباشر عبر الكاميرات التي جُهّز بها عناصر من القوات الخاصة (أ ف ب)

لعلّ أسوأ ما في ميتة البغدادي، أن العالم وقع رهينة انبهار أميركي جديد سيكون مضطرّاً إلى «معانقته» لفترة طويلة. ماذا حدث؟ «شيءٌ ما كبير حدث للتوّ». استبق دونالد ترامب إعلانه «الكبير» بتلك العبارة. خرج بعده ليزفّ النبأ: «أبو بكر البغدادي قُتل» أخيراً. «أنجزنا» نهاية الخلافة والخليفة معاً، في العام ذاته (2019). كانت تلك المهمّة في صلب وعوده الانتخابية، و«الأولوية المطلقة» لإدارته، وربّما تمثّل عاملاً حاسماً لإعادة انتخابه في 2020.

لا يمكن فصل عملية قتل البغدادي عن التوقيت الذي حدثت فيه، إذ تجيء وسط معارك طاحنة ترخي بثقلها على إدارة رئيس يسعى خصومه إلى لَيّ ذراعه داخلياً، فيما يتقدّم التحقيق تمهيداً لمساءلته، مضافاً إليه تشكيك هؤلاء بوجود سياسة خارجية ترتكز عليها الإدارة الحالية. بيدَ أن مقتل البغدادي يمثّل مكسباً مهماً لترامب بعد قراره سحب القوات الأميركية من سوريا، والانتقادات الحادّة التي طاولته، والقلق من عودة «داعش» لتنظيم صفوفه. من هنا، جاء إعلان الرئيس ليبدّد «مخاوف القلقين»، وليؤكد لهؤلاء، مجدداً، أنه «باقٍ لتأمين النفط».

واقعاً، استثمرت واشنطن، وعلى مدى سنوات أربع، في الحرب على «داعش». تموضعت الوعود منذ عهد الرئيس السابق، باراك أوباما، الذي أطلق بدَ «التحالف الدولي» في سوريا والعراق، بـ«القضاء» على «داعش». تموضعت الوعود منذ عهد الرئيس السابق، باراك أوباما، الذي أطلق بدَ «التحالف الدولي» في سوريا والعراق، بـ«القضاء» على التنظيم، في دائرة النفاق الذي طبع السلوك الأميركي. بيد أن الإدارة السابقة، وفي العامين الأولين، لم تفعل الكثير، سوى غارات موضعية محدّدة في مناسبات متفرّقة، لم تغيّر في الواقع الميداني ما يُذكر. بحلول 2017، باتت الصورة أوضح مع تسلّم ترامب مهامه الرئاسية. نزلت القوات الأميركية إلى الأرض، وتعزّز التحالف مع الأكراد، إلى أن أُعلن «القضاء على الخلافة» في الثالث والعشرين من آذار/ مارس الماضي. لكن قبل ذلك وبعده، أعلن ترامب، مراراً، عزمه على الانسحاب من سوريا، إلى أن بدأ التنفيذ عملياً خلال الأسابيع القليلة الماضية.

رواية ترامب لـ«كايلا مولر»

وصف ترامب بالتفصيل الدقيق العملية العسكرية (سُمّيت «كايلا مولر» تيمّناً برهينة قُتلت مطلع شباط/ فبراير 2015، أثناء احتجازها لدى التنظيم) التي ادّت إلى مقتل البغدادي. روى خلال 48 دقيقة تفاصيل لا تُروى عادةً في إعلانات كهذه. تحدّث عن توقيت معرفته بالعملية، وحضوره قاعة الإعلان، وكيف جرت العملية، ثمّ كيف مات الجميع، بمَن فيهم زوجتا البغدادي وأطفاله، ولم يبخل في تقديم بعض السرد للحظة المقتلة. عند الساعة التاسعة صباحاً، بتوقيت واشنطن، أخطر ترامب العالم، من البيت الأبيض أن «أبا بكر البغدادي قُتِل»، بينما تسنّى له مشاهدة العملية بشكل مباشر عبر الكاميرات التي جُهّز بها عناصر من القوات الخاصة: «كان الأمر أشبه بمشاهدة فيلم سينمائي». في جلسة أسئلة وأجوبة طويلة، لفت الرئيس إلى أن زعيم التنظيم كان «تحت المراقبة منذ أسبوعين»، وفور تأكيد موقعه، بدأت «مجموعة كبيرة» من القوات الأميركية الخاصة و«ثماني مروحيات» «الغارة». كان على تلك القوة عبور منطقة خطرة إلى شمال غرب سوريا، والتحليق لمدة تصل إلى ساعة و10 دقائق. «لقد حلّقنا على ارتفاع منخفض جداً جداً وبسرعة كبيرة. ولكن ذلك كان جزءاً كبيراً وخطيراً جداً من العملية. الدخول والخروج... كان هناك احتمال أن نواجه قوة نيران هائلة». وعندما هبطت المروحيات على المجمّع المُستهدَف «فُتح باب الجحيم». حينها، خرج «طاقم كبير من المقاتلين الرائعين ركضاً من مروحياتهم، وقاموا بتفجيرات لفتح ثُغر في جانب المبنى» لتجنُّب انفجار المزروعة على الأبواب. قادة الدفاع أبلغوا عن تقدّمهم خطوة بخطوة، وقالوا إنه تم إخراج 11 طفلاً أحياء، كما تم أسر آخرين. وقُتلت زوجتا البغدادي. وبعد ذلك، جاءت المكالمة التي كان ينتظرها الجميع: «سيّدي، لا يوجد سوى شخص واحد في المبنى. نحن متأكدون أنه في النفق يحاول الهروب، لكنه نفق مسدود». بحسب الرواية التي سردها ترامب، أخذ ثلاثة من أولاده معه في النفق، لكن وجودهم لم يكن ليمنع المحتوم. أرسلت القوات الأميركية الكلاب إلى النفق، وقام البغدادي بـ«تفجير نفسه». «لم يمت بطلاً، بل جباناً، فقد كان يبكي وينتحب ويصرخ، وجلب أولاده الثلاثة معه ليموتوا. لقد كان موتاً محتّماً. وكان يعلم أن النفق مسدود». وقال إن القوات الخاصة بقيت في المجمّع نحو ساعتين، ومع ذلك «لم نخسر أحداً، ما رأيكم بذلك؟»، ولكن في الحقيقة، كانت هناك إصابة في الجانب الأميركي: «لقد أصيب كلبنا»!

> ترامب: بن لادن كان إنجازاً كبيراً بحجم برجَي التجارة العالميَّين، لكن البغدادي بنى دولة

ساعات قبل إعلان ترامب، سارعت «قوات سوريا الديموقراطية» إلى الإعلان عن عملية «مشتركة» مع الأميركيين انتهت بمقتل البغدادي، بينما أكد جهاز المخابرات الوطني العراقي أنه قدّم معلومات إلى القوات الأميركية حدّدت مكان اختباء زعيم التنظيم، لكن ترامب سعى في خلال كلمته إلى التقليل، وخصوصاً، من دور الأكراد. وحين وجّه شكره، ذكر، من ضمن مَن ذكر، روسيا وسوريا وتركيا والعراق على التوالي، والأكراد الذين «استطاعوا أن يقدّموا لنا دعماً محدوداً». لاحقاً، سيعود ترامب ليشكر موسكو لدى إجابته عن أسئلة الصحافيين، وهو قال إنها أدّت دوراً «عظيماً»، بينما كان لبغداد دور «ممتاز» في العملية. قال أيضاً إن روسيا تلقّت معلومات عن العملية: «أخبرناهم أننا سندخل... وهم شكرونا أننا أبلغناهم. لكنهم لم يعرفوا طبيعة المهمة». «كانت هناك فقط قوات أميركية في العملية، لكن الروس فتحوا لنا المجال الجوي السوري» في إدلب، وهو ما نفّذته وزارة الدفاع الروسية، قائلة إنها لا تملك أيّ دلائل موثوقة تؤكد مقتل زعيم «داعش»، مع إشارتها إلى أنها لم ترصد أيّ ضربات جوية من قِبَل الطيران الأميركي أو «التحالف» على منطقة إدلب في الأيام القليلة الماضية. نقطة إضافية أضاء عليها ترامب، حيث أشار إلى أن مقتل البغدادي شكّل لحظة أكبر من مقتل أسامة بن لادن في عام 2011، في ظلّ إدارة باراك أوباما. قال: «هذا أهم ما استحوذنا عليه على الإطلاق»، بمعنى آخر «هذا أكبر شيء على الإطلاق. بن لادن كان إنجازاً كبيراً، بحجم برجَي التجارة العالميَّين، لكن هذا الرجل (البغدادي)، بنى، كما يسمّيها، دولة».

(الأخبار)

تل أبيب تهنّئ واشنطن فلْنفعل الشيء نفسه مع نصر الله وسليماني!

عَكَس رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي، اللواء عاموس يادلين، قراءة تل أبيب للإعلان الأميركي لمقتل زعيم تنظيم «داعش»، أبو بكر البغدادي، في إدلب في سوريا. إذ بدا من كلامه أن إسرائيل ترى في ذلك مؤشراً سلبياً إلى أولويات أميركية مغايرة لتلك التي تقتضيها مصالح الأمن الإسرائيلي، وهو ما قد يرفع منسوب القلق لدى صناع القرار في تل أبيب. ومع أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، هنّأ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على «نجاح» العملية، فإنه تجاهل الإشارة إليها خلال عرضه المستجدات التي تشهدها الساحة الإقليمية.

وفي موقف ينطوي على انتقاد ضمني للأداء الأميركي، أشار يادلين، الذي تولّى سابقاً منصب رئيس «الاستخبارات العسكرية»، إلى أن «داعش لم يعد موجوداً ككيان مناطقي قبل حوالى عامين، مع السيطرة على الموصل والرقة»، في محاولة لإيحاء بأن هذا الاستهداف لا يحمل أهمية نوعية، وهو ما ذهب إليه أيضاً الخبير في «شؤون الإرهاب» في «أبحاث الأمن القومي»، يورام شفيتسر، عندما وصف تصفية البغدادي بأنها «رمزية بالأساس». مع ذلك، لم ينتقص يادلين من الأبعاد المهنية والعملياتية لهذه العملية؛ إذ وصف اغتيال زعيم «داعش» في إدلب بأنه «إنجاز استخباري عملاني»، معتبراً إياه - في التوقيت - «مهمّاً جداً» لترامب الذي يتعرّض لانتقاد من الحزبَين (الجمهوري والديموقراطي) بسبب إخفاقاته الأخيرة، ومنها عدم الرد على الخطوات العسكرية الإيرانية، والتخلّي عن الأكراد.

أما عن أهمية الاغتيال بالنسبة إلى المصالح الإسرائيلية، فقد قال يادلين بوضوح إن «تهديد داعش لإسرائيل هامشي»، وإن ما كانت تريده الأخيرة هو أن «تعمل الولايات المتحدة على نحو مماثل ضد (قائد «فيلق القدس»، قاسم) سليماني، و(الأمين العام لحزب الله، حسن) نصر الله». وأضاف في هذا الإطار إن «الولايات المتحدة تحارب عسكرياً في الشرق الأوسط ضد داعش، وليس إيران التي هي التهديد الأهم لإسرائيل وحلفاء» واشنطن. تهديدٌ يتجسّد في ما تملكه الجمهورية الإسلامية من قدرات، تدفع إلى وضع مواجهتها على رأس الأولويات، لأن «داعش ليس لديه برنامج نووي ولا صواريخ باليستية». وإذ لفت إلى أن حملة «الضغوط القصوى» التي تنفذها واشنطن ضد طهران «لا تحقق أهدافها في ظلّ افتقادها العناصر العسكرية»، فقد حذر إدارة ترامب من أن خروجها من الشرق الأوسط سيؤدي إلى «هيمنة إيرانية، وأسعار نفط مرتفعة، وهيمنة دولة عظمى روسية، وضعف الحلفاء... كل هذا سيضرّ بشدة الأمن القومي الأميركي»، منبهاً إلى أن خروج القوات الأميركية من سوريا «لم يضرّ مباشرة وفوراً إسرائيل»، لكنه قد يفعل مستقبلاً وفق ما توحي به الجملة. مع ذلك، حَرَز يادلين المعزوفة الإسرائيلية عن أن «إسرائيل تحارب إيران وحدها في سوريا، وأيضاً ستفعل ذلك في المستقبل»، معتبراً أن الانسحاب ربما يؤدي إلى «تعزيز إسرائيل كحليف رائد وموثوق وقوي في الشرق الأوسط». وعن احتمالات المواجهة مع إيران، رأى رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» أن «تزايد الثقة بالنفس لدى إيران، وإدراكها أن الولايات المتحدة مرتدعة، يمكن أن يقرّبا مواجهة بين إيران وإسرائيل»، مشدداً في السياق المتقدّم على أن «من سيدافع عن إسرائيل هو الجيش وليس الجنود الأميركيون... مع أهمية الحفاظ على دعم أميركي في مجلس الأمن».

> يرى محلّلون إسرائيليّون أن دوافع ترامب إلى العمليّة «أميركيّة داخليّة»

من جهته، أشار شفيتسر، وفق ما نقلت عنه صحيفة «هآرتس»، إلى أن «داعش اهتمّ مسبقاً بتسمية خليفة للبغدادي نتيجة معرفته بأن الأميركيين يواصلون مطاردته»، ولذلك قلّل الخبير في «شؤون الإرهاب» من أهمية البغدادي بالنسبة إلى مستقبل التنظيم. لكن المعلق العسكري في «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، شدد على أن «داعش لم يمت بموت البغدادي، وسيواصل عملياته الإرهابية عبر خلايا صغيرة منتشرة في مناطق عدة في أنحاء العالم».

(الأخبار)

مع أن تنبّاهو هنّأ ترامب لكنه تجاهل الإشارة الى العملية في عرضه المستجدات الإقليمية (أ ف ب)

سوريا

«قسد» تنسحب من الحدود

إشارات إيجابية لتوسيع الاتفاق بين الأكراد والحكومة

مع اقتراب إنهاء مهلة 150 ساعة التي تمّ منحها لـ«قسد» لإتمام الانسحاب من الحدود السورية ـ التركية، وفق اتفاق سوتشي بين روسيا وتركيا، اتّخذ مجموعات «قسد» انسحابها من منطقة 30 كلم على امتداد الشريط الحدودي، بالتوازي مع استمرار الخروق التركية للاتفاق، واكتمال انتشار الجيش السوري

الحسكة ـ الأخبار

على رغم الاتهامات التي توجهها «قسد» إلى الروس بالعمل لمصلحة تركيا، وظهور تصريحات تظهر تمسّك الأكراد بالتنسيق مع الأميركيين، في محاولة للحفاظ على مكاسبهم السياسية والعسكرية، فإن «قسد» أعلنت أمس قبولها اتفاق سوتشي، وبدء تنفيذه على الأرض، بداية التطبيق نقطة وموقعاً على امتداد الشريط الحدودي، في كامل المناطق التي انسحبت منها القوات الكردية تطبيقاً لـ«سوتشي». ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ الجيش الانتشار من الدرباسية لبدء إجراءات بناء الثقة بين الأكراد وروسيا والحكومة السورية، ما يمهّد لتسوية مناسبة تعيد قرابة 28% من جغرافيا البلاد في الشمال والشرق إلى سيطرة دمشق. وبرزت الإيجابية في التقارب الرسمي مع «قسد» عبر ترحيب الخارجية السورية في بيان رسمي، بـ«انسحاب المجموعات المسلحة في الشمال السوري إلى عمق 30 كلم، بالتنسيق المباشر مع الجيش السوري». وأكد البيان أن «الانسحاب يسحب الذريعة الأساسية للعدوان التركي على أراضينا». وفي هذا السياق، يؤكد مصدر كردي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الانسحاب شمل الوحدات العسكرية فقط، مع بقاء الأسايش ومؤسسات الإدارة الذاتية»، ويشير إلى أنهم حصلوا على «وعود من موسكو للعب دور إيجابي في إطلاق حوار قريب مع الحكومة السورية يؤدي إلى اتفاق سياسي وعسكري». لافتاً إلى أن «قسد أبدت مرونة لجهة طرح تجربة الإدارة الذاتية للنقاش وصولاً إلى صيغة تفاهم مرضية للطرفين».

بالتزامن مع هذا الانسحاب، يُتوقّع أن تنتشر وحدات حرس الحدود في الجيش السوري في أكثر من 11 نقطة وموقعاً على امتداد الشريط الحدودي، في كامل المناطق التي انسحبت منها القوات الكردية تطبيقاً لـ«سوتشي». ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ الجيش الانتشار من الدرباسية وعامودا وصولاً إلى المالكية والبعربية على الحدود السورية ـ العراقية، لتحصينها من أي هجمات تركية. كذلك، استكمل الجيش السوري انتشاره أمس في الريف الرابط بين تل تمر ورأس العين، ووصل إلى الحدود السورية ـ التركية لأوّل مرة منذ سبع سنوات بعد دخول قرية تل ذياب على طريق رأس العين ـ الدرباسية. ويمنعُ وصول الجيش إلى قرية تل ذياب (20 كلم شرق رأس العين) تقدّم فصائل «الجيش الوطني» باتجاه الدرباسية وعامودا ومدن الشمال، كما يعيد بذلك الجيش السوري سيطرته على مناطق واسعة من ريف الحسكة.

تحركات الجيش قوبلت بهجمات للفصائل المدعومة من أنقرة على قرى الأميرط والدرداره بريف تل تمر الشمالي، وأم عشية وباب الخير ومحيط أبو رأسين في ريف رأس العين الجنوبي الشرقي. وفي هذا السياق، قال مصدر ميداني سوري لـ«الأخبار»، إن «الجانب التركي ينتهك اتفاق سوتشي ويشن هجمات على مواقع الجيش لإعاقة انتشاره في المنطقة»، مؤكداً «صدّ الجيش كامل الهجمات ودحر المهاجمين»، وكاشفاً أنه «سيستكمل انتشاره على الشريط الحدودي مع تركيا خلال مدة قصيرة»، كما رأى أن «الانتشار هو في إطار حق الجيش السوري بإعادة السيادة على كامل أراضي البلاد وحمايتها من أي احتلال أو عدوان».

(أ ف ب)

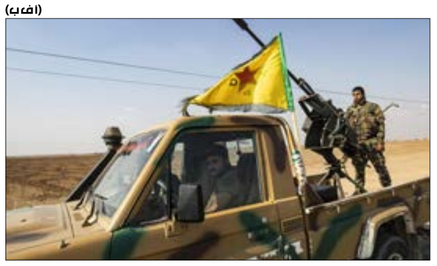

تقرير

نقل هبة اللبدي إلى المستشفى للمرة الثالثة

لا تزال الحالة الصحية للأسيرة الأردنية - الفلسطينية، هبة اللبدي، في تدهور مستمر، بعدما نُقلت للمرة الثالثة من سجن الجلمة إلى «مستشفى حيفا»، وفق عضو هيئة الدفاع عنها، المحامي خالد محاجنة. وكانت اللبدي قد أعلنت إضرابها المفتوح عن الطعام رفضاً لقرار اعتقالها الإداري منذ 35 يوماً. وأوضح محاجنة، في حديث إلى «الأخبار»، أنه علم، أمس، بوجود هبة في المستشفى، عندما تم إبلاغه على بوابة السجن بالأمر، ولهذا توجّه فوراً إلى حيث تم تحويل الأسيرة، كما في المرتين السابقتين يومي الإثنين والخميس من الأسبوع الماضي، بعد أن بدأت تواجه صعوبة في شرب الماء. ولفت المحامي إلى أنه تمكّن من رؤية هبة في الطوارئ، لكنه لم يستطع التحدث إليها لأنه بحاجة إلى قرار من المحكمة الإسرائيلية بذلك. وعن علم السفارة الأردنية لدى تل أبيب بهذه التطورات، قال محاجنة إنه أبلغ مسؤولي السفارة بها، ولا سيما نائب السفير محمد حميد، الذي يحاول بالتنسيق مع محاجنة إصدار إذن بزيارة اللبدي.

وتُعقد اليوم الإثنين محاكمتان إحداهما للبدي، والأخرى سرية لبتّ قضية الأسير الأردني المسجون حديثاً عبد الرحمن مرعي، فيما تقول الحكومة الأردنية إنها تمارس ضغوطاً، لكن يبدو أنها لم تؤثر حتى اللحظة في مجرى الأمور. ويذكّر محاجنة بأن اللبدي ومرعي لم يعترفا بالتهم المُوجّهة إليهما طوال المدة الماضية، ولذلك تم تحويلهما إلى الاعتقال الإداري، وإلا «لتمّت محاكمتهما بأحكام عالية طبقاً للتهم التي لم يتم إثباتها».

(الأخبار)

اليمن يتخوّف اليمنيون من عودة السعودية إلى إحياء مطامع تاريخية لها في محافظة حضرموت اليمنية. الاتفاق بين وكلاء المملكة متمثلين في حكومة عبد ربه منصور هادي، ووكلاء الإمارات متمثلين في «المجلس الانتقالي»، يسلّم المحافظة للقبضة السعودية، ما يجعل هذه الأطماع خطراً ماثلاً، بالنسبة إلى كثير من الحضارمة واليمنيين

المطامع السعودية في الجنوب
حضرموت في دائرة الاستهداف

السعودية تتسلّم عدن من الإمارات

أعلن التحالف السعودي ـ الإماراتي في اليمن انتقال قيادة الميليشيات التابعة له من القوات الإماراتية إلى السعودية. وجاء في بيان للتحالف: «تمت إعادة تموضع قوات التحالف في عدن لتكون بقيادة المملكة وإعادة انتشارها وفق متطلبات العمليات الحالية»، وهو ما يعني الإعلان رسمياً عن انسحاب الإمارات من عدن، على الأقل كلاعب أساسي. ويأتي هذا بعد الاتفاق بين حكومة عبد ربه منصور هادي و«المجلس الانتقالي الجنوبي» على حل الأزمة بين الطرفين وتقاسم النفوذ برعاية المملكة.

بالتوازي مع ذلك، رحّب وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، بانسحاب بلاده، معتبراً أنه «تطور إيجابي لمصلحة الاستقرار وتوحيد الأولويات وحشد الجهود». وأضاف قرقاش في تغريدة على «تويتر»: «فخورون بانتصارات قواتنا ضمن جهود التحالف، وتواصل الإمارات العمل مع المملكة لمستقبل أفضل لليمن وشعبه». (أ ف ب)

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

أعادت السعودية، في الأيام الماضية، تموضعها العسكري في مدينة عدن، حيث تسلّمت مقرّ قيادة «التحالف» في المدينة والمطار، وعدداً من المواقع والمؤسسات التي كانت توجد فيها قوات إماراتية منذ أربع سنوات، فيما أرسلت قوات سعودية، تساندها أخرى سودانية، إلى قاعدة العند العسكرية في محافظة لحج. على أن ما وراء تموضع المملكة في عدن وأبين والضالع ولحج أهدافاً أبعد، تتصل بحرية نشر قواتها في وادي وصحراء حضرموت من جانب، واستكمال السيطرة على محافظة المهرة عسكرياً لتنفيذ أحد أبرز أهدافها التوسعية شرقي اليمن من جانب آخر.

طيلة الـ60 عاماً الماضية، حاولت الرياض أن تستغلّ الحروب الداخلية في اليمن لتحقيق أطماعها التوسعية في حضرموت، التي تتسم بمساحة واسعة تساوي ثلث مساحة البلاد ويربطها بالرياض شريط حدودي طويل يمتد من الخراخير حتى شروره في نجران. وعلى مدى العقدين الماضيين، تمكّنت السعودية من التوغّل في عمق الأراضي اليمنية في حضرموت، مستغلة الحروب الداخلية والاضطرابات السياسية التي عانى منها اليمن للتمدد في الشريط الحدودي، وابتلعت عشرات الكيلومترات على الحدود مع حضرموت. وخلال الفترة 2008 - 2015، استغلت أيضاً العديد من الظواهر التي تصاعدت في نطاق المحافظة، كانتشار «القاعدة» وارتفاع ظاهرة تهريب المخدرات. وهي ظواهر يعتقد الكثير من اليمنيين بوقوف الأجهزة السعودية وراءها، خصوصاً أن «القاعدة» نفّذت عمليات تخريبية لا يبدو أنها عشوائية. فخلال تلك الفترة، وقعت حادثة قتل أحد شيوخ صحراء حضرموت على يد أحد العناصر الأمنيين، والتي استغلّتها السعودية لإيجاد ميليشيات موالية لها تحت مسمى «قوات تحالف حضرموت»، كما وصل بها الأمر إلى مضايقة الشركات النفطية في المحافظة.

ومنذ بدء العدوان على اليمن، حرصت الرياض على إبقاء حضرموت، الوادي والصحراء، بعيدة عن الصراع، لإدراكها أن القوات الموجودة هناك موالية لها، وأن لا صعوبات بالنسبة إليها في نشر أي قوات عسكرية لها هناك، على عكس المهرة التي ترفض ذلك الوجود وتصفه بالاحتلال. ومع اتساع نطاق تحركات «المجلس الانتقالي الجنوبي»، وتوغده بالسيطرة على الوادي والصحراء، دفعت السعودية بقوات عسكرية ضخمة مطلع العام الجاري إلى مدينة سيئون، عاصمة وادي حضرموت، تحت ذريعة حماية جلسات مجلس النواب الموالي لـ«الشرعية» (حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي). وعلى رغم انسحاب الكثير من تلك القوات، فإنها أبقت العشرات منها في المنطقة العسكرية الأولى في المدينة.

حرصت الرياض على إبقاء حضرموت، الوادي والصحراء، بعيدة عن الصراع (أ ف ب)

> في الستينيات حاولت السعودية أن تضع يدها على حضرموت والمهرة بموجب اتفاق رعته بريطانيا

في الستينيات، حاولت السعودية أن تضع يدها على محافظتَي حضرموت والمهرة بموجب اتفاق رعتْه بريطانيا في الثالث من أيار/ مايو من العام 1965، وتم توقيعه بين ممثل الحكومة السعودية وممثل السلطنة القعيطية في الجنوب، بناءً على طلب المملكة السعي في إقامة الاتحاد الشرقي بين كلّ من السلطنات القعيطية والكثيرية والمهرية، مقابل قيام الحكومة البريطانية بمنح الاتحاد الشرقي الاستقلال الفوري. ونص الاتفاق، وفق الوثائق التاريخية، على أن يراعي الاتحاد الشرقي المصالح البريطانية في الاتحاد المزمع، وأن يدمج الاتحاد الشرقي في اتحاد كونفدرالي مع الحكومة السعودية.

اليوم، تحاول المملكة العودة إلى تحقيق تلك المطامع التوسّعية القديمة بموجب اتفاق جدة الذي رعته الرياض أخيراً بين حكومة هادي و«المجلس الانتقالي» الموالي للإمارات، والذي يمنح الرياض حقّ التدخل الكامل في شأن تلك المحافظات أمنياً وعسكرياً. الأسبوع الماضي، انسحبت قوات إماراتية من مديريات ثمود الواقعة في نطاق محافظة حضرموت ومديرية رماة الواقعة في نطاق محافظة المهرة، وأخلت أبو ظبي وجودها العسكري من عدة مواقع ومعسكرات كانت توجد فيها منذ أكثر من عامين ونصف عام، وسلّمت مواقعها لقيادة المنطقة العسكرية الأولى الموالية لهادي، وغادرت صوب المكلا عاصمة المحافظة. ووفقاً لمصادر عسكرية في ثمود، فإن الرياض دفعت، خلال الأيام الماضية، بقوات رمزية إلى معسكر القيعان في منطقة ثمود الصحراوية التي تقع شمال حضرموت، وتعدّ جغرافياً امتداداً للربع الخالي. ومن المتوقع أن تعزز الرياض وجودها العسكري في ثمود خلال الفترة المقبلة، لا لسدّ فراغ انسحاب القوات الإماراتية، بل لأن الرياض حاولت مطلع ستينيات القرن الماضي إلحاق ثمود النفطية بأراضيها، بعد أن أثبتت شركة «بان أميركان» عام 1961 وجود كميات كبيرة من النفط في صحراء ثمود، وهو الأمر الذي أثار رغبة السعودية في ضم المديرية إليها ودفعها إلى اختلاق خلافات مع اليمن حينذاك. وعلى إثرها توقفت الشركة، إلا أن الرياض لم تتوقف عن محاولات ضم المديرية وإلحاقها بها بهدف الاستحواذ على الثروة النفطية. ووفقاً للمصادر التاريخية، فقد أوعزت الرياض إلى أحد تجار حضرموت الحاملين الجنسية السعودية، ويدعى أحمد سعيد بقشان، بالقيام بعملية شراء أراض واسعة في ثمود. وبعد ذلك، حاولت الرياض فصل منطقة ثمود عن حضرموت وضمها إليها، إلا أن تلك المحاولات أفشلتها «الجبهة القومية» عام 1967، ولكن على مدى العقود الماضية، وقفت السعودية عبر أياديها المختلفة أمام عدم استخراج الثروة النفطية في ثمود، كما سبق لها أن أوقفت أعمال التنقيب عن النفط في الشريط الحدودي بين شروره وحضرموت طيلة العقود الماضية، وها هي اليوم تعود إلى حضرموت تحت ذريعة إعادة «الشرعية».

لذلك، يرى مراقبون أن السعودية قد تمكّن حكومة هادي و«الانتقالي» من ممارسة دور شكلي في إدارة محافظات عدن وأبين وشبوة والضالع ولحج، ولكنها ستنفرد بالملفات في حضرموت والمهرة. ويتوقع مراقبون أن تستكمل الرياض استقطاب القيادات الاجتماعية في صحراء حضرموت. فالرياض سبق لها مطلع العام 2015 أن جسّت نبض الشارع الحضرمي، من خلال توجيه عشرات المشائخ الموالين لها، والذين منحتهم جنسيات سعودية، نحو توقيع وثيقة تطالب الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز بضمّ أراضي حضرموت لتصبح ملكاً من أملاك السعودية. تلك الوثيقة التي تعمّدت الرياض تسريبها لمعرفة ردود الفعل الحضرمية، تبنّاها الشيخ صالح بن سعيد بن عبد الله بن شيبان التميمي، الذي يدّعي تمثيل مشايخ وأعيان قبائل حضرموت، ويُعدّ من المشائخ الأكثر ولاءً للرياض. وأثارت الوثيقة التي حملت تواقيع قرابة 60 شيخاً يندحرون من حضرموت ويعيش معظمهم منذ سنوات طويلة في السعودية، ردود فعل متباينة وغاضبة بين أبناء حضرموت، وكشفت حينها عن وجود مشاريع أخرى كامنة، تتأسيس «دولة حضرموت» وضمها إلى دول الخليج.

العراق
الاحتجاجات متواصلة: عبد المهدي لن يستقيل

بغداد ـ **الأخبار**

الوصول إلى «ساحة التحرير»، وسط العاصمة بغداد، ليس بالأمر الصعب. الطرقات سالكة، شبّان وشابات في طريقهم إلى هناك، حيث المكان الأوحد للتظاهر، على عكس التظاهرات الماضية التي شهدتها معظم الساحات والطرق البغدادية. هتافات الذاهبين إلى الساحة بسيارات «التاكسي» ليست كما العائدين منها على «التكاتك» (جمع تُكتك). الإحباط مرسومٌ على وجوه شباب فرّقتهم الغازات المسيّلة للدموع، والتي ألقاها عناصر من القوات الأمنية المختلفة، وتحديداً جهاز «مكافحة الإرهاب» الذي انتشر فجر أمس في معظم شوارع العاصمة. المواجهات المستمرة تأخذ طابعاً تصاعدياً، بدأ من الساعة الثانية عصراً، البعض يفضّل مشاهدة ما يجري على جسر الجمهورية من على ضفاف نهر دجلة. شبّان غاضبون أضرموا النيران على الجسر، في ظلّ عجزهم ـ حتى الآن ـ عن الدخول إلى «المنطقة الخضراء». الخوف هو الشعور المقاسَم بين مختلف القوى السياسية: أمنياً من انفلات الأمور والذهاب إلى الفوضى الشاملة، وسياسياً من العجز عن الخروج من الأزمة، في ظلّ التلويح بإضراب قد يكون مفتوحاً، ووسط دعوات إلى أن يكون الاثنين أوّل أيامه.

حتى الآن، بلغ عدد من سقط منذ بداية التظاهرات الأخيرة 74 قتيلاً و3654 جريحاً، وفق «المفوضية العليا لحقوق الإنسان». القوى الأمنية تؤكد أن الضحايا من صفوف الطرفين، الأمنيين والمتظاهرين. وهم سقطوا نتيجة الإصابات المباشرة بالقنابل الدخانية والمسيلة للدموع، إضافة إلى الاقتتال الذي وقع في بعض المحافظات الجنوبية، التي شهدت أمس حظراً للتجوال، فيما تصفها مصادر عاملة في مكتب رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بالمناطق الأقرب إلى أن تكون «قنابل موقوتة»، حيث بات الجميع متأهّباً لمواجهة «من سيقتله»، في انجرار واضح إلى بغطاء سياسي من طيف واحد هو «الفتح»، لكن الذهاب إلى التفاوض مع الصدر من أجل تكريس اتفاق جديد من شأنه هو الآخر تكبيل الحكومة، التي تعاني أصلاً من حالة شلل لعدم إنجاز أحد أبرز برامج عملها، أي حسم الدرجات الخاصة (6000 درجة)، بفعل المحاصصة الحزبية والطائفية. الحديث عن اتفاق جديد بين «الفتح» و«سائرون» هو حديثٌ عن سنة أخرى لعبد المهدي، في تكرار لسيناريو السنة الأولى من ولايته، مع ما تخلّلها من شدّ وجذب وعجز عن الإنجاز. وفي هذا الإطار، تتساءل قوى «الفتح» عن سبب تحميلها هي وعبد المهدي، فقط، مسؤولية الفساد المستشري في مؤسسات الدولة منذ عام 2003، علماً بأن القوى السياسية المختلفة التي تنادي اليوم بالإصلاح «هي نفسها التي عطّلت الكثير من الإجراءات لعدم نيلها حصة من الكعكة»، كما تعبّر مصادر «الفتح».

لحظة تخوف من انفلات الأمور والذهاب إلى الفوضى الشاملة (أ ف ب)

«فتنة» يحمّل قائدا «تحالف الفتح»، هادي العامري وقيس الخزعلي، الولايات المتحدة وإسرائيل مسؤولية الوقوف وراءها. عملياً، لا يمكن لأحد الآن التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور. صحيحٌ أن العمل جارٍ على ضبط الشارع، في ظلّ انزعاج يُنقل عن «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) مما جرى في اليومين الماضيين، إلا أنه بات واضحاً أن هناك من يعرقل بعض التفاهمات داخلياً وخارجياً. الولايات المتحدة الأميركية، التي أعربت عن دعمها لحكومة عبد المهدي قبل أيام، يُنظر إلى دورها في بغداد بعين الريبة، في ظلّ استمرار تحشيد الشارع من قِبَل منظمات المجتمع المدني التي تنادي بسقوط سياسية عالية. أما زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، والذي أعلنت كتلته النيابية الانتقال إلى صفوف المعارضة إلى جانب الكتلة التابعة لـ«تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، و«كتلة النصر» بزعامة حيدر العبادي، فيُنظر إلى حراكه السياسي وتموضعه الحالي بالكثير من الاستهجان؛ إذ كيف يُعقل وضع رجل في الحكومة وأخرى في المعارضة؟ بحسب منتقديه. ثمة اليوم من يحمّل الصدر مسؤولية ما آلت إليه الأمور؛ كونه يسعى إلى كسب المزيد من المناصب داخل مؤسسات الدولة وفق البعض، فيما يرى آخرون أنه عازم على إقالة الحكومة الحالية ورئيسها، لكن مصادر عبد المهدي تؤكد أن «لا استقالة واردة حالياً»، معتبرة ذلك «هروباً من مسؤولية جسيمة».

إزاء الأداء السياسي للصدر، تُطرح تساؤلات حول خيارات بقية القوى المشاركة في الحكومة، وخصوصاً منها تحالف «الفتح»، فهل سيدير الأخير ظهره لشريكه في الائتلاف الحكومي، ويمضي في دعم عبد المهدي مهما كلّف الأمر؟ ثمة محاذير دون ذلك؛ أبرزها أن الحكومة والحال هذه ستكون محظيّة

تقرير

«منتدى مسك» برعاية ابن سلمان:
نحو تعزيز الاستثمار في الإعلام المصري

شهد فندق «الريتز كارلتون» في القاهرة منتدى عُقد فجأةً بدعم من «مؤسسة محمد بن سلمان الخيرية». واستُقبل بحفاوة كبيرة من قبل الإعلاميين المؤيدين للنظام. يأتي هذا في وقت أعطت فيه المخابرات الإذن بتنظيم منتدى آخر يضمّ الإعلاميين المعارضين والأجانب

فجأة، وبدعوات وصلت الى جميع العاملين في الإعلام المصري من المؤيدين للسلطة، أُقيم «منتدى مسك الإعلامي» في القاهرة، بدعم من «مؤسسة محمد بن سلمان الخيرية»، في فندق «الريتز كارلتون» على ضفاف النيل، تحت عنوان «الحديث عن أمور مرتبطة بالإعلام»، وذلك بمشاركة سعودية وخليجية واسعة. المنتدى، الذي عُقد أول من أمس، هو أول نشاط لمؤسسة ابن سلمان في مصر، وسط حفاوة كبيرة بالضيوف، ما يشي بأنه لن يكون النشاط الأخير. إذ يبدو هذه المرة أن ابن سلمان عازم على الاستثمار في الإعلام المصري بقوة، وخصوصاً بعدما حوّل رئيس «هيئة الترفيه»، تركي آل الشيخ، قناة «MBC»، وتحديداً برنامج «الحكاية» مع الإعلامي عمرو أديب، إلى ساحة ترويج لأنشطة ولي العهد، ولـ«الانفتاح» الذي تشهده المملكة جراء السياسة الاقتصادية الجديدة فيها.

انتهى «منتدى مسك»، كالعادة، بلا مخرجات، ولم يَعْدُ كونه ورشاً تدريبية وأحاديث لعدد من المسؤولين، إلا أن ما بدا لافتاً فيه هو حضور مسؤولين حكوميين ووزراء جزءاً من فعالياته، وسرعة موافقة جهاز المخابرات العامة على إقامته. وبصورة عامة، تتطلّب إقامة هذه النشاطات في مصر موافقة المخابرات حتى على التفاصيل، فيما تتابع باقي الأجهزة الأمنية الحضور وأنشطتهم. ويأتي انعقاد «منتدى مسك» قبل أسبوع واحد من «منتدى إعلام مصر» الذي ينظّمه «المعهد الدنماركي»، بدعم واضح أيضاً من المخابرات، التي تسمح بإقامته للعام الثاني على التوالي داخل فندق «الماريوت» المملوك للدولة، على رغم نية المعهد استضافة معارضين. وهذا المنتدى، الذي تشرف على تنفيذه نهى النحاس، المسؤولة عن تنظيم فعاليات «منتدى شباب العالم» مع المخابرات، سيكرّر سيناريوات العام الماضي، بإتاحة مساحة كبيرة للحوار عن الحريات والعلاقة مع السلطة، واستضافة شخصيات بارزة غير مسموح لها بالظهور التلفزيوني أو حتى كتابة مقالات في الصحف المصرية، لكن بشرط ألّا يُنشر ما يقولونه داخل قاعات المنتدى. وفي العام الماضي، جلس معارضون بارزون على المنصة في الجلسة الرئيسة، متحدثين عن الصعوبات التي تواجه الإعلام وتضييق الحريات. وكان من بين المتحدثين وكيل «المجلس الأعلى للإعلام»، عبد الفتاح الجبالي، الذي دافع عن أحقية السلطة في اتخاذ قرارات بحجب المواقع والصحف، فيما جلس إلى جواره آخرون ينتقدون ما يحدث من تضييق وسط آمال بانفراجة. لكن بعد مرور عام، لا يبدو أن أمراً مهماً سيحدث، بل سيتكرر الموقف إنما مع أشخاص آخرين.

> ينظّم جهاز المخابرات ملتقى إعلامياً آخر بعد اسبوع يجمع المعارضين

يقول البعض إن النسخة الثانية من «منتدى إعلام مصر» ستكون وثيقة لتسجيل الآراء المعارضة ومحاسبة أصحابها في ما بعد، أو على الأقلّ فهم توجهاتهم خلال اشتراكهم في النقاشات التي ترفع شعار الحرية. لكن آخرين يرون بتفاؤل أن هذه المعارضة تريد من السلطة الاستماع إليها إنما على استحياء، وحتى يكون هناك متنفّس «شرعي» في الداخل، وهو ما يراه كثيرون غير دقيق، وخاصة أن الرئيس عبد الفتاح السيسي سبق أن عبّر عن ضيقه من الإعلام وما يُبثّ فيه من محتوى «لا يجعل المواطن يشعر بالإنجازات التي يقدمها النظام»! مثلاً، على رغم أن «هيئة الاستعلامات»، المسؤولة عن الإعلاميين الأجانب، هاجمت قناة «بي بي سي عربي» على خلفية إجراء مذيعتها رشا قنديل مقابلة مع المقاول والفنان الهارب محمد علي، فإن المنتدى يستضيف مديرة مكتب القناة في القاهرة صفاء فيصل، لتتحدث عن «الفرق بين التجارب الغربية والتجارب المصرية» في الإعلام. على أيّ حال، تحاول النحاس تجميل صورة النظام الذي تتعاون معه، إذ إنها وجّهت الدعوة إلى عدد كبير من وسائل الإعلام الأجنبية، ليتكرر في النهاية السؤال عن جدوى المنتدى الذي يكلّف عشرات الآلاف من الدولارات التي يدفعها ممولو الضرائب في الدنمارك.

نظّم «منتدى مسك» في فندق «الريتز كارلتون» في ظل حفاوة كبيرة بالضيوف (من الويب)

الجزائر لا يُتوقّع أن تخرج المنافسة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر عن نطاق الأسماء المعروفة التي سبق لها الاشتغال مع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، بعدما امتنعت أبرز الشخصيات المعارضة عن المشاركة فيها. وتُواجه السلطة تحدّيًا كبيرًا في تنظيم هذه الانتخابات، في ظلّ تزايد الرفض الشعبي لإجرائها

السلطة ماضية في تنظيم الرئاسيّات:

رئيسا وزراء سابقان أبرز المترشحين

الجزائر ــ **محمد العيد**

أغلقت في الجزائر أبواب الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في 12 كانون الأول/ ديسمبر المقبل، وأُعلن عن القائمة الأولية للمرشحين الذين أودعوا ملفاتهم في انتظار أن تُعلن سلطة تنظيم الانتخابات، في غضون 7 أيام، المرشحين المؤهلين لدخول السباق الانتخابي. وتختلط القائمة المُعلَن عنها بين شخصيات معروفة يُنتظر ألّا تجد عناءً في المرور إلى الدور النهائي، وأخرى مغمورة حظوظها ضئيلة جداً نظراً إلى صعوبة جمع النصاب القانوني من التوقيعات والمقدّر بـ 50 ألفاً.

ومن أبرز الأسماء الحاضرة في القائمة الأولية المكونة من 22 اسماً رئيسا الوزراء السابقان، علي بن فليس وعبد المجيد تبون، وكلاهما اشتغل تحت سلطة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، مع فارق في أن الأول خرج إلى المعارضة مبكراً منذ سنة 2003، فيما بقي الثاني وفياً للرئيس على رغم الطريقة المهينة التي خرج بها من الحكومة في عام 2017. وبالإضافة إلى هذين الاسمين، يوجد أيضاً 3 وزراء سابقين في حكومات بوتفليقة، هم: عز الدين ميهوبي الذي أمسك بحقيبة الثقافة، وبلقاسم ساحلي الذي كان كاتب دولة مكلفاً بالجالية، وعبد القادر بن قرينة الذي سبق له تولي وزارة السياحة. وإلى جانب هؤلاء، يظهر عبد العزيز بلعيد، رئيس «جبهة المستقبل»، الذي ترشّح للانتخابات الرئاسية سنة 2014 واحتل المركز الثالث. أما من الشخصيات المستقلة، فهناك في القائمة اسمان معروفان، هما الأستاذ الجامعي المختص في الاقتصاد فارس مسدور، والإعلامي سليمان بخليلي الذي يمتلك حضوراً على مواقع التواصل، لكن احتمالات نجاحهما في المرور إلى الدور النهائي ليست أكيدة.

> **يحتجّ الرافضون للانتخابات بعدم استجابة أصحاب القرار لمطلب رحيل رئيس الدولة**

ويُرجّح متابعون أن تنحصر المنافسة بين علي بن فليس وعبد المجيد تبون، بالنظر إلى امتلاك كلّ منهما امتدادات داخل منظومة الحكم، وتمتعهما بخبرة طويلة في المسؤولية، ما يجعل كلاً منهما خياراً آمناً سواء بالنسبة إلى السلطة أو الفئة الشعبية المؤمنة بضرورة إجراء هذه الانتخابات بدافع الخوف من المجهول. ويُراهن علي بن فليس، الذي نافس بوتفليقة في عامَي 2004 و2014، على إقناع الناخبين عبر إطلاق «برنامج الاستعجال الوطني» الذي يهدف في شقّيه السياسي والاقتصادي إلى «إعادة الشرعية إلى المؤسسات، وإعداد دستور جديد، وتحقيق استقلالية العدالة، وترقية الحقوق والحريات، وتنظيم الفضاء الإعلامي، بالإضافة إلى تطهير المناخ الاقتصادي العام، وتحفيز النشاط المنتج، وإعادة التأهيل الصناعي للبلد، وإدخال الإصلاحات الهيكلية، وإعادة الاعتبار للتخطيط والاستشراف، والتحول الطاقوي». أما عبد المجيد تبون، فتنحصر وعوده في بناء جمهورية جديدة يكون للمواطن الدور المركزي فيها، وتكوين فئة جديدة من رجال الأعمال الذين يخلقون الثروة ولا ينتفعون من ريع الدولة، وتعزيز السلطات المضادة في الدستور، وكذلك الحقوق والحريات، وخصوصاً حرية الإعلام. ويحاول تبون التملّص من مرافقته للرئيس السابق، عبر التأكيد في كلّ مرة أنه كان ضحية «العصابة» (وصف يطلق على محيط الرئيس السابق) التي اقالته من منصبه كوزير أول بعدما حاول وضع حدّ للامتيازات الممنوحة لرجال الأعمال.

يعتزم نشطاء حشد اكبر عدد من المتظاهرين يوم الجمعة المقبل (أ ف ب)

> **لا تعود أسباب تأجيل ندوة برلين إلى الاختلاف حول قائمة الدول المدعوّة فقط**

غير أن انحصار المنافسة بين شخصيات من زمن النظام السابق زاد من اقتناع الرافضين لتنظيم الانتخابات بالثبات أكثر على موقفهم، وهو ما تبرزه التظاهرات التي باتت تتسع رقعتها كلّ أسبوع، مطالبةً بإلغاء الانتخابات، ومهاجمةً بشدة المترشحين لها. وعلى المستوى السياسي، اتخذ العديد من الأحزاب موقفاً متماهياً مع الحراك الشعبي في رفضه للانتخابات، فقررت «قوى البديل الديموقراطي»، وهي تكتل يجمع أحزاب اليسار والشخصيات الديموقراطية، عدم الاعتراف أصلاً بهذه الانتخابات، في حين اختارت أكبر الأحزاب الإسلامية عدم المشاركة بمرشحين فيها احتجاجاً على غياب شروط النزاهة، التي ستفضي لا محالة إلى انتخابات ستأتي برئيس من المنظومة الحالية نفسها التي يطالب الجزائريون في تظاهراتهم المتواصلة منذ 7 أشهر بالتغيير الجذري لها.

ويحتجّ الرافضون للانتخابات بعدم استجابة أصحاب القرار لمطلب رحيل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي، اللذين يعتبران، وفق ما يقولون، من رجال الرئيس السابق، ولا يمكن تنظيم الانتخابات تحت سلطتهما لأن شبهة التزوير ستظلّ قائمة. ولم يقتنع الرافضون بإنشاء سلطة مستقلة لتنظيم الانتخابات، لأن أعضاءها تم تعيينهم بشكل مباشر من السلطة وليس عبر الانتخابات، كما أن محمد شرفي الذي يرأسها ليس سوى وزير العدل في حكومات بوتفليقة السابقة. والأهم من ذلك، وفق الرافضين، أنه لا يمكن تنظيم الانتخابات في أجواء التضييق على الحريات، والحصار الإعلامي على الأصوات المعارضة، وحملة الاعتقالات الجارية ضد نشطاء الحراك والذين فاق عدد المستهدَفين بها المئة.

ومع إصرار السلطة على إجراء الانتخابات، يُخشى أن تأخذ الأحداث منحًى تصعيدياً، وخاصة بعدما قررت النقابات المستقلة تنفيذ إضراب عام، وفي ظلّ اعتزام نشطاء حشد أكبر عدد من المتظاهرين يوم الجمعة المقبل الذي يتزامن مع ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954. ويُراهن نشطاء الحراك على جعل هذه الذكرى، التي تحتلّ رمزية كبيرة لدى الجزائريين، بمثابة النفس الثاني للحراك الشعبي، لإجبار السلطة على إلغاء الانتخابات والاستجابة للمطالب الشعبية.

تقرير

هايكو ماس في ليبيا: خطى متثاقلة لـ«ندوة برلين»

وصل، أمس، إلى ليبيا، وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، للقاء رئيس المجلس الرئاسي لحكومة «الوفاق»، فائز السراج، والحديث حول آخر تطورات الندوة التي ستعقدها برلين حول الأزمة الليبية

حطّ، أمس، وزير الخارجية الألماني في ليبيا لتفقّد مسار تنظيم «ندوة برلين»، التي لم تتحدّد ملامحها النهائية بعد، شأنها شأن دور الأمم المتحدة في حلّ الأزمة التي يمرّ بها البلد البترولي. وفي مؤتمر صحافي جمعه بوزير الخارجية في حكومة «الوفاق»، محمد الطاهر سيالة، والمبعوث الدولي الخاص، غسان سلامة، قال هايكو ماس إن بلاده تأمل الوصول إلى سلام نهائي في ليبيا، واضعاً شرطين لذلك هما: إيجاد تفاهمات بين الأطراف المتنازعة من دون تدخل خارجي يعتبره «سبباً للأزمة»، ودعم خطة الأمم المتحدة والذي عدّه «شرطاً مسبقاً لإنعاش العملية السياسية». بدوره، أشار سلامة إلى أنه يوجد «تقدم جيد» في عملية التحضير لندوة برلين التي اعتبرها «مسيرة جدية من دول فاعلة لإعادة ترميم الموقف الدولي في ليبيا». وعلى رغم هذا التطمين الوارد على لسان المبعوث الأممي، يبدو أن مجريات تنظيم الندوة تسير بخطى متثاقلة، وتشهد تنازعاً حول مسائل أساسية، من أهمها تحديد موعد اللقاء وقائمة الدول المدعوّة.

عند الإعلان عن نية ألمانيا تنظيم ملتقى حول ليبيا قبل حوالى شهرين، كان يجري الحديث عن بضعة أسابيع، لكن لم يحصل شيء حتى الآن، بخلاف اجتماعات تنسيقية التأم أهمها على هامش الجلسة العامة للأمم المتحدة نهاية الشهر الماضي، وانتهى ببيان حمل نقاطاً متضاربة. اليوم، يجري الحديث عن تأجيل الندوة إلى شهر كانون الأول/ ديسمبر، فيما تقول مصادر دبلوماسية أخرى إن التأجيل قد يصل إلى نيسان/ أبريل المقبل. أما في ما يخص الدول المدعوّة، فيعطي الاجتماع التنسيقي على هامش جلسة الأمم المتحدة فكرة عما يدور في كواليس الدبلوماسية. حضرت حينها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، تضاف إليها إيطاليا ومصر والإمارات وألمانيا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. احتجّت وقتها حكومة «الوفاق» على هذه التركيبة، على اعتبار أنها تقصي دولاً فاعلة داعمة لها. ورداً على الاحتجاج، تسرّبت معلومات حول نية ضمّ تركيا إلى قائمة الدول المدعوّة، وهي أبرز داعمي «الوفاق» على المستويين السياسي والعسكري منذ انطلاق الهجوم على طرابلس، لكن ذلك لم يكن كافياً. قبل أيام، أدلى مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، بتصريح على هامش قمة سوتشي، شدّد فيه على ضرورة دعوة الدول المجاورة لليبيا، بصفتها متضررة من الحرب. تشدد المنظمّين على صيغة حضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، زائد خمس دول أخرى، تبنّاه أيضاً مبعوث حكومة «الوفاق» إلى دول المغرب العربي، جمعة القماطي. إذ قال الأخير في تغريدة على حسابه في «تويتر» إن حضور «دولتين عربيتين فقط داعمتين لحفتر أمر مخلّ»، وأضاف إن على «حكومة الوفاق الضغط بقوّة لمشاركة الدول المغاربية كذلك، فهي معنيّة تماماً بما يجري في ليبيا».

قال هايكو ماس إن بلاده تأمل الوصول إلى سلام نهائي في ليبيا (أ ف ب)

مع ذلك، لا تعود أسباب تأجيل ندوة برلين إلى الاختلاف حول قائمة الدول المدعوّة فقط، بل ترتبط أيضاً بتضارب أجندات الدول الداعمة لطرفي النزاع وإيمانها بالحرب. من جهة، تقول عدة مصادر إن خليفة حفتر، ومن ورائه الإمارات ومصر أساساً، يرى إمكانية تحقيق نصر عسكري، أما مسألة التفاوض فهي مؤجلة لترتيبات ما بعد دخول طرابلس، وترتبط بمسألة تشكيل حكومة ونزع سلاح الخصوم. ومن جهة ثانية، ترى حكومة «الوفاق»، ومن ورائها تركيا، أنه يمكنها دحر قوات حفتر وشلّها هيكلياً، ومن ثمّ يبدأ التفاوض، أو أن يبدأ التفاوض بعد أن تنسحب قوات حفتر من المواقع التي سيطرت عليها جنوب طرابلس. هذه الأجندات التي يعبّر عنها أطراف النزاع علانية، ويتبنّاها داعموها الخارجيون ضمناً، ستعطّل خطة الأمم المتحدة التي اعتبرها وزير الخارجية الألماني «شرطاً مسبقاً لإنعاش العملية السياسية»، وتقوم خطة سلامة، وفق ما يُتداول في الأوساط الدبلوماسية، على عقد «ملتقى وطني» بالتوازي مع مؤتمر برلين، تحضره الأطراف الليبية. وهو ملتقى كان سيُعقد في الأصل منتصف نيسان/ أبريل الماضي، لكن استبقه حفتر بشنّ هجومه على العاصمة.

تدريجياً، تتكشّف ملامح ندوة برلين، لكن لا تزال هناك تفاصيل مهمة في انتظار الحسم، من أهمها تركيبة الدول المدعوّة وخاصة إشراك دول الجوار، وسيكون هذا الموضوع مطروحاً أيضاً على طاولة الحوار أثناء لقاء وزير الخارجية الألماني بنظيره التونسي اليوم، ولهذا الأمر تأثير على مضمون الندوة. أما خطة سلامة لعقد ملتقى وطني يجمع طيفاً واسعاً من الفاعلين الليبيين، من بينهم البلديات والمجتمع المدني، فيرتبط بنجاح ما سيحصل في برلين. العنصر الأهم في هذا البرنامج هو وضع آلية لضمان تطبيق المخرجات، تجنباً للمصير الذين لقيته التفاهمات السابقة في الصخيرات المغربية وباريس وباليرمو وأبو ظبي.

وفيات

اولاد الفقيدة كارول زوجة محمد ابو درويش وعائلتهما
نللي
اشقاؤها عائلة المرحوم جورج البيطار
كليم البيطار وعائلته
جوزيف البيطار وعائلته
نبيل البيطار وعائلته
منيح البيطار
شقيقتها منى البيطار
سلفها مدحت حبيب وعائلته
وعموم عائلات البيطار، حبيب، مطر، ابو درويش وانسباؤهم
في الوطن والمهجر ينعون اليكم فقيدتهم المرحومة
ناديا ابراهيم البيطار

ارملة المرحوم الدكتور روجيه حبيب
المنتقلة الى رحمته تعالى يوم الاحد الواقع فيه 27 تشرين الاول 2019 متممة واجباتها الدينية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم الاثنين الواقع فيه 28 تشرين الاول 2019 في كنيسة مار يوحنا المعمدان (مدافن مار الياس بطينا) ، وطى المصيطبة حيث توارى الثرى في مدافن العائلة.
لكم من بعدها طول البقاء. صلوا لأجلها
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده
ويوم غد الثلاثاء في 29 الجاري ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون الكنيسة.
الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة
واعتبار هذه النشرة اشعاراً خاصاً

إنتقل إلى رحمته تعالى المرحوم
الحاج هاني حسين حلال
زوجته الحاجه ميمنه محمد عباس
أولاده المهندس طارق (زوجته رانيا كركي) ، الحاجه غاده (زوجة المهندس مهدي مكي) ، ندى (زوجة المهندس قاسم حسون) ، حسين، ريما (زوجة المهندس حيدر جفال) ، رنا (زوجة السيد محمد قانصو)
أشقاؤه المرحوم حسيب، حبيب، المرحوم عباس
الحاج علي، المرحوم حسن، المرحوم حسين
شقيقاته المرحومه إنصاف، فاطمه، آمنه، نجاح
تقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 28 و 29 تشرين الأول 2019 في منزله الكائن في كفر جوز، قضاء النبطية، مقابل محطة ببطار من الساعه العاشرة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً.
كما تقبل التعازي في بيروت يوم الخميس الواقع في 31 تشرين الأول 2019 في مركز جمعية التخصص والتوجيه العلمي، قرب امن الدولة الرملة البيضاء من الساعه الثالثه بعد الظهر ولغاية الساعه السادسه مساءً.
ويصادف يوم الأحد 3 تشرين الثاني 2019 ذكرى مرور أسبوع حيث سيتلى عن روحه الطاهره مجلس عزاء في حسينية بلدة حبوش الساعه العاشرة صباحاً.
الأسفون آل حلال، خميس، عباس، مكي، حسون، جفال، قانصو، كركي وعموم بلدة حبوش
للفقيد الرحمة ولكم الاجر والثواب

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن بلدية بمهريه عن تلزيم قطف وإستثمار كروز الصنوبر لموسم 2019/ بالمزاد العلني، وذلك يوم الجمعة الواقع في 2019/11/8 الساعة الثانية بعد الظهر، والإطلاع على دفتر الشروط خلال الدوام الرسمي.
رئيس بلدية بمهريه
المهندس جوزف أ. ملكون

إعلان
يعلن مجلس إدارة الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف للسكن والتنمية في الجنوب وجبل لبنان عن انعقاد جمعية عمومية عادية في 2019/11/30 س 3 ب ظ في مكتبه في الرميلة لإنتخاب هيئات الجمعية والإطلاع والمصادقة على جداول وعلى سلفات جديدة وعلى قرارات إدارية. وإذا لم يكتمل النصاب تنعقد الجمعية العمومية في 2019/12/7 في نفس المكان والساعة بمن حضر من الأعضاء.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

للبيع

عقار كورنيش النهر/ الاشرفية، خلف TVA، 1200 م2 زاوية 20%، (شركة)، $4000 المتر. ت: 76/679391.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 تشرين الأول 2019 العدد 3894

اليوم الحادي عشر

(مروان بوحيدر)

(مروان طحطح)

(مروان بوحيدر)

(مروان طحطح)

(هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

(مروان طحطح)

(عدنان الحاج علي)

(مروان بوحيدر)

الإثنين 28 تشرين الأول 2019 العدد 78
Lundi 28 Octobre 2019 no78

الأخبار

رأس المال

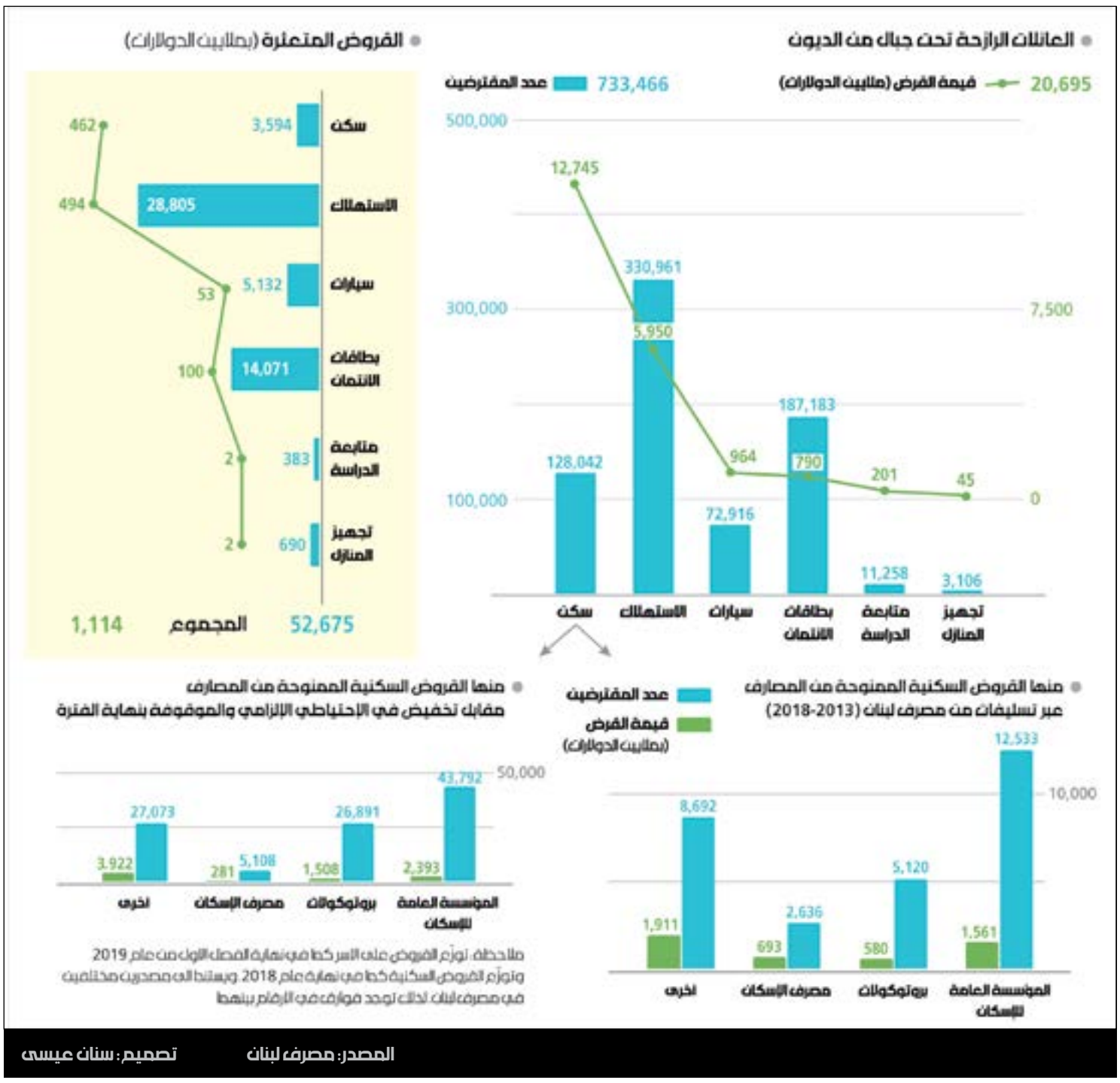

المصدر: مصرف لبنان تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
هشام صفي الدين
الهيبة والهيمنة

04
دان قزي
ما يجب فعله

05
جورج قرم
كي لا نرتمي على طاولة المؤسّسات الدولية

06
Credit Suisse
ثروة كلّ غني لبناني = ثروة 8 آلاف فرد

08
غسان ديبة
صفقة «الورقة الإصلاحية»

ارفعوا سقف المطالب... نعم لإلغاء ديون الأسر

محمد زبيب

سُحقت الأسر تحت عبء جبال مكدّسة من الديون. يوجد في لبنان حالياً أكثر من 733 ألف قرض شخصي بقيمة 20,7 مليار دولار. ترتّب هذه الديون فوائد سنوية تتجاوز 1,5 مليار دولار، يتمّ اقتطاعها من دخل الأسر على حساب حاجاتها الأساسية، وهذا لا يؤثّر فقط على مستوى معيشتها ورفاهيتها، بل يساهم أيضاً في زيادة حدّة الانكماش وآثار التقشّف وتفاقم الأزمة الاقتصادية البنيوية، لا سيّما أن الأسر تخسر جزءاً متزايداً من دخلها المتاح للاستهلاك اليوم لخدمة ديون غذّت النشاط الاقتصادي في السابق. هذه المعضلة لا تُحلّ إلا بشطب الكثير من هذه الديون المرهقة والتخلّص منها.

من تابع صرخات الناس في الأيام العشرة الماضية التي هزّت لبنان، لا بدّ أن يكون قد تنبّه إلى هذا المنسوب المرتفع من الغضب على المصارف والديون والسياسات النقدية والضريبية. ولكن ما بدا نافراً أن كثيرين لم يكتفوا بالتعبير عن غضبهم من ارتفاع كلفة الديون العامة، أي الديون التي يتم تسديد الفوائد عليها في الموازنة وتستنزف نصف الإيرادات (معظمها ضرائب تسدّدها الأسر نفسها) وأكثر من ثلث الإنفاق (الذي لا تحصل الأسر إلّا على القدر اليسير منه)، بل عبّروا أيضاً، بطرق مختلفة، عن الإرهاق الشديد من العبء الضخم لديونهم الشخصية التي أُجبروا على تحمّلها لتوفير المسكن أو الحصول على التعليم أو الاستشفاء أو سدّ العجز بين الأجور المتدنية وكلفة المعيشة المرتفعة أو شراء السيارات والمفروشات. تمدّنا الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان بالمعلومات التالية:

- إن أكثر من 128 ألف أسرة في لبنان مديونة للمصارف بقيمة 12,7 مليار دولار لشراء مساكنها، في ظلّ غياب أي بديل آخر متاح في السياسات السكنية المعتمدة وتشجيع المضاربات على أسعار الأراضي لرفع أسعارها وجذب الاستثمارات من الخارج إليها.

- وهناك أكثر من 11 ألف أسرة مديونة للمصارف بقيمة تتجاوز 200 مليون دولار لتعليم أولادها، في ظلّ تدني جودة التعليم العام وتخصّص الجامعات الخاصة ذات الأقساط المرتفعة في تأهيل الطلّاب لأسواق العمل في الخارج.

- ويوجد 73 ألف شخص اشتروا سياراتهم بالدَّيْن، وهم مدينون للمصارف بقيمة 964 مليون دولار، بسبب عدم ترك خيار لهم للتنقّل غير السيارة الخاصة، في ظلّ غياب أي وسائل فعّالة للنقل العام تعمل بكفاءة وبكلفة مقبولة.

- فضلاً عن أكثر من 521 ألف قرض شخصي (قروض استهلاكية وبطاقات ائتمان وقروض المفروشات) بقيمة 6,8 مليار دولار، تتميّز بكلفة فائدة هي الأعلى بالمقارنة مع أنواع القروض الأخرى، وقد اضطر هؤلاء المقترضون، ولا سيّما معيلي ومعيلات الأسر، إلى مراكمة هذه الديون الضخمة في ظلّ نموذج همجي يشجّع على تمويل الاستهلاك بالدَّيْن بديلاً عن رفع الأجور وسياسات إعادة توزيع الثروة والدخل. وفي حين كانت أسر كثيرة مُجبرة على الاستدانة لتمويل حاجات ضرورية، كالاستشفاء وتأثيث المنازل وسدّ العجز في ميزانية المعيشة وأحياناً لسدّ ديون أخرى، جرى استدراج الكثيرين أيضاً للاستدانة لتمويل حاجات كمالية، مثل شراء المجوهرات أو السفر وحتى إجراء عمليات التجميل، في ظل فورة استهلاكية مدفوعة بالتحويلات من الخارج.

منذ سنوات قليلة، أقرّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بوجود مخاطر كبيرة مترتبة على ارتفاع ديون الأسر. صرّح في عام 2012 أن «معدّل مديونية الأسر للمصارف يبلغ 55% من دخلها»، وقال إن «أي تحرّك يطرأ على أسعار الفوائد يمسّ ملاءة الأسر اللبنانية مباشرة». ولكن سلامة لم يفعل شيئاً للحدّ من هذه المخاطر، بل أمعن في تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية بالتزامن مع التقشّف في الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية والأجور الاجتماعية، وعمد إلى التوسّع في عملياته مع المصارف، ولا سيّما عبر دعم الفوائد على القروض السكنية وتقديم تسليفات للمصارف (طبع العملة) بفائدة 1% لإعادة تسليفها إلى الأسر والمؤسسات بفوائد أعلى. وبالتالي جعل اعتماد الأسر على الديون مزمناً. في هذا الوقت، سجّلت ديون الأسر ارتفاعاً مطرداً بوتيرة سريعة، وارتفعت أسعار الفائدة وباتت تتسبّب بنزف كبير لدخل الأسر والاقتصاد، وهذا النزف هو من الأسباب الرئيسة لشعور الأسر ذات الدخل المتوسّط بالضيق والقلق من استمرار الانحدار في مستوى معيشتها وخسارة رهونها العقارية (المساكن) أو ممتلكاتها المرهونة لهذه الديون. وما عمّق هذا الشعور هو دخول الاقتصاد اللبناني في حالة انكماشية مديدة، وهذا لا يعني فقط فقدان الوظائف وانخفاض الأجور، بل يعني أيضاً انخفاض أسعار المساكن والممتلكات، ما جعل قيمة هذه «الثروات» الشخصية الصغيرة أقل من قيمة الديون التي راكمتها الأسر في مقابلها.

الآن، نحن في مواجهة مباشرة مع هذه المعضلة، ولكن، كالعادة، هناك إنكار تامّ لها، ويتم التصرّف إزاءها كما لو أنها غير موجودة أو باستطاعة الأسر أن تتحمّلها إلى ما لا نهاية من دون تدخّل من الدولة. هذه الأسر معرّضة لخطر فقدان كل شيء كلّما تعمّق الانكماش وطال أمده، وهو ما ينبئ به بوضوح ما سمّي «الورقة الإصلاحية» التي ستؤدي إلى موجة من حبس الرهون والإفلاسات، وهذا لن يضرّ فقط آلاف الأسر، بل الاقتصاد برمّته وكذلك سلامة النظام المصرفي نفسه.

حان الوقت لوضع الأمر على الطاولة، فهذه الانتفاضة التي تحمل لواء العدالة الاجتماعية في مواجهة الطبقة الأوليغارشية المالية تمثّل فرصة للقيام بذلك، وعليها أن ترفع مطلب إلغاء الديون المرهقة والجائرة، ولا سيّما قروض الطبقات الوسطى والفقيرة السكنية والتعليمية، ليس لإنقاذ هذه الأسر فحسب، بل لأن ذلك سيعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، فالذين يكافحون اليوم لدفع الأقساط والفوائد سيصبح بمقدورهم أن ينفقوا ويساهموا في الاقتصاد الحقيقي، وسيساهم إلغاء جزء كبير من عبء الديون الهائل في إنهاء التقشّف على مستوى الاقتصاد الكلي.

هذه إحدى الطرق المباشرة لمعالجة الأزمة المالية واستيعاب صدمة الانكماش الاقتصادي، لمن يبحث جدّياً عن معالجة عادلة. وتوجد طرق عدّة ووسائل كثيرة يجري نقاشها في بلدان مختلفة للقيام بهذا الأمر، ويمكن أن يكون المدخل بإنشاء صندوق ممول من جزء من أرباح الهندسات المالية. طبعاً، الحديث هنا يخصّ حصراً ديون الأسر المتدنية والمتوسّطة الدخل وذات الكلفة الباهظة التي تستنزف جزءاً مهمّاً من هذا الدخل، ولا يشمل بأي شكل من الأشكال ديون الأسر الميسورة والثرية.

مصرف حاكم لبنان الهيبة والهيمنة

«قد تستعين الدولة في بعض الحالات بالمصرف المركزي، لكنه اليوم يحلّ محلّ الدولة»

حاكم المصرف رياض سلامة، 2015

«انتقاداتي للمصرف المركزي لا اعلنها لأنها أقولها للمسؤولين عنه»

الرئيس سعد الحريري، جلسة مناقشة الموازنة، 2019

هشام صفي الدين
أستاذ جامعي

يتربّع رياض سلامة على كرسي حاكم مصرف لبنان منذ أكثر من نصف قرن، لا ينازعه في ذلك بين أقطاب الطبقة الحاكمة سوى رئيس مجلس النوّاب نبيه بري. وبينما يُعتبر طول ولاية بري برهاناً على انعدام مداورة السلطة والحاجة في الصراع الديمقراطي، غالباً ما كانت تُساق ولاية سلامة كدليل على استقرار النظام المصرفي واستقلالية قرار المصرف عن الحكومة. لقد تمتّع سلامة حتّى وقت قريب جدّاً بهيبة وتقدير قلّ نظيرهما، حيث لم يُجمع على ذلك أصحاب المصارف فقط، وهو أمر مفهوم، بل ضمّن مجمل الطبقة السياسية ومعظم القنوات الإعلامية وغالبية الرأي العام اللبناني، بمن فيهم قطاعات مجتمعية واسعة من المتضرّرين من سياسات المصرف. وحتّى في أوقات تعثّر السياسات المالية في البلد في السنوات الأخيرة، بقي انتقاد المصرف وحاكمه خجولاً إلى حين انتفض الناس هذا الشهر، فبتنا نسمع الهتافات تصدح ضدّه في الساحات، من طرابلس إلى رياض الصلح ووصولاً إلى تسيير مظاهرات خارج مبنى المصرف في الحمراء، وإن كانت لا تزال قليلة مقارنة باستهداف السياسيين. لا يمكن تفسير هذه الهيبة بكاريزما الرجل أو حتّى طول مدّة ولايته. لقد ارتبطت هذه الهيبة بمنظومة متكاملة من الهيمنة، بالمعنى الغرامشي، التي تمارسها الأولغارشية المالية، منذ ما قبل تعيين سلامة، في سبيل خلق قدسية مُطلقة حول موقع الحاكم خصوصاً، والمصرف المركزي عموماً، والتي تعزّزت إلى أقصى الحدود في عهد سلامة.

المصرف العابر للطوائف

وإن تمكّنت الانتفاضة الشعبية العارمة من كسر هيبة شخص الحاكم حتّى الآن، وهو إنجاز يُحسب لها، إلّا أن الطريق لا يزال طويلاً، لكن ليس مستحيلاً، نحو كسر هيمنة اللوبي المصرفي في لبنان المتمثّلة بالمصرف المركزي وجمعيّة المصارف معاً، والأخيرة بالمناسبة لا تزال بمنأى عن الاحتجاجات. أهمّية هاتين المؤسّستين والعلاقة بينهما في الصراع الحالي أنهما، وعلى عكس المؤسّسات الرئيسية للسلطة كالمجلس النيابي أو المحاكم الشرعية أو القضاء، ليستا طائفيتين بالمعنى البنيوي. هذا لا يعني أن المناصب المصرفية العليا، وخصوصاً في مصرف لبنان، غير موزّعة طائفياً. لكنّه يعني أن جوهر السلطة المصرفية يعكس التناقض الطبقي لا الطائفي، مقارنة بالمؤسّسات الأخرى كالحكومة أو المجلس النيابي، وإن كان ما يحكم عمل القيّمين على هاتين المؤسّستين هو بالدرجة الأولى وقبل أيّ شيء لرأس المال لا انتماءاتهم الطائفية. من هذا المنطلق، إن المصرف المركزي وجمعيّة المصارف عابران للطوائف وأساس لإنتاج السلطة المادية للطوائف ككيانات سياسية في آن، ما يجعل كسر هيمنتهما شرطاً ضرورياً - ولعلّه الأقل عُرضة للتحريف الطائفي - لإنهاء سيطرة الطبقة الحاكمة.

ملازمة للسيطرة كوسيلتين أساسيتين لترسيخ سلطة الطبقة الحاكمة بطرق مختلفة في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية. تعتمد السيطرة على الإرغام أو العنف، من خلال الأجهزة القمعية للدولة كالجيش والشرطة والقضاء، بينما تعتمد الهيمنة على الإقناع من خلال التبعية الأيديولوجية التي يتمّ بناؤها عبر المؤسّسات غير الحكومية كالمدارس ودور العبادة والإعلام. والإقناع هنا لا يعني غسيل دماغ أو خلق وعي زائف، بل يرمز إلى تبنّ فعلي من قِبَل الفئات المقهورة لخطاب الفئات القاهرة. وجزء من هذا التبنّي له أساس مادي/ اقتصادي لا أيديولوجي فحسب. أي أن الهيمنة مرتبطة بمنافع حقيقية. ليس صدفة أن أهمّ حدث هو كسر هيبة سلامة، لم يكن تراكم الدَّيْن العام أو زيادة معدّل البطالة أو حتى تراكم أرباح المصارف نتيجة الهندسات المالية، بل هبوط سعر الصرف. لقد بنى سلامة هيبته على هذه المقولة التي هي في الأساس الركيزة الأم لأيديولوجية الطغمة المالية من تأسيس لبنان. وهي تؤثّر على حياة الناس بشكل مباشر عبر تحديد ثروتهم - من عدمها - وقدرتهم الشرائية، وتشكّل في الوقت نفسه فعلاً إيمانياً راسخاً. ولم تكن لتتحوّل أزمة المصرف كراع للاستقرار عبر الدولرة إلى فكر مُهيمِن لولا دور المؤسّسات الأخرى المعنية بتوطيد هذ الهيمنة، حيث باتت الدولرة آمّ وأبا الاستقرار المالي. على رأس هذه المؤسّسات مؤسسة الإعلام، لما لها من باع في صقل وعي الناس اليومي حول المصرف وسياساته.

حصان طروادة الإعلامي

في حالة مصرف لبنان، لعب الإعلام بالتواطؤ مع القيادات السياسية منذ تأسيس المصرف، عند افتتاح المصرف في 1 نيسان/ أبريل 1964، اعتبرت السلطات السياسية اللبنانية، ممثّلة بحاكم المصرف الأوّل آنذاك فيليب تقلا ورئيس الحكومة حسين العويني، أن المصرف هو الرمز الرئيس للسيادة الاقتصادية والخطوة الأخيرة نحو الاستقلال الكامل. وقد وصفته الصحافة آنذاك كوسيلة ليسط هيبة الدولة وتعزيز الشعور الوطني. ولم تتوانَ جمعيّة المصارف في السنة نفسها عن لجم الإعلام عندما حاول التشكيك في قوّة القطاع المصرفي. فأبرمت اتفاقاً مع الصحافة برعاية رئيس الجمهورية شارل حلو لفرض رقابة على التغطية الصحافية لأخبار المصارف. ومع استلام الياس سركيس سدّة الحاكمية عام 1967 على أثر إزمة إثر، تعاظمت السلطة السيادية التي بات يتمتّع بها الحاكم، فنشرت جريدة «النهار» كاريكاتوراً لبيار صادق بعنوان «مصرف حاكم لبنان»، بدلاً من حاكم مصرف لبنان يظهر سركيس وهو على وشك دخول المصرف، مع

كسر الهيمنة يعني كسر الارتباط التبعي بين المصرف المركزي وبين رأس المال المصرفي المتمثّل بجمعيّة المصارف، وهو غير ممكن من دون قرار سياسي يضع ميثاقاً مالياً جديداً للمصرف

انجلو بوليغان
المكسيك

الوقت، تحوّلت الحاكمية إلى طريق سركيس للرئاسة الفعليّة للبنان. وإن كانت هيبة الحاكم قد اهتزّت عند الطبقة السياسية والمصرفية في أي أثناء ولاية إدمون نعيم خلال السنوات الأخيرة للحرب الأهلية، بسبب تمسّك الأخير بصلاحيّاته في وجه الحكم الميليشياوي للقوى السياسية وممارسات المضاربة المالية للقطاع البنكي، فإن هؤلاء لم يتمكّنوا على الرغم من وسائل الترغيب والترهيب، الذي وصل إلى حدّ قصف المصرف بالـ«أر بي جي» والتهديد جسدياً على نعيم، من كسر شوكة الحاكم وتهميش دور المصرف. ولعل تشبّث نعيم بسلطاته في وجه الميليشيات، في وقت كانت فيه معظم مؤسّسات الدولة مرهونة لزعماء الطوائف، عزّز من صفة المصرف كحاكم للدولة وبديل عنها عند عامّة الناس.

دولة ضمن الدولة

في عهد سلامة، عاد المصرف ليؤدّي دور العرّاب الرئيس لسلطة رأس المال النيوليبرالي. بعد اغتيال الحريري الأب وازدياد تناحر القوى السياسية الطائفية، تحوّل المصرف بشخص سلامة إلى رمز لهيبة الدولة المفقودة في المؤسّسات الأخرى وتحوّل القطاع المصرفي إلى الملاذ الأخير لتمويل الدولة وإنقاذ الاقتصاد من الانهيار. وعليه صُخّت أموال كثيرة دعائية للمصارف لرعاية العديد من النشاطات الاجتماعية ووضعت الإعلانات في الطرقات وتصدّرت الفواصل الإعلانية على التلفاز، حتّى بات المواطن اللبناني مُشبعاً حتّى التُخمة بالدعاية المصرفية. لم تتحمّل السلطة المصرفية أي صوت معارض، فتمّ إغراء أكثر الصحف نقداً لسلطة المال، أي جريدة «الأخبار»، لكن لم يمنع ذلك ملحق «رأس المال» الصادر عن الصحيفة من الاستمرار في تحدّي تلك الهيمنة وفضح التناقضات التي تحكم عمل المصارف وعلى رأسها مصرف لبنان.

لعب المصرف المركزي نفسه دوراً مباشراً في توجيه الإعلام لصياغة أسطورة الحاكم الذي لا يُقهر والمصرف - الدولة. وقد تمّ تتويج هذه المرحلة في ذكرى اليوبيل الذهبي لتأسيس المصرف عام 2014 عبر إصدار وثائقي بعنوان «الحاكم بأمر الليرة» لجورج غانم، وبثّه على شاشات خطوط طيران الشرق الأوسط المملوكة من المصرف، والتي فرضت على ركّابها مشاهدة إعلانات عن المصارف أثناء الإقلاع من دون خيار إطفاء تلفاز المقعد. وقام المصرف بتفويض جريدة «السفير»، صوت الذين لا صوت لهم، بإصدار كتاب تذكاري بعنوان: «50 عاماً: مصرف لبنان ضمانة استقرار الوطن - ضمان الدولة». وقد طغى على الكتاب شهادات مليئة بالمديح والإطراء، وصف فيها رئيس تحرير «السفير» طلال سلمان الحاكم سلامة بـ«الضمانة المذهبية» واعتبر وزير المال علي حسن خليل مصرف لبنان «كفالة الحماية والاستقرار» ووصل الأمر إلى درجة اعتبار عدنان القصّار، رئيس مجموعة «فرنسبنك»، أن سلامة يستحقّ بجدارة لقب «أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم» (يقول القصّار: إن مصرف لبنان كان أوّل مصرف مركزي في المنطقة، وهو قول طبعاً عار عن الصحّة). وإن كانت شهادات خبراء اقتصاديين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة كسليم الحصّ وجورج قرم بعيدة عن المديح المبتذل، ولم تتطرّق إلى شخص سلامة لا سلباً ولا إيجاباً، إلّا أنها أتت لتعزّز هيمنة المصرف، فاعتبر الحصّ أن المصرف يقوم بالأدوار المنوطة به «خير قيام»، وأشاد قرم بقانون النقد والتسليف من دون الإشارة إلى النهج المُحافظ للقانون فيما يخصّ تفعيل التنمية الاقتصادية أو تواطؤ المصرف مع البنك لمصلحة الأخيرة. لم يشذّ عن القاعدة سوى وزير المال السابق الياس ساب، الذي لم يتردّد في نقد السياسة النقدية للمصرف المبنية حول تثبيت سعر الصرف بالدولار. لقد وضع ساب قلمه على الجرح حين ربط سياسة ثبات سعر الصرف بعدم قدرة المصرف على لعب دور في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، التي بدورها ترتبط بفلسفة الاقتصاد النيوليبرالي الحرّ للطغمة المالية والتي يجسّدها سلامة.

المعادلة غير الذهبية: المصرف والجمعيّة والسلطة السياسية

سلامة ليس أوّل حاكم مصرف مركزي قد يهتزّ عرشه نتيجة التمسّك بفلسفة تثبيت سعر الصرف مهما كلّف الثمن. لقد تبوّأ نورمان مونتاغو منصب حاكم بنك إنكلترا لربع قرن أيضاً بين الحربين العالميتين، حتى بات اسمه ملازماً لحكم المصرف. بقي مونتاغو مصرّاً على ربط الإسترليني بالذهب عملاً بقاعدة الذهب من دون أن يتنبّه إلى التحوّلات المصرية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وعلى رأسها الركود الاقتصادي الكبير في الثلاثينيات الذي تطلّب إنفاقاً حكومياً يستوجب الخروج عن قاعدة الذهب. لم يأبه مونتاغو لتأثير سياساته على معيشة البريطانيين أو البطالة أو النموّ الاقتصادي. لكن مونتاغو واجه آنذاك معارضة مستمرّة من موظّف الخزينة البريطانية المعاند جون مينارد كينز، الذي وصف مونتاغو بأنه «المتألّق دوماً والمخطئ دوماً». وقد تطلّب الأمر اندلاع حرب عالمية ثانية وسطوة الولايات المتّحدة وتبدّل السلطة السياسية في لندن ليصبح الفكر الكينزي هو المهيمن، ما أدّى إلى خلع مونتاغو عام 1944 وتأميم مصرف إنكلترا عام 1946.

لا مشكلة تأميم في لبنان. المصرف ملك الدولة. المشكلة في تفريغ المصرف من دوره التنموي والرقابي على المصارف، لا الداعم لربحيّتها، وهو دور تحميه السلطة السياسية وترتوّج له وإن بشكل غير مباشر عبر معظم منابر الإعلام السائدة. كسر الهيمنة يعني كسر الارتباط التبعي بين المصرف وبين رأس المال المصرفي المتمثّل بجمعيّة المصارف، وهو غير ممكن من دون قرار سياسي يضع ميثاقاً مالياً جديداً للمصرف. تلك هي المعادلة المثلّثة غير الذهبية. هناك بدأت الحكاية، وهناك عساها أن تنتهي.

صدر للكاتب كتاب:
Banking on the State: The Financial Foundations of Lebanon
(Stanford University Press, 2019)

اقتصاد السوء

إجراءات لحماية الليرة

محمد زبيب

ماذا سيحصل في حال فتحت المصارف أبوابها؟

يتردّد هذا السؤال كثيراً بين المشاركين والمشاركين في اللقاءات الحوارية مع بعض الاقتصاديين على هامش أنشطة الانتفاضة. يعبّرون من خلاله عن قلق عميق من سحب الودائع بكثافة واحتمالات توقّف المصارف عن الدفع. يلحّون بطلب أفكار أو أمثلة عن الإجراءات المُمكن اتخاذها لتفادي ذلك، طلباً للمعلومات وصياغة المطالب أحياناً، أو رغبة في الاطمئنان أحياناً كثيرة.

مع أن المسألة ليست تقنية فقط، بل سياسية بالدرجة الأولى، أي إنها تتعلّق بالنموذج الاقتصادي البديل الذي يؤمّن استقراراً لسعر الليرة على المدى البعيد، مدعوماً بالإنتاج والعمل لا بالديون الخارجية والتحويلات وتدفّقات رأس المال وأسعار الفائدة السخيّة. كما أنها عملية صراعية على السلطة والثروة والدخل، تنطوي على تعديل كبير وعميق في ترتيب سلم المصالح الاقتصادية والاجتماعية... إلّا أن هناك مروحة واسعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها بسرعة وحزم لحماية أجور ومدّخرات وتعويضات الطبقات المتوسطة والعاملة، ولكنّها ليست إجراءات بسيطة أو سهلة وستواجه، من دون شكّ، مقاومة شرسة جدّاً وعنيفة من الأولیغارشية المالية المُهيمنة التي ترفض حتّى الآن التنازل عن أي من مكاسبها الضخمة.

أوّلاً، ممّا تخاف المصارف؟

منذ بدء الانتفاضة في 17 تشرين الأوّل/ أكتوبر، تعمد جمعيّة مصارف لبنان إلى إصدار بيانات يومية تعلن فيها «أن أبواب المصارف ستبقى مقفلة في انتظار استقرار الأوضاع العامّة في البلاد!». لا يتعلّق قرار الإقفال بالإضراب العام أو بمزاعم وجود تهديد لأمن العملاء والموظّفين وسلامتهم، وفق ما ورد في بعض هذه البيانات، بل يتعلّق بوجود نقص فادح في السيولة بالليرة وبالدولار، وبعدم قدرة البنك المركزي والبنوك التجارية على تأمينها في مواجهة أي موجة سحوبات كبيرة للودائع من قبل المودعين على اختلاف شرائحهم، لأن جزءاً مهمّاً من هذه الودائع، ولا سيّما بالدولار، لم يعد موجوداً في الواقع، ولكن على الدفاتر فقط. طبعاً، يحتاج تفسير هذا الأمر إلى شرح مستفيض يتّسم بالكثير من التعقيد، ولكن يمكن تبسيطه عبر مؤشّر واضح هو أن البنك المركزي استخدم جزءاً مهمّاً من هذه الودائع، ولا سيّما عبر الهندسات المالية التي أجراها مع المصارف، لتمويل عجز ميزان المدفوعات الخارجية والتدخّل في سوق القطع للدفاع عن سعر صرف الليرة الثابت إزاء الدولار، ما أدّى إلى استنزاف كلّ الاحتياطي الصافي بالعملات الأجنبية ليصبح سلبياً (عجز) بقيمة تقدّر بما بين 30 ملياراً و40 مليار دولار.

على الرغم من أن النقص في السيولة يشمل الليرة، إلّا أن المخاوف تتركّز على سحوبات الودائع بالدولار التي تشكّل أكثر من 73% من مجمل الودائع. ووفق إحصاءات حزيران/ يونيو الماضي، تقدّر قيمة الودائع تحت الطلب بالدولار بنحو 20,3 مليار دولار، وهناك 50% من الودائع بالدولار مجمّدة لمدّة شهر واحد فقط، أي إنها تستحقّ دفعة واحدة عند فتح المصارف أبوابها والعودة إلى إجراء عمليّاتها مع الزبائن كالمعتاد. أي إن قيمة الودائع التي يمكن سحبها نظرياً في اللحظة نفسها تتجاوز ما هو مُتاح في هذه اللحظة لدى البنك المركزي والبنوك التجارية معاً، وحتّى لو تمّ سحب نصف أو ربع أو أي جزء من هذه الودائع المستحقّة فسيتسبّب في أزمة يمكن أن تؤدّي إلى إفلاسات وتصفيب رأس المال بخسائر كبيرة من الصعب تعويضها.

ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع حصول أزمة مصرفية شاملة، أو بالأحرى لمنع تحميل الخسائر للمجتمع بدلاً من رأس المال. توجد مروحة واسعة من الإجراءات، وهي بمثابة خيارات سياسية بامتياز، وهذا بعضها (على سبيل المثال لا الحصر):

1- فرض ضوابط رأس المال (capital control):

في مواجهة أزمات شبيهة، لجأت دول عديدة إلى فرض ضوابط أو قيود على حركة رأس المال عبر الحدود. في الحالة اللبنانية، قد يعمد كبار المودعين إلى نقل ودائعهم المستحقّة إلى خارج لبنان لحمايتها، وبالتالي يُفترض في هذه الحالة أن تلجأ السلطات إلى اتخاذ قرار يمنع خروج الودائع كلّياً لفترة زمنية مُحدّدة (وفق ما تقتضيه الحاجة)، إلّا أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يرفض اتخاذ مثل هذا الإجراء، حتّى الآن بحجّة أنه يؤدّي إلى توقّف تدفّق الودائع من الخارج إلى لبنان، وبالتالي يعمّق أزمة «نقص الدولار» ويزيد الضغوط التمويلية والضغوط على سعر الصرف، علماً بأن تدفّق الودائع من الخارج متوقّف بالفعل. ولا تقتصر ضوابط رأس المال على تقييد خروج الودائع، بل يمكن أن تشمل التحويلات من لبنان واستثمارات المقيمين في الخارج، وكذلك يمكن أن تشمل تخفيض الاستيراد للحدّ من نزف الدولارات، كأن يجري تعليق استيراد سلع أو خدمات غير مُلحّة أو ضرورية (كالسيّارات على سبيل المثال) لفترة محدّدة. تُعتبر مثل هذه الإجراءات ضرورية، إذ إن لبنان يعاني من عجز كبير في حسابه الجاري (صافي العمليات بين المقيمين وغير المقيمين)، الذي يقدّر بنحو 25% من مجمل الناتج المحلّي، وهذا العجز ناتج عن عجز تجاري ضخم (الصادرات ناقص المستوردات) ومدفوعات الفائدة على الدَّيْن الخارجي بما فيه ودائع غير المقيمين.

2- قصّ الودائع (haircut):

سيكون ضرورياً في فترة فرض ضوابط رأس المال اتخاذ إجراءات أكثر راديكالية لضمان النتائج، ولا سيّما لجهة تقليص موجودات المصارف وودائعها وإعادة تكوين احتياطيات مصرف لبنان وتمويل الدولة، عبر فرض ما يشبه ضريبة استثنائية لمرّة واحدة على الودائع فوق سقف معيّن (مثلاً فوق 100 ألف دولار أو 200 ألف أو أي سقف مناسب).

من المفيد أن نعرف أن أكثر من 92% من الحسابات المصرفية هي دون 100 ألف دولار، وأكثر من 95% منها دون 200 ألف دولار، وهناك 24 ألف حساب فقط من أصل 2,9 مليون حساب هي فوق مليون دولار، ما يعني أن أي عملية قصّ للودائع للحسابات فوق 100 ألف دولار لن تصيب إلّا قسماً ضئيلاً جدّاً من المودعين يستحوذون على أكثر من 85,5% من مجمل ودائع الزبائن (أكثر من 90 مليار دولار). ويجب أن تكون الضريبة تصاعدية، بمعنى أن تتدرّج معدّلاتها وفق الشرائح لتصيب أكثر كبار المودعين، إذ إن هناك 1200 حساب فقط يوجد في كلّ منه وديعة تتجاوز قيمتها 20 مليون دولار (مجموعها نحو 30,3 مليار دولار)، علماً بأن 92 حساباً فقط منها يوجد فيه ما مجموعه 10,8 مليارات دولار.

3- استرداد أرباح الهندسات المالية:

منح مصرف لبنان البنوك التجارية أرباحاً استثنائية فورية بمليارات الدولارات، منها نحو 5,7 مليارات دولار في عام 2016 وحده، وذلك خلافاً لقانون النقد والتسليف وعبر عمليّات مثيرة للشكوك ومن دون أي مقابل أو رهن أو شروط لاستردادها. وهناك توافق واسع بين المسؤولين الحاليين في الدولة على أن هذه الأرباح غير مشروعة، وقد طرح وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش استردادها من المصارف عبر تقسيطها لمدة 5 سنوات، منعاً لأي تأثيرات على ملاءتها، إلّا أن رئيس الحكومة سعد الحريري رفض هذا الطرح.

4- إعادة هيكلة الديون:

يقدر الدَّيْن الحكومي هذا العام بنحو 85 مليار دولار، منه نحو 32 مليار دولار بالعملات الأجنبية، ويرتّب هذا الدَّيْن مدفوعات فائدة في الموازنة بقيمة 5,5 مليارات دولار، أي إنها تستنزف أكثر من ثلث الإنفاق العام ونحو نصف الإيرادات.

إن كلّ تخفيض 1% من سعر الفائدة على هذا الدَّيْن القائم سيوفّر نحو 900 مليار دولار سنوياً. توجد طرق كثيرة للتخلّص من الجزء الأكبر من الدَّيْن وفوائده، ولا سيّما عبر طريقة شطب الديون التي اعتمدتها دول عديدة، أو شطب الفائدة أو أجزاء منها، ومن المفيد التذكير بأن 55% من الدَّيْن الحكومي بالليرة يحمله مصرف لبنان، وقد طرحت ورقة الاقتصاديين الأخيرة تحويل هذا الدَّيْن إلى سندات أبدية بفائدة صفر في المئة، وهذا يمكن أن يطبّق على جزء مهمّ من الدَّيْن الذي تحمله المصارف.

تكشف هذه الإجراءات، الأمثلة طبيعة الصراع الدائر الآن، فإمكانية إنقاذ المجتمع اللبناني وحمايته مُمكنة ومُتاحة، ولكن شرطها أن تتمّ عبر مصادرة جزء، من ثروات طبقة الأولیغارشية المالية المتراكمة، وهذا ما لا يمكن للسلطة القائمة أن تفكّر فيه، ولذلك يجري البحث دائماً عن إجراءات معكوسة، أي التي تؤدّي إلى إخضاع المجتمع أكثر فأكثر لمصالح هذه الطبقة ومنحها المزيد من الحماية كي تنفذ بريشها. لذلك على الانتفاضة أن توجّه سهامها إلى هذه الطبقة تحديداً دفاعاً عن المجتمع.

مؤشر

المصارف تواجه هاجس سحب الودائع

علي هاشم

منذ بداية الانتفاضة الشعبية مساء 17 تشرين الأول/ نوفمبر 2019، اتخذت المصارف اللبنانية قراراً بالإقفال التامّ في وجه جميع أنواع عمليات الزبائن، معلّلة الأمر في بيانات يومية بالتوتّرات الأمنية وإقفال الطرقات والخوف على سلامة الفروع والعاملين فيها. علماً أن بعض المصارف قام في الأيام الأخيرة بفتح الباب أمام بعض العمليات الداخلية، من قبيل تأمين الرواتب في حسابات التوطين الموجودة لديها وتوفير الأموال المطلوبة لذلك في أجهزة الصرف الآلي، من دون أن يشمل هذا التدبير أي عمليات مصرفية أخرى.

عملياً، ثمّة ما يشير إلى أن التدبير لا يعود فعلياً إلى أي مخاوف ذات طابع أمني، خصوصاً أن المصارف عمدت في ظروف أمنية أخطر إلى متابعة عمليّاتها المصرفية المختلفة، بينما اقتصر الإقفال على الفروع التي تواجه مخاطر أو عقبات فعلية تهدد استمرار عملياتها المعتادة. ما تخشاه المصارف فعلاً، فهو حصول موجة من السحوبات النقدية والتحويلات التي تضغط على حجم الودائع الموجودة لديها، إذا قامت بفتح الفروع في ظل الأحداث الراهنة وقبل حصول تهدئة على الأرض تطمئن المودعين.

في الواقع، تشير الأرقام منذ بداية السنة إلى أن المصارف كانت تشهد فعلياً هذا الضغط على شكل موجات سحب قاسية قبل اندلاع الأحداث الأخيرة على الأرض. فحجم الودائع الإجمالي لدى المصارف اللبنانية شهد في ثلاثة أشهر من أصل ثمانية منذ بداية السنة (لغاية شهر آب/ أغسطس) موجات من السحوبات المرتفعة القيمة، ما أدّى إلى تغيّر سلبي في إجمال الودائع في هذه الأشهر الثلاثة. أعلى هذه الموجات كان في شهر كانون الثاني/ يناير حيث انخفض حجم الودائع الإجمالي بقيمة 2,176 مليون دولار، بينما انخفض حجم الودائع مجدّداً بقيمة 133 مليون دولار في شهر شباط/ فبراير، و1,855 مليون دولار في شهر أيار/ مايو. وفي المحصّلة يكون حجم الانخفاض في حجم الودائع في الأشهر الثلاثة التي شهدت موجات من السحوبات 4,164 مليون دولار.

في الواقع، كان الانخفاض في حجم الودائع في كلّ من الأشهر الثلاثة أكبر من جميع الارتفاعات التي شهدها حجم الودائع في الأشهر الخمسة الباقية، إذ أن النتيجة كانت انخفاضاً في حجم الودائع الإجمالي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام بقيمة 1,741 مليون دولار. ووفق البيانات التي ينشرها مصرف لبنان، توزّعت هذه الانخفاضات على ودائع المقيمين وغير المقيمين على حدّ سواء، إذ انخفضت ودائع المقيمين بنسبة 1,04% حتّى شهر آب/ أغسطس الماضي، بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة أكبر بلغت 1,86%.

كل ذلك يشير إلى أن المصارف تملك فعلاً الأسباب الكافية للتخوّف من أي موجة سحوبات مقبلة، وهي تدرك أثر ذلك على سيولتها، خصوصاً أن موجات السحوبات الثلاث جعلتها تشهد للمرّة الأولى منذ بداية السنة انخفاضاً فعلياً في حجم الودائع الإجمالي في ثمانية أشهر متواصلة. وعملياً يمكن لأي موجة سحوبات مقبلة في ظل الأحداث على الأرض أن تزيد هذا الضغط الذي يتركه الانخفاض في حجم الودائع لديها.

وبينما ينخفض حجم الودائع الإجمالي لدى المصارف، تتزايد الحاجات التمويلية من ناحية الدولة، لجهة إعادة تمويل الجزء المستحقّ من الدَّيْن العام وتمويل خدمة الدَّيْن من خلال الاستدانة، بالإضافة إلى تمويل العجز في الميزانية العامة. وبمعزل عن الضغط الناتج عن السحوبات من الودائع وانخفاض قيمتها، ثمّة ضغط موازٍ على حجم العملة الصعبة المتوفّر من خلال هذه الودائع، جرّاء تحويلها إلى الخارج. إذ بلغ صافي العجز في ميزان المدفوعات حتى شهر تموز/ يوليو الماضي 5,318 مليون دولار، وذلك وفق أرقام مصرف لبنان نفسه، وهو ما يعني المزيد من الضغط على احتياطي المصرف المركزي ومستوى قدرته على التدخّل في الأسواق من ناحية تأمين الحاجة إلى العملة الصعبة في السوق المحلّية.

كل ذلك يشير إلى أن مجموعة من الضغوط المالية والنقدية هي التي تقف خلف قرار تمديد إقفال المصارف خلال الفترة الماضية. وفي كل الحالات، تدرك المصارف أن قدرة المودع على التحويل تعتمد على تاريخ استحقاق الوديعة، وبينما تطول حالياً فترة إقفال المصارف، تتزايد نسبة المودعين الذين استحقّت ودائعهم خلال تواريخ مختلفة وباتوا قادرين على تحويل أو سحب الودائع، وهو ما يعني مواجهة موجة أكبر من السحوبات كلما طالت فترة الإقفال.

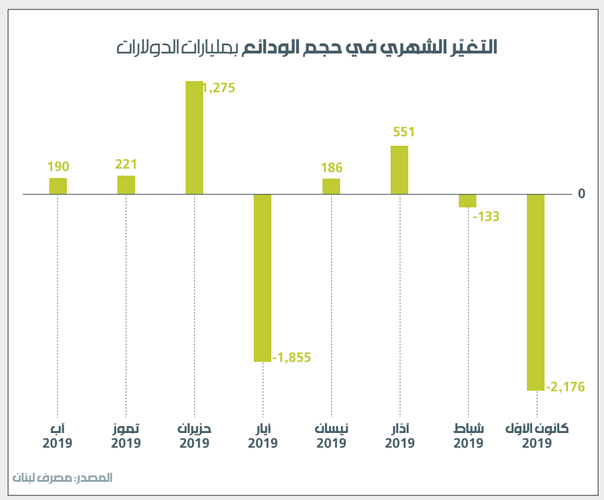

ما يجب فعله

دانا قزي
مصرفي متقاعد
باحث في جامعة هارفرد

حسناً: لقد حان الوقت لوضع الشعارات الشعبوية جانباً، وبدء الحديث الجدّي لإيجاد الحلول العملية وتنفيذها في معرض إدارة الأزمة.

من الواضح أن عمليّات «الهندسات المالية» سمحت للمصارف بالحصول على أرباح طائلة، عبر معدّلات فائدة ربوية عالية سدّدها البنك المركزي ووصلت في بعض الأحيان إلى 40%. وتقاسمتها المصارف مع كبار المودعين، أي العملاء الأكثر ثراءً، وهم نحو ثلاثة من أصل كلّ ألف مودع، استفادوا من معدّلات فائدة فاحشة تصل إلى 30%. وطبعاً، لا يوجد أي مبرّر لتحميل دافعي الضرائب اللبنانيين هذه المعدّلات العالية جداً من الفائدة؛ في مطلق الأحوال، لست هنا لإلقاء اللوم على أحد، لكن كان يُفترض تضمين هذه الأرباح، التي حصدتها المصارف على مدار السنوات الثلاث الماضية، في الموازنة العامة بوصفها نفقات عامّة، وهو ما لم يحصل أبداً ولم يطالب به أحد.

تصويب الوضع الراهن يحتّم إعادة هذه الأرباح الفاحشة غير المشروعة إلى دافعي الضرائب اللبنانيين. وعملياً، يمكن تحقيق ذلك على مدى 5 إلى 7 سنوات لتجنّب تعثّر أي مصرف بنتيجتها. على أن تتبعها، إجراءات قانونية لاستعادة المكافآت غير المستحقّة التي حصل عليها مدراء المصارف من هذه العمليّات.

ما نطرحه من ليات ليس إلّا المسار الطبيعي في العمل المصرفي، فيما لو كانت المصارف اللبنانية لديها مجالس إدارة مستقلّة عن المدراء التنفيذيين، وتمارس دورها الرقابي الفعلي عليهم. في وضع سليم، يتشكّل جزء من مكافآت كبار المدراء من حقّهم بالاكتتاب بأسهم في المصرف، على أن تنتقل إليهم ملكية هذه الأسهم بعد 3 أو 5 سنوات، في حال لم يرتكبوا أخطاءً جسيمة خلال تأدية وظيفتهم.

هذا الأمر مستبعد في الحالة اللبنانية نظراً إلى المخاطر التي تعرّضت لها المصارف نتيجة عمليات «الهندسات المالية». لكن عندما يستقرّ الوضع، يفترض إطلاق عملية إصلاح شامل لآلية الحوكمة في المصارف اللبنانية، تقضي بإنشاء مجالس إدارة مستقلّة على رأسها رئيس مجلس إدارة مستقلّ، ليتمكّنوا من الإشراف على عمل المدراء التنفيذيين ومراقبة أدائهم، والتأكد من عدم قيام نموذج «مادوف» مجدّداً.

أمّا المودعون الذين استفادوا من الفوائد الفاحشة، فهؤلاء أيضاً لا ينبغي إعفاؤهم من المشاركة في الإجراءات الإصلاحية، بحيث يجري إخضاع حساباتهم المُضخّمة نتيجة عمليّات «الهندسات المالية» لقصّ شعر، أو ضريبة مؤجّلة، أو إعطائهم أسهماً في المصارف توازي قيمة هذه الأرباح، أو غيرها من الإجراءات التي لا مهرب منها لتطهير «نموذج بونزي» اللبناني القائم أو ما يُعرف بـ«المخطّط الهرمي».

على سبيل المثال، من أودع 10 ملايين دولار قبل 10 سنوات وحصل على فائدة بمعدل 12%، بات يمتلك اليوم 31 مليون دولار نتيجة الفائدة التراكمية. وبالتالي، إخضاع حسابه الحالي لقصّ شعر بنسبة 50% سيقلص قيمة وديعته إلى نحو 16 مليون دولار، وهو ما كان سيحصل عليه فيما لو كان مستفيداً من معدّل فائدة يراوح 5% على مدى السنوات العشر الماضية، وهذا المعدّل لا يزال، بكلّ الأحوال، مساوياً أو أعلى من معدّلات الفائدة العالمية. طبعاً، لن تكون تجربة مُمتعة، ولكنّها ليست نهاية العالم أيضاً، لا سيّما إذا كانت بهدف إنقاذ البلاد. أمّا الذين لا يحتذون أي إجراء مماثل؛ فليستيقظوا من سُباتهم. لأن الإجراءات الإصلاحية لا مهرب منها، خصوصاً أن الودائع باتت مجرّد حسابات رقمية، والأموال المهاجر بها أصبحت في مهبّ الريح.

حالياً، لم يعد هناك من جدوى في الخوض في جدال حول أهمّية هذه الإجراءات من عدمها، فمع تسارع الأحداث المرتبطة بالأزمة، انتقل النقاش إلى مرحلة تحديد قيمة الودائع التي تطاولها عمليّات قصّ الشعر. فهل تنحصر في الودائع التي تتخطّى قيمتها المليون دولار؟ أم تُجرى حسابات المودعين الصغار أيضاً؟ السؤال الرئيس المطروح هو ما إذا كان عادلاً تحميل المودعين الصغار، الذين لا تتجاوز معدّلات الفائدة التي يحصلون عليها نسبة 4%، وزر الأزمة أسوة بالمودعين الكبار؟

> **كلّما استمررنا في إنكار الواقع بدلاً من إغلاق كلّ منافذ تهريب الأموال من البلاد كلما اتسعت دائرة الإجراءات الإصلاحية لتطاول صغار المودعين**

عاجلاً أم آجلاً، ستشرّع المصارف أبوابها مجدّداً، وسيتهافت العملاء لسحب أموالهم، فهل ستعمد المصارف على إقناع المودعين الصغار بعدم سحب مدّخراتهم الضئيلة، فيما يسهّلون للمودعين الكبار تحويل أموالهم إلى سويسرا عبر «خزعبلات» مُعتادة ووسائط غير عادلة. هل يريدون أن يحصل ذلك حقّاً في ظل انتفاضة شعبية عارمة؟ حسناً، التوقّف عند مشهد الشارع الهائج، والتحديق في الغضب الظاهر على وجه مليوني شخص اجتاحوا الطرقات مطالبين بحقوقهم الأساسية، يدفعني للتساؤل عن ردود فعلهم وحدّتها تجاه إجحاف المصارف؟

> **كلّما استمررنا في إنكار الواقع بدلاً من إغلاق كلّ منافذ تهريب الأموال من البلاد كلما اتسعت دائرة الإجراءات الإصلاحية لتطاول صغار المودعين. أمّا إذا نجح القطاع المصرفي في اعتراض عمليّات تهريب الودائع كافّة، فقد تنحصر الإجراءات على الودائع الكبرى مع تجنيب المودعين الصغار الأضرار.**

انجو بوليغان
المكسيك

من هنا، البند الأوّل على جدول أعمال الحكومة يفترض أن ينصّ على تنفيذ «ضوابط على رأس المال» فوراً، لأن السماح للاعبين الكبار بالهروب وتحميل المودعين الصغار العبء الأكبر، سيعرّضانهم للمساءلة من الشعب. لا شكّ أنني لا أرغب بأن أكون مكانهم في هذه الحالة.

فولكلور رفع السرّية المصرفية

فاروق المغربي
محامي، لجنة الدفاع عن المتظاهرين

لا شيء خرق أحداث الشارع في اليومين الماضيين، سوى قيام وزراء ونواب التيّار الوطني الحرّ وبعض المحسوبين عليهم في الإدارات العامّة بإعلان توجّههم لرفع السرّية المصرفية عن كامل حساباتهم. للوهلة الأولى تعتقد أنه إجراء تقدّمي شفّاف يهدف إلى خلق جوّ من الثقة ما بين جزء من السلطة الحاكمة والشعب. إلّا أن هذه الخطوة هي لزوم ما لا يلزم.

فوفقاً للمادة الخامسة من قانون سرّية المصارف الذي يُعتبر الركيزة الأساسية في العمل المصرفي اللبناني واستقطاب الودائع المصرفية، لا يمكن للعميل رفع السرّية عن كامل حساباته المصرفية بل وجب عليه تحديدها وتحديد الأشخاص المفترض كشفها لهم. فضلاً عن أن القانون يتيح للقضاء اللبناني والهيئات الرقابية رفع السرّية عن سارقي ومختلسي المال العام من دون حاجة لموافقتهم، فيما لو أعطيت استقلاليتهم عن السلطة السياسية فعلاً، وذلك وفق النصوص التالية:

● الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من قانون الإثراء غير المشروع رقم 154 الصادر بتاريخ 1999/11/27، رقم 318 تاريخ 2001/4/20، وقانون مكافحة تبييض الأموال والإرهاب رقم 44 تاريخ 2015/11/24، الذي أناط بهيئة تحقيق خاصة داخل مصرف لبنان رفع السرّية المصرفية أمام السلطة القضائية والهيئة العليا للمصارف، عند ثبوت جرائم سرقة أو اختلاس أموال عامّة أو فساد، بما في ذلك الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإثراء غير المشروع.

إلى ذلك، إن إخفاء الأموال غير المشروعة يتمّ بطرق عدّة، وبالتالي فإن أمر ملاحقتها ليس سهلاً حيث إن إدارات دول كبرى تعجز في بعض الأحيان عن تتبّع الأموال المتهوبة لوجود طرق عدّة لإخفاء هذه الأموال، منها على سبيل المثال لا الحصر:

● إخفاء أموال نقدية ومجوهرات ثمينة وسبائك ذهبية خارج المصارف، وهذا أمر شائع في معظم الدول العربية، وقد ظهرت بشكل جدي إبّان الربيع العربي في دول عدّة، حتى أن معظم الأحزاب اللبنانية تدفع نقداً لمحازبيها وهذا أمر يظهر بشكل جليّ خلال الحملات الانتخابية.

> **إلى حين التخلّص من هذا النظام، تبقى جميع الخطوات المتّخذة من قبل السياسيين غير جدّية، ومجرّد فولكلورات شعبوية**

● إخفاء أموال نقدية ومجوهرات ثمينة وسبائك داخل خزائن حديدية تستاجر من المصارف.

● فتح حسابات مصرفية بأسماء أقرباء أو مقرّبين والاستحصال منهم على ضمانات.

● تأسيس شركات أوف شور أو شركات هولدنغ في بعض الدول، ولا سيّما في الجنّات الضريبية مثل باناما وجزر البهاماس والكايمان والجزر البريطانية العذراء.

● تأسيس مؤسّسات أو صناديق ائتمانية خارج لبنان.

● شراء عقارات بأسماء أقارب أو مقرّبين، والاستحصال منهم على ضمانات، ولا سيّما وكالات غير قابلة للعزل بحيث تبقى هذه العقارات خارج الشبهة ولا يمكن ربطها به مع العلم أنه يستطيع التصرّف بها ساعة يشاء.

● المساهمة في شركات قابضة داخل لبنان أو شركات مساهمة تتملك أصولاً كثيرة تحت أسماء مستعارة، ويتمّ توقيع عقد تفرّغ عن الحصص بين المالك الظاهر والمالك الأساسي تسمى ورقة ضدّ.

● تبييض الأموال عبر القمار، وهذا أمر شائع، وهناك أخبار كثيرة عن مسؤولين في نوادي القمار العالمية. بعد كلّ هذا السرد، يتبيّن أن كشف الذمّة المالية لأي مسؤول في الدولة هو أمر شديد الصعوبة، ولا سيّما خلال تولّيه سدّة المسؤولية، فكيف إذاً بكشف ثروات جميع الطبقة الحاكمة المنتشرة في أنحاء العالم. تحقيق هذا الأمر يحتاج إلى سنّ قوانين خاصّة وجديدة، وإلى هيئة تحقيق شفّافة وذي كفاءة، وإلى تعاون دولي. ويمكننا أن نأخذ تجربة كثير من الدول التي تمّت الإطاحة بأنظمتها كتونس ومصر وليبيا ودول أفريقية عدّة، استغرقت وقتاً لاسترجاع قسم من الأموال، وما زال بعضها يتنازع أمام المحاكم في دول عدّة.

إلى حين التخلّص من هذا النظام الفاسد لاسترجاع الأموال المنهوبة، تبقى جميع الخطوات المتّخذة من قبل السياسيين غير جدّية وغير صادقة، ومجرّد فلكلورات شعبوية لا أكثر، خصوصاً أن الفعل يقتصر على رفع السرّية عن كامل الحسابات المصرفية داخل لبنان. لكن لإثبات حسن النيّة، يمكن لهؤلاء السياسيين تكليف وزارة العدل برفع السرّية المصرفية عنهم في الدول الخارجية، وتخويل مكتب استعادة الأصول في سويسرا مثلاً الكشف عن حساباتهم وتجميدها حتى يتم التحقّق من مصادرها.

حالياً، من الواقعي أكثر، أن يضغط الثوّار لإقرار قانون استقلالية السلطة القضائية، وتحرير الهيئات الرقابية من الضغط السياسي الذي من شأنه البدء بإجراءات المساءلة والمحاسبة.

كي لا نرتمي على طاولة المؤسّسات الدولية

جورج قرم
اقتصادي، ووزير مال أسبق

تتبع الحكومة اللبنانية في السنين الأخيرة سياسات تقشّفية من وحي وصفات صندوق النقد الدولي، وإلى حدّ ما، البنك الدولي، أسوة بالدول المُفلسة التي تمرّ بأزمات مالية وتخضع لوصفات هاتين المؤسّستين الدوليتين، والتي يعارضها الاقتصاديون التقدّميون. أدّت هذه الوصفات إلى دخول الاقتصاد اللبناني في حلقة من الانكماش، في حين كان يحتاج إلى إجراءات تدعم النشاط الاقتصادي وتعزّز إيرادات الدولة.

نذكّر هنا الكتاب الشهير لجون بيركنز الموظّف السابق في البنك الدولي، الذي ندّد في مذكّراته بسياسات البنك وصندوق النقد الدوليين، والتي تأتي تحت مسمّى «التعديل البنيوي»، وهو ما يعني ضرورة القضاء على الاقتصاد السياسي للتنمية والمُضي نحو خصخصة مرافق الدولة وتسليم مقاليد السياسة الاقتصادية إلى رأس المال الوحشي. وأخيراً رأينا ماذا حلّ بالاقتصاد اليوناني، الذي يعدّ الدليل الأحدث على مساوئ هذه السياسات، بعدما تراجع مفهوم دولة الحماية والقواعد الكينزية السليمة للاقتصاد لصالح سياسات تقشّفية أدّت إلى إفقار ليس فقط الفئات الشعبية وإنّما أيضاً الطبقة الوسطى.

من المعروف، كما ذكرنا في مقال سابق، أن جمعيّة مصارف لبنان باتت تسوّق سندات الدَّيْن اللبناني المُحرّر بالدولار في الخارج، وهو ما يعطي الدائنين الجُدد الأجانب كلمة في تحديد السياسات الاقتصادية الداخلية. وهذا أمر خطير للغاية، يُفقد لبنان مصدر قوّة مالية رئيسية كانت تتمثّل بإبقاء الدَّيْن المُحرّر بالدولار داخل الاقتصاد اللبناني. وأيضاً، زادت السياسات التقشّفية التي مورست في السنتين الأخيرتين الطين بلّة، وأثّرت على تراجع إيرادات الدولة الضريبية، ما خلق هذه الحلقة المُفرغة التي نتخبّط فيها، بعد أن هربت رساميل عديدة إلى الخارج خشية المزيد من التدهور. وهذه هي تماماً البيئة التي تعجّل اللجوء إلى تمويلات صندوق النقد الدولي أو مؤسّسات دولية أخرى تضع شروطاً قاسية لإجراء الإنقاذ المالي.

صحيح أن ما يمكن أن «يستفيد» منه لبنان من تمويلات الصندوق قد لا يكون كبيراً، إنّما هناك مروحة من مؤسّسات التمويل العربية والدولية التي تقدّم التسهيلات التمويلية، مثل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي، إلّا أنها جميعها تضع شروطاً، على غرار شروط صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار. في خلاصة القول، فقد لبنان اليوم مناعته الاقتصادية بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة والمتأثّرة بنهج المؤسّسات الدولية، ما يضع لبنان على طاولة المؤسّسات الدولية ويُخضعه لشروطها.

لكن على الرغم من كلّ ذلك، إن المؤسّسات الدولية ليست قدراً، ويمكن الخروج من الأزمة الحالية من دونها، إلّا أن ذلك يتطلّب إجراءات جريئة وجدّية. إذ لا نفهم اليوم كيف تحوّل العجز المتوقّع في الميزانية إلى فائض بسحر ساحر. عملياً، ما يحتاج إليه لبنان هو رؤية تنموية سليمة على غرار ما قام به الرئيس فؤاد شهاب بمعاونة «بعثة إيرفد» في ستينيات القرن الماضي، على أن تأخذ هذه الرؤية في الاعتبار مبادئ الإنماء المتوازن والتنشيط الاقتصادي وسياسة نشطة لمكافحة الفقر، وليس فقط برنامجاً لمساعدة الفئة الأكثر فقراً أسوة بما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً. فمن المؤلم اليوم أن نرى جيوب الفقر نفسها التي لا تزال كما كانت عليه منذ أكثر من نصف قرن.

وتتمثّل هذه الإجراءات بـ:

(1) زيادة الإيرادات المباشرة أي الإيرادات المفروضة على ضريبة الدخل، على أن تترافق مع توحيد هذه الضريبة بضريبة واحدة تتناول كلّ إيرادات المكلّف بدل الاستمرار في النظام الحالي حيث لا تجمع المداخيل المختلفة للمكلّف بل تبقى منفصلة عن بعضها، ما يقلّل كثيراً من الاقتطاع الضريبي على المُكلّفين الكبار بشكل خاصّ.

(2) التوجّه نحو مصادر استدانة بديلة وبفوائد متدنية إمّا من المؤسّسات التمويلية الاستثمارية التي أنشأتها مجموعة دول البريكس أو من دول مثل الصين، إذ يجب أن لا ننسى بأن لبنان وسوريا كانا سابقاً محطّة أساسية من طريق الحرير القديمة التي تعمل اليوم الصين على إعادة إحيائها.

انجو بوليغان
المكسيك

(3) إعادة تكوين نظام نقدي رشيد ومنطقي في لبنان يقوم على ربط العملة المحلّية بسلّة من العملات التي نستورد بضائع من بلادها كمرحلة تمهيدية، يتخلّلها العمل على تقوية القطاعات الإنتاجية قبل التخلّي عن تثبيت سعر الصرف وتعويمه ضمن هوامش محدّدة على أن يتمّ الحفاظ على سعر العملة المحلّية بقوّة الاقتصاد. وهذا بدلاً من مشاريع «سيدر» التي ستكوّن مصدراً إضافياً لزيادة الدَّيْن العام من دون أن تترافق مع أي رؤية تنموية ومناطقية من هذه المشاريع التي لن يستفيد منها إلّا الفئة الثرية نفسها من المقاولين ورجال الأعمال.

(4) يبقى أن تتمّ مساءلة البنك المركزي على كلّ السياسات التي اتبعها خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، وعلى الآليات التي أدّت إلى إغراق لبنان في مديونية عامّة هائلة تتجاوز الـ130 مليار دولار، بعد أن خرج من الحرب الأهلية الطويلة في عام 1990 بدَيْن لا يتعدّى ما يعادل 1,5 مليار دولار مُحرّراً بالعملة اللبنانية. وكشف حقيقة ما حصل في أواخر عام 1992 حين انخفض سعر صرف الليرة إلى 2800 ليرة بينما كان يراوح 800 ليرة مقابل الدولار في بداية العام، فيما لم يكن ميزان المدفوعات في حالة عجز بل كان هناك فائض متواضع بقيمة 50 مليون دولار، وهو ما أدّى إلى انتفاضة شعبية أسقطت حكومة الرئيس عمر كرامي والإتيان بالرئيس رفيق الحريري على رأس الحكومة الجديدة وتعيين رياض سلامة حاكماً للبنك المركزي، وانطلاق مسار النهج الذي وصل إلى حائط مسدود ملقياً على عاتق الشعب المنتفض إرث هذه السياسات والتي يُطلب منه دفع ثمنها.

وجهات نظر

تقييم ورقة الحريري الاقتصادية

منير راشد
رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية

الهدف من هذا المقال هو تقييم ورقة الحريري الاقتصادية والتي تبنّتها الرئاسة وبعض الأحزاب.

إن هذه الورقة لا تتضمّن برنامجاً واضحاً يساهم في حلّ المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المواطن. إن معظم النقاط المطروحة لا تؤدي إلى نتائج فعالة وبعضها ليس له أيّ ضرورة لعدم جدواها، وقد تفسّر بأنها فقط وسيلة لكسب الوقت.

وبعد قراءة معمّقة لهذه الورقة نستطيع تقديم الملاحظات التالية:

- إن خفض رواتب النواب والوزراء والمدراء يوفر فقط نحو 10 ملايين دولار من موازنة توازي 17 مليار دولار و عجز يوازي 5 مليارات دولار على الأقل.

- إن التأخّر في دفع الالتزامات لا يحسّن الوضع المالي، كما هو الحال في ما يخص التزامات الدولة تجاه الضمان الاجتماعي، إنما يكون أثره مغايراً.

- إن إغلاق صندوقي المهجّرين والجنوب هو من الضروريات لعدم الحاجة إليهما. أما مجلس الإنماء والإعمار فمن الأجدى ضمّه إلى وزارة النقل والأشغال (يصبح من صلب عمل الحكومة (بغضّ النظر عن مصادر التمويل) وليس فقط برئاسة الحكومة، حيث ما زال إلى الآن خارج الموازنة. وهذا بحدّ ذاته يُموه الإنفاق الفعلي ويقلّل من العجز المالي الفعلي أيضاً.

- في ما يخص رفع الضرائب المقترحة على المصارف وشركات التأمين إلى 25%، فهذا مخالف للقواعد الضريبية، حيث يتوجب إخضاع الدخل من جميع المصادر لضريبة موحّدة بغض النظر عن فترة تطبيق هذه الضريبة. هذا مع العلم أن بعض المصارف يحقق أرباحاً مرتفعة، بينما بعضها الآخر يعاني من الركود الاقتصادي السائد، وبالأخص من القروض المتعثّرة وشحّ المصادر من الضغط السياسي الذي من شأنه البدء بإجراءات المساءلة والمحاسبة.

من استطاع الاستمرار من خلال دعم البنك المركزي لها.

- أما المناقصات، فمن غير الضروري أن تخضع للموافقة المسبقة من قبل ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، إذ أن دورهما الأساسي حالياً هو الرقابة اللاحقة. وعليها أن تخضع للتدقيق الداخلي أولاً.

- وعن دعم الصناعات المحلية ورفع الضريبة على المستوردات، فتُعتبر سياسات حمائية وتتعارض مع الاتفاقات التجارية، كما أن سياسات الحماية والدعم قد فشلتا تاريخياً.

- أما اقتراح مساهمة مصرف لبنان والمصارف بـ3 مليارات دولار لدعم المالية العامة فله العواقب التالية:

● إن هذا الإجراء لا ينتج عنه خفض في عجز المالية العامة إلى 0,6% كما هو مقدّر، وهذا خطأ في التبويب ويعطي صورة مضلّلة عن واقع العجز. إن هذه المساهمة من المصارف تعتبر تمويلاً استثنائياً ولا تخفض من العجز، وإنما تخفض من التمويل اللازم ومن تراكم الدين مقارنة مع العام السابق. لذا فإن العجز الكلي سيبقى في حدود 7000 مليار ليرة، إذ أن الأجور والرواتب، وكذلك خدمة الدين والنفقات الأخرى، ستبلغ على أقل تقدير 25500 مليار ليرة، بينما الإيرادات قد لا تتعدّى 18500 مليار ليرة. فيكون العجز أقرب إلى 10% وليس 0,6% كنسبة إلى الناتج المحلي.

وإذا ما أضفنا إنفاق الإنماء والإعمار وكذلك متوجبات الدولة تجاه الضمان، فهذا يضيف إلى الإنفاق نحو 600 مليار ليرة ليتخطّى العجز 10%.

● ومن ناحية أخرى، ووفق وجهة نظر صندوق النقد الدولي، فإن حسم الفائدة المستحقة لمصرف لبنان والبنوك يهدّد ملاءة المصارف والبنك المركزي.

● وبخصوص قانون استعادة الأموال المنهوبة، فهل هذا يعني أن ليس للدولة قوانين تمنع الفساد والسرقة؟ إن إقرار قوانين كهذه لا تفيد وإنما تؤخّر التنفيذ. فلدينا قوانين كافية لمحاربة الفساد وإعادة الأموال المنهوبة. أمّا البند الأخير الذي يدعو إلى رفع السرية المصرفية عن النواب والوزراء والمسؤولين فهو من أهم الإجراءات المقترحة، ويجب على مجلس النواب إقراره في أسرع وقت في غضون الأيام القليلة المقبلة.

إذاً، فإن أغلب هذه الاقتراحات هي ذات جدوى محدودة وبعضها ذو انعكاسات سلبية. وإن توقّع خفض العجز إلى 0,6% من الناتج المحلي هو افتراض خيالي وليس له علاقة بالواقع.

فماذا يتوجّب على الدولة القيام به بأسرع وقت ممكن لتحقيق نتائج مالية فعلية؟

خفض الإنفاق الجاري، ويتم ذلك من خلال خفض التوظيف التعاقدي، الذي بلغ أعداداً كبيرة في الآونة الأخيرة. كما من الممكن إلغاء ساعات العمل الإضافية المحددة بـ35 ساعة شهرياً لموظفي القطاع العام. ويتوجب النظر في السلسلة ككل، ومراجعة بند تعويضات نهاية الخدمة خاصة التي تبلغ 9% من الأجور والرواتب (ما يقرب من 850 مليار ليرة). فمعاشات التقاعد تكفي بحدّ ذاتها. كما يتوجب في المستقبل القريب إنشاء صندوق خاص مستقلّ للتقاعد والضمان الصحي لموظفي الدولة (في الملاك) بحيث يصبح ذا قدرة تمويل ذاتية.

> **من الضرورة وضع برنامج لإعادة المتاخرات لصندوق الضمان، التي تفوق 3000 مليار ليرة**

وفي مجال الطاقة، فالفرصة متاحة لاستجرار الطاقة بمقدار 1000 ميغاواط ساعة من خلال مناقصات لا يشوبها الشك. ومن الممكن تنفيذها خلال بضعة أشهر، ما سيوفر 2500 مليار ليرة سنوياً على ميزانية الدولة، إضافة إلى توفير نحو 1500 مليار ليرة على الأفراد والشركات من خلال الاستغناء عن المولدات الخاصة الصغيرة. وسيتحقق التوازن المالي من خلال رفع تعرفة الكهرباء إلى متوسط قدره 15 سنتاً للكيلو واط/ ساعة. وسيتحقق التوفير المذكور للمواطن على الرغم من هذا التعديل.

وليس هناك ما يدعو إلى الاعتماد على المصارف فقط لتمويل الطاقة ومعالجة النفايات من خلال تقديم إعفاءات ضريبية تتعارض مع هدف زيادة الإيرادات منها. من الأفضل تحقيق هذه المشاريع من خلال مناقصات دولية تستند إلى استثمار الشركات الخاصة الدولية فيها وإبرام عقود شراء معها.

ويتوجّب خفض الدعم للقطاع الخاص بمقدار النصف، إضافة إلى ممارسة التقشف في باقي النفقات الجارية.

ولتحسين أداء القطاع العام فقد تلجأ الدولة إلى الاعتماد على التعاقد مع شركات خاصة متخصّصة من خلال عقود تنافسية (في مؤسسة كهرباء لبنان مثلاً).

وبخصوص الضرائب على الشركات، فمن الأجدى رفعها إلى 20% من 17% حالياً، لكي توازي ضريبة الشريحة الأعلى لضريبة الأجور والرواتب. إن المصارف وشركات التأمين تعاني من الركود الاقتصادي السائد كباقي القطاعات وليس هناك داعٍ لاستفرادها بضرائب مميزة.

ومن الضرورة وضع برنامج صارم لإعادة المتأخرات لصندوق الضمان الاجتماعي، التي أصبحت تفوق 3000 مليار ليرة.

إن هذه الاقتراحات ستوفر ما يقرب من 4000 مليار ليرة من خلال إصلاح القطاع العام وخاصة في مجال الأجور والرواتب وقطاع الكهرباء، وإذا ما عمدت الدولة إلى تحسين الجباية في مرافق عدة، فهذا قد يعطي المزيد من الإيرادات وقد تبلغ 1000 مليار ليرة سنوياً. لذا فمن الممكن خفض العجز بنحو 5000 مليار ليرة، ما يخفض نسبته إلى 4 % من الناتج المحلي. وفي السنوات التي تلي يجب أن تستهدف الحكومة الاستمرار في خفض العجز بـ1000 مليار سنوياً، لكي نحقق توازناً مالياً كاملاً مع حلول 2024. حينئذ، نأمل أن نبدأ بتحصيل مداخيل ولو محدودة من قطاع الغاز والنفط لكي تخصص لبناء وإعمار الدولة. إن خفض العجز المالي بوتيرة سريعة يؤدي إلى خفض الفوائد واستقرار الليرة ويعيد الحياة إلى الاقتصاد.

قراءات

متوسط الثروة لكل بالغ من فئة كبار الأثرياء في لبنان يوازي ثروات 8 آلاف شخص من الفئات الأخرى! هذا المؤشر هو أكثر من كافٍ للردّ على المتنكّرين، قصداً أو من غير قصد، لعمق التفاوتات الطبقية والاجتماعية التي دفعت اللبنانيين إلى انتفاضة لم يشهدها لبنان يوماً. وبالتالي، إن كان هناك من مؤامرة فها هي!

الثروات في لبنان تزداد تركّزاً لدى القلّة

194 شخصاً فقط يمتلكون ثروة تفوق الـ 50 مليون دولار

فيفيان عقيقي

ارتفعت الثروات الشخصية (الكبيرة والصغيرة، المالية وغير المالية) في لبنان بنحو 65% في خلال عام واحد، من 140 مليار دولار في عام 2018 إلى 232 مليار دولار في عام 2019، وفق بيانات تقرير «credit Suisse» لعام 2019 الصادر أخيراً، ووصل المعدّل الوسطي لحصّة الفرد البالغ من الثروة على المستوى العام إلى 55 ألف دولار بعد أن كان 33 ألف دولار في العام الماضي. قد تبدو هذه الأرقام صادمة، أو ربّما منفصلةً عن الواقع ومشكوكاً في صحّتها، خصوصاً إذا ما وُضعت في مواجهة مع صورة الانتفاضة الشعبية التي تدخل يومها الثاني عشر، والمدفوعة بأزمة مالية مُستفحلة تُلقي بأعبائها على اللبنانيين اجتماعياً واقتصادياً. إلّا أن الدخول في تفاصيل الأرقام، يُظهر الحقيقة المرّة، لا بل المأساة اللبنانية ووحشية واقعنا، إذ تفسّر الأرقام الواقع، وتبين أن ارتفاع متوسط الثروة يعود إلى قلّة صغيرة جداً فيما الغالبية تعيش في فقر أو بالكاد تؤمّن حاجاتها.

انخفاض الثروة المالية وارتفاع الثروة غير المالية

وفق تعريف «credit Suisse»، تتألّف الثروة الصافية لكلّ فرد بالغ من مجمل الأصول المالية التي يملكها (أسهم وسندات وأموال نقدية ومدّخرات)، مضافاً إليها الأصول غير المالية التي يحوز عليها (الممتلكات ولا سيّما العقارية)، على أن تحسم منها قيمة الديون المترتبة على كلّ بالغ.

في لبنان تراجع المعدّل الوسطي للثروة المالية لكلّ فرد بالغ بنحو 37% خلال عام واحد، من 20,6 ألف دولار في عام 2018 إلى 12,9 ألف دولار في العام الحالي، وهي نسبة متقاربة مع تطوّر حصّة الفرد البالغ من الديون، التي تراجعت بنحو 34%، أي من 10 آلاف دولار إلى 7,5 آلاف دولار. طبعاً لا يمكن اعتبار المعدّل الوسطي دقيقاً من الناحية الإحصائية، إلّا أنه مؤشّر واضح إلى المسار القائم، وما يحصل على صعيد التراجع في حصّة الفرد من قيمة الثروة المالية وكذلك الديون ليس إلّا عملية نقل للثروة من المدينين الذين يسدّدون ديونهم إلى الدائنين الذين أقرضوهم هذه الديون. أمّا ما رفع قيمة الثروة اللبنانية (المالية وغير المالية)، وبالتالي حصّة الفرد منها، فهو ارتفاع قيمة الأصول غير المالية، أي الحيازات العقارية التي تتركّز لدى أصحاب رأس المال، بنحو 115% من 23 ألف دولار لكلّ فرد إلى 49,7 ألف دولار.

إلى ذلك، تظهر بيانات تطوّر الثروة أنه في خلال عقد ارتفعت حصّة الفرد من مجمل الثروة بنحو 53% من 36 ألف دولار في عام 2010 إلى 55 ألف دولار حالياً، إلّا أن حصّته من الثروة المالية تراجعت بنحو 24% من 17 ألفاً إلى 12,9 ألف دولار، فيما ارتفعت حصّته من الديون بنسبة 30% من 5,8 آلاف دولار إلى 7,5 آلاف دولار، أمّا الثروة غير المالية فقد ارتفعت بنسبة 100%، من 24,6 ألفاً إلى 49,7 ألف دولار.

الثروة تتركّز اكثر واكثر

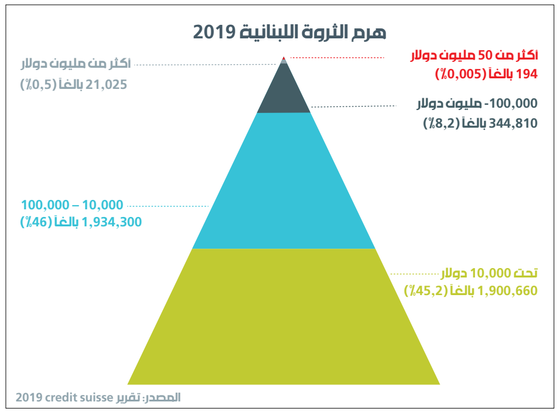

أمّا أكثر ما يعبّر عن تركّز الثروة في يد قلّة قليلة، فهو نسبة الأفراد البالغين وفقاً لكلّ شريحة من شرائح الثروة. تبيّن إحصاءات «credit Suisse» أن 0,005% فقط من البالغين في لبنان، أي 194 بالغاً لديهم ثروة تفوق 50 مليون دولار، فيما 45,2% من البالغين أي نحو مليون و900 ألف شخص يملكون ثروات تقلّ عن 10 آلاف دولار. ما يعني أن كلّ فرد في الشريحة الأولى (يملكون أكثر من 50 مليون دولار) يمتلك ما يوازي ثروة 9 آلاف و800 شخص في الشريحة الثانية (يملكون ثروة تقل عن 10 آلاف دولار). وبالمقارنة مع العام الماضي، يتبيّن أن عدد الذين يملكون ثروة تزيد عن 50 مليون دولار انخفض من 211 شخصاً إلى 194 شخصاً، وكذلك انخفض عدد من يملكون ثروات تزيد عن مليون دولار من 21,732 فرداً إلى 21 ألف فرد.

لبنان ثامناً في انعدام المساواة

أيضاً، تظهر البيانات المُرفقة بتقرير «credit Suisse» أن لبنان لا يزال في مراتب متقدّمة لناحية انعدام المساواة في توزّع الثروة، فهو يأتي ثامناً في الشريحة العليا من البلدان المتوسّطة الدخل، قبل جنوب أفريقيا وبيليز، وبعد دومينيكان وغرينادا وسورينام وتايلاندا وأوكرانيا والبرازيل وروسيا. فوفقاً للتقرير يبلغ مؤشّر «جيني» الذي يقيس التفاوت في توزيع الثروة نحو 81,9%.

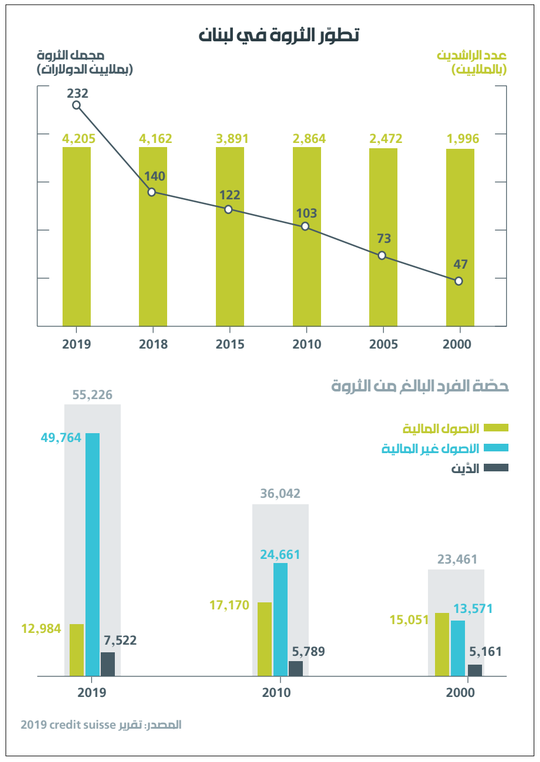

مقال

الـ1% الأغنى يملكون 45% من مجمل الثروة العالمية والـ50% الأفقر لا يملكون سوى 1%

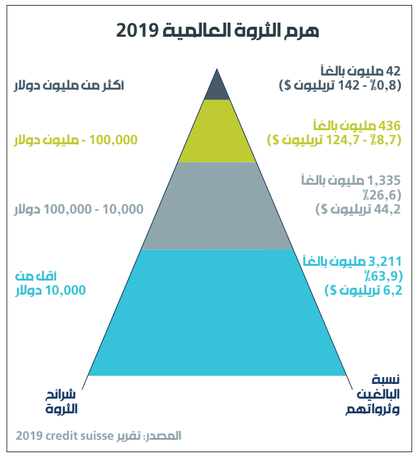

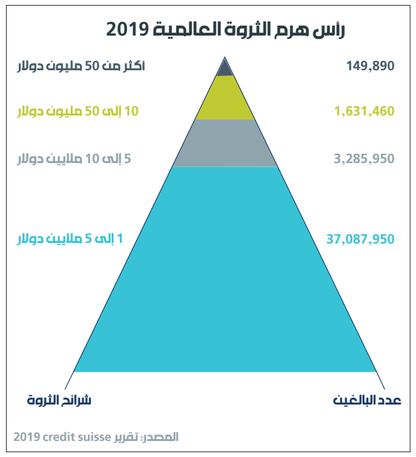

مايكل روبرتس

صدر أخيراً تقرير «credit Suisse» السنوي حول الثروة العالمية، وهو يبقى الأكثر شمولية وتفسيراً للثروة العالمية (وليس الدخل) وانعدام المساواة فيها. في كلّ عام، يقدّم هذا التقرير تحليلاً لثروات الأسر التي تضمّ 5,1 مليار شخص حول العالم، علماً أن ثروة الأسر الصافية تتألّف من أصول مالية (أسهم وسندات ونقد ومدّخرات) ومن أصول غير مالية (عقارات)، بعد حسم حصّتها من الدّيْن.

نمت الثروة العالمية خلال العام الماضي بنسبة 2,6%، ووصلت إلى 360 تريليون دولار أميركي، فيما سجّلت حصّة الفرد الواحد من الثروة رقماً قياسياً جديداً وصل إلى 70 ألف و850 دولاراً، أي أعلى بنسبة 1,2% عن المستوى المسجّل في النصف الأول من عام 2018. وتصدّرت سويسرا المرتبة الأولى لناحية معدّل الزيادة في الثروة التي حقّقها المقيمون البالغون فيها، فيما ساهم كلّ من الولايات المتحدة والصين وأوروبا بنموّ الثروة العالمية، بشكل كبير، إذ بلغت حصّة كلّ منها في هذه الزيادة نحو 3,8 تريليون دولار، و1,9 تريليون، و1,1 تريليون على التوالي. وكما في كلّ سنة، يكشف التقرير التفاوت الشديد وانعدام المساواة في توزّع الثروة الشخصية في العالم؛ لم تتجاوز حصّة الـ50% الأكثر فقراً من البالغين في العالم أكثر من 1% من مجمل الثروة العالمية في النصف الأوّل من عام 2019، فيما استحوذ الـ10% الأكثر ثراءً على 82% منها، والـ10% الأكثر ثراءً على 45% من هذه الثروة. تقلّل هذه النسب من انعدام المساواة في الثروة داخل بعض البلدان، حيث تتراوح بين 35% لحصّة الـ1% و65% لحصّة الـ10% الأكثر غنى. إلّا أنها تبقى أعلى بكثير من نسب انعدام المساواة في الدخل، أو أي مؤشّر آخر للرعاية الاجتماعية. إلى ذلك، يتبيّن أن التقدّم في الأسواق الناشئة ساهم في تضييق الفجوات بين البلدان، إلّا أن انعدام المساواة داخل البلدان نفسها أخذ بالارتفاع بعد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية. وبالنتيجة، ارتفعت حصّة فئة الـ1% الأكثر ثراءً من الثروة العالمية، لكن هذا الاتجاه أخذ بالخفوت منذ عام 2016، ولو قليلاً؛ إذ بعد أن كانت حصّة الـ1% من الثروة العالمية تبلغ 50% في عام 2016، بالمقارنة مع 45% في عام 2006، تراجعت في هذا العام إلى 45% مجدّداً. اليوم، تبلغ حصّة الـ90% الأكثر فقراً نحو 18% من مجمل الثروة العالمية بالمقارنة مع 11% في عام 2000.

يبيّن هرم الثروة التفاوتات في حيازة الثروة بين البالغين. حالياً، هناك نحو 3 مليارات بالغ – أي 57% من مجمل البالغين في العالم – يمتلكون ثروة تقلّ عن 10 آلاف دولار. في مقابل 1,7 مليار بالغ يمتلكون ثروة تتراوح بين 10 آلاف و100 ألف دولار، بعد أن كانت هذه الشريحة لا تضمّ سوى 514 مليون في عام 2000. يعكس ذلك النموّ المتزايد في الاقتصادات الناشئة، ولا سيّما الصين. إلّا أن متوسّط ثروة هذه المجموعة يبلغ نحو 33,530 دولار، وهو لا يزال أقل من نصف متوسّط الثروة العالمية، ولكن أعلى بكثير من متوسّط الثروة في البلدان التي يعيش فيها معظم السكّان. وهو ما يجعل المجموعة الأخيرة من البلدان التي تقلّ ثروتها عن 5 آلاف دولار تتركّز بشكل كبير في وسط أفريقيا ووسط آسيا وجنوبها.

إذاً، هذا هو الأمر المذهل. إذا كنت تعيش في أحد البلدان الرأسمالية المتقدّمة وتمتلك منزلاً وبعض المدّخرات، فإنك ستكون من الـ10% الأكثر ثراءً في العالم. وذلك لأن الغالبية العظمى من الأسر في العالم لديها ثروات ضئيلة أو معدومة.

يحتاج الفرد إلى أصول صافية بنحو 7,087 دولار لينضمّ إلى نصف سكّان العالم الأكثر ثراءً، وأكثر من ذلك، يحتاج إلى 109,430 دولار لينضمّ إلى شريحة الـ10% الأكثر ثراءً، ونحو 936,430 ليكون ضمن شريحة الـ1% الأغنى. يتركّز المقيمون في أفريقيا والهند في قاعدة الهرم، وسكّان الصين في وسطه، وسكّان شمال أميركا وأوروبا في أعلى الهرم. لكن من الواضح أيضاً أن هناك عدداً كبيراً من سكّان أميركا الشمالية وأوروبا يقبعون في أسفل هرم الثروة العالمية، نظراً إلى الديون التي يراكمها الشباب في الاقتصادات المتقدّمة، وتنتج عنها ثروات صافية سلبية.

ترتفع حدّة انعدام المساواة في قمة الهرم. هناك نحو 46,8 مليون مليونير في العالم؛ 88% منهم (أي 41,1 مليون شخص) يمتلكون ثروات تراوح بين مليون و5 ملايين دولار، في مقابل 7,9% (3,7 مليون شخص) يمتلكون ثروات تراوح بين 5 و10 ملايين دولار، وتقريباً هناك نحو مليوني شخص لديهم ثروات تزيد عن 10 ملايين دولار. ومن ضمن هذه الشريحة الأخيرة؛ هناك 1,8 مليون شخص يمتلكون ثروات تراوح بين 10 و50 مليون دولار، ونحو 168,030 بالغ من أصحاب الثروات الضخمة التي تزيد عن 50 مليون دولار. في الواقع، هذه هي النخبة التي تحكم العالم!

تمتلك الولايات المتّحدة أكبر عدد من المليارديرات: 18,6 مليون مليارديرا، أو ما يشكّل 40% من مجمل مليارديرات العالم. لسنوات عديدة، احتلّت اليابان المرتبة الثانية في عدد المليارديرات. أمّا اليوم، فهي باتت في المرتبة الثالثة مع وجود نحو 6% من مليارديرات العالم فيها، ووصول الصين إلى المرتبة الثانية بنسبة 10%. تليهما الولايات المتحدة وألمانيا بنسبة 5% لكلّ منهما، ومن ثمّ فرنسا بنسبة 4%، وإيطاليا وكندا وأستراليا بنسبة 3%.

تتصدّر سويسرا الترتيب العالمي لناحية حصّة الفرد البالغ من مجمل الثروة الوطنية، والتي تبلغ 530,240 دولار، تليها أستراليا (411,060 دولار)، ومن ثم الولايات المتحدة (403,970 دولار). أمّا في ما يتعلّق بترتيب متوسّط الثروة لكلّ بالغ، يتبيّن أن البلدان التي تتمتّع بمستويات أقل من انعدام المساواة تتصدّرها. في هذا العام تفوّقت أستراليا على سويسرا وحلّت في المرتبة الأولى بحيث بلغ متوسّط ثروة البالغ فيها نحو 191,450 دولار، علماً أن هذه القيمة تتألف بشكل رئيسي من قيمة منازل الأسر، في مقابل 183,340 دولار في سويسرا.

تدهورت الأصول المالية نتيجة الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و2009، ومن ثمّ استعادت جزءاً من قيمتها بعد سنوات من الأزمة. في هذا العام، ارتفعت قيمة الأصول المالية في كلّ مناطق العالم، وشكّلت نحو 39% من مجمل الزيادة المحقّقة في الثروة العالمية، ونحو 71% من مجمل الزيادة المحقّقة في الثروة في أميركا الشمالية. ومع ذلك، تبقى الأصول غير المالية، ولا سيّما الملكيات العقارية، المحرّك الأوّل لنمو الثروة العالمية في السنوات الأخيرة. وفي الأشهر الاثني عشر الأخيرة وحتى النصف الأوّل من عام 2019، نمت الأصول المالية بشكل أسرع في مختلف المناطق في العالم. وقد شكّلت الأصول غير المالية، الجزء الأكبر من زيادة الثروة في كلّ من الصين وأوروبا وأميركا اللاتينية وتقريباً كل الثروة الجديدة المُحقّقة في أفريقيا والهند. لكن في المقابل، ارتفعت ديون الأسر بشكل أسرع، إذ نمت بنحو 4% عموماً وفي كل المناطق، وتضاعفت في كلّ من الصين والهند. ما يعني أن هناك أزمة ديون مقبلة.

Michael Roberts Blog

ترجمة فيفيان عقيقي

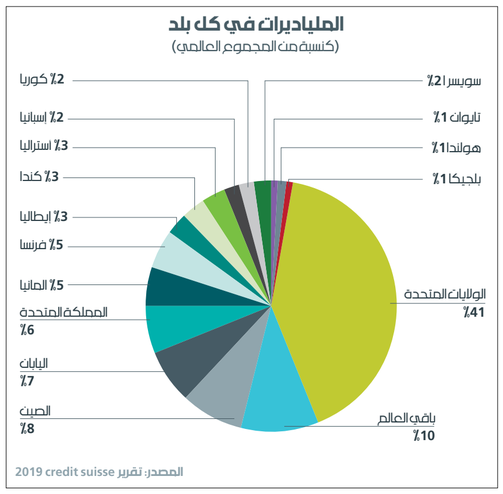

3 مليارات بالغ في العالم يمتلك كل منهم ثروة تقل عن 10 آلاف دولار، في مقابل 168 ألف بالغ تزيد ثروة كل منهم على 50 مليون دولار

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

72 ساعة في السراي
صفقة «الورقة الإصلاحية»

«كيفية إرضاء الجمهور. هذا هو الاختبار. لكن في الوقت الحاضر أجد أنني في وضع صعب. أعلم أنهم ليسوا معتادين على الأفضل. لكنهم جميعاً قرأوا الكثير وهم يعرفون الحيل. إذاً كيف نستطيع أن نعطي شيئاً جديداً ومنعشاً وجدّياً ولكن مسلّياً أيضاً؟»

غوته

بعد الـ72 ساعة الشهيرة، أعلن الرئيس الحريري عمّا أسماه ورقة إصلاحية، وهي تمثّل نوعاً من خارطة طريق، ليس فقط لموازنة 2020 بل لبعض السياسات الاقتصادية المختلفة من الخصخصة إلى مكافحة الفقر. اللافت، كان التركيز على المقدرة الكبيرة على خفض العجز إلى 0,6% من الناتج المحلّي الإجمالي من دون وضع ضرائب جديدة استهلاكية، أي من دون تنفيذ الوعود التي تقدّمت بها الحكومة اللبنانية في مؤتمر «سيدر»، والتي كانت بدايات تطبيقها الشرارة الأولى في اندلاع انتفاضة السابع عشر من أكتوبر. في ظاهر الأمر، ولهذا السبب، نالت الورقة بعض «الإعجاب» من بعض السياسيين وغيرهم من الذين وصفوها بـ«المهمّة»، وبالتالي حاولوا أن يبادلوا انتفاضة الشعب اللبناني بها. طبعاً، كان ردّ الانتفاضة رفض هذه الورقة الإصلاحية، ليس لأنه تمّ درسها من قبل المنتفضين، بل لأن الانتفاضة التي بدأت اقتصادية مع «ضريبة الرأس» على الاتصالات، أصبحت مطالبها سياسية-اقتصادية في استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية وانتخابات مُبكرة وتغيير حقيقي في السياسات الاقتصادية.

هذا التحوّل السياسي في الانتفاضة، والذي حصل سريعاً، يعكس مدى عمق الأزمة الاقتصادية التي لا يمكن حلّها بأن يُختصر بالعنوان الكبير للورقة الإصلاحية، أو خفض العجز، لأن هذا الأمر تقني، والأهمّ لا يتجاوب مع ما دفع الشباب إلى الشارع وهو البطالة بينهم وانعدام الفرص أمام الطلاب، والبُعد الذي يفصل بين «قمم السياسة» في لبنان وآمال وتطلّعات الشباب اللبناني. فهم لا يريدون اقتصاداً يخدم القلّة حتى لو كان بعضهم منها، وهم لا يريدون اقتصاداً يعملون فيه في مجالات هامشية أو رتيبة غير خلّاقة، وهم لا يريدون أن يصبحوا موظّفين في مؤسّسات أكثرها عائلية وتسلّطية وتنخرها المذهبية، وهم لا يريدون الهجرة بعد اليوم. أصبح الشباب يعلمون أن هذا ما تفعله بهم بالتحديد الطبقة الأوليغارشية والارستقراطية المالية التي صنعت اقتصاداً مُغلقاً لا ينتج الوظائف اللائقة ولا يتماهى مع القدرات العلمية والفكرية للشباب اللبناني. في المقلب الآخر، أيضاً النظام الطائفي الذي يغلق أمامهم آفاق العمل السياسي وتحقيق أفكارهم خارج عالم المال والحاجة والعمل، فالسياسة في لبنان هي الصورة في المرآة للاقتصاد الأوليغارشي، فهي شبه-إقطاعية مذهبية تدمّر المجتمع السياسي المستقلّ عن الطائفة في نظام محاصصة طائفي يتجلّى سياسياً وإدارياً.

والشباب اليوم يرون أيضاً التباعد بين ما يتعلمونه في المدرسة والجامعة وبين هذا النظام السياسي المحافظ المتقادم الذي يشبه أنظمة ما قبل الثورة الفرنسية، حيث الفرد كان يخضع للسيطرة الثقافية والسياسية من قبل المجموعة، وهذا ما يرفضه شباب اليوم. كما انتفض الشباب اللبناني ضدّ الانحياز العنصري لهذا النظام والذي ينتقل إلى نهايته المنطقية من هيمنة الطائفة الواحدة، إلى المحاصصة إلى الفدرلة إلى العنصرية. وهكذا من الصحيح أن الانتفاضة لم تسمع سعد الحريري وهو يتكلّم، لأنها لم ترد أن تسمع، فهي أصبحت خارج هذا السياق من التَلقين والفوقية والبطريركية التي أرسيت في 30 عاماً من نظام الطائف.

طبعاً، الورقة الإصلاحية هي أيضاً غير صالحة حتى على الصعيد الاقتصادي وليس فقط سياسياً. ومن المهم جداً رفضها أيضاً على هذا الصعيد، لأن الأحزاب الحاكمة تحاول أن تسوّق لها، وكأنها فعلاً بداية طريق الإصلاح إن لم تكن الإصلاح نفسه، وفي هذا خطورة كبيرة. فالانتفاضة التي ابتدأت اقتصادية، ثم تحوّلت إلى سياسية، لا بدّ، مهما كان شكل «الحلّ» السياسي، من أن تعود اقتصادية لأن الظروف المادية للتغيير ستُخلق في الاقتصاد.

وفي هذ الإطار، بعض النقاط حول الورقة الإصلاحية:

أولاً، إن الشعبوية هي الصفة العامّة لهذه الورقة ومصدر كل قراراتها وبنودها. فالحكومة أرادت تحقيق ثلاثة أهداف في آنٍ: إرضاء المجتمع الدولي أو المانحين، وإرضاء الشعبِ اللبناني أو المنتفضين، وكذلك إرضاء الرأسمال. في العادة، في هذه الأحوال، عندما يكون الهدف يحمل في طيّاته تناقضات كثيرة تطلّ الشعبوية برأسها. وهكذا كانت مثلاً، الإجراءات العقابية على النفس، في الظاهر، والمعادية للديموقراطية في الجوهر، وهي خفض أجور النواب والوزراء. لكن الأهم كان في مكان آخر أيضاً، إذ أن الورقة وعدت أنه لن يكون هناك ضرائب استهلاكية بعد سلسلة من الضرائب المحقّقة والمحتملة من الواتساب إلى الدخان إلى البنزين إلى ضريبة القيمة المضافة، فهي كلّها اختفت فجأة. وهنا كان لا بدّ من إيجاد طريقة لإرضاء المانحين الذين ينظرون إلى مؤشر عجز الخزينة اللبناني بفارغ الصبر، فبدلاً من خفض واحد أو اثنين بالمئة (وكان هذا كافياً)، خُفِّضَ العجز من 7,6 إلى 0,6 بالمئة، ما جعل لبنان يبدو، على الأقل في الظاهر، الدولة الوحيدة التي استطاعت ذلك بهذه السرعة. يبدو أن الحكومة ظنت أن المانحين سيهزّون رؤوسهم بالإعجاب. أما الرأسمال، الذي كان موضوعاً في الزاوية، في لعبة الإرضاء هذه، فإن لسان حاله كان يقول إذا كان العجز سينخفض لإرضاء المانحين، ومن دون ضرائب استهلاكية لإرضاء الشعب، فمن سيدفع الثمن؟ وهنا نأتي إلى النقطة الثانية.

> **في خضم مطالبة المنتفضين بإزالة النظام الطائفي، علينا بناء الدولة لا بيعها، لأن إنهاء نظام المحاصصة، لا يمكن إلّا أن يكون ببناء الدولة الديموقراطية الاجتماعية**

ثانياً، عندما اتّخذت الحكومة القرار لإرضاء المانحين والشعب في آنٍ، كان لا بدّ لأحد أن يدفع الثمن وهذا الأحد هو الرأسمال. في وضع مثل هذا كان يمكن رفع الضرائب على الأرباح ووضع ضريبة على الثروة وغيرها من الإجراءات الضريبية التي تطال مداخيل وثروات القلّة ويمكن أن تؤدّي إلى خفض العجز بشكل مستدام، أي سنة بعد سنة. وهذا الأمر بالطبع، ليس مُقتصراً على لبنان في مثل هذه الأحوال. ففي تشيلي، حيث ينتفض الشعب ضدّ الحكومة أيضاً، تحاول الحكومة (بالإضافة إلى القمع)، القيام بإجراءات اجتماعية بنحو 0,4% من الناتج المحلّي (أي أقل بكثير من تغيير العجز في لبنان). في هذا الإطار، اقترح الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش تمويل هذه الإجراءات بضريبة 2% على الثروة، ليس على الأغنياء بشكل عام، لكن فقط على الملياردريات التي تعادل ثرواتهم 25% من الناتج المحلّي. ويقول ميلانوفيتش: «إن عدم المساواة في تشيلي كبيرة جداً، بحيث يمكننا تقديم اقتراحات عبر الحسابات السريعة على ظهر الظرف»، أي من دون الحاجة إلى دراسات معمّقة أو نمذجة اقتصادية. في المقابل، في لبنان، فإن بضعة الملياردريات يملكون ثروات تعادل 30% من الناتج المحلّي! وكان بإمكان الحكومة اللبنانية أن تقوم بهكذا حسابات سريعة في الـ72 ساعة تلك. لكن، بدلاً من أن تقوم الحكومة بوضع ضرائب كهذه، استعملت الوقت لإنجاز صفقة، غير واضحة حتى الآن معالمها، مع الرأسمال المصرفي بأن تكون له مساهمة في 2020 بخفض العجز بالتعاون مع المصرف المركزي. وهذا سيضمن 3,4 مليار دولار كواردات للخزينة، وهي مساهمة، كما الكثير من الأمور في لبنان، تبدو حتّى الآن، لمرّة واحدة فقط. بالطبع، هذه كلفة على الرأسمال المالي، ولكنه خرج بأقل الخسائر المُمكنة في ظل أهداف الحكومة المتضاربة. هنا يأتي السؤال الذي يساوي المليون، كما يقال: ماذا بعد؟ ماذا سيحصل في عام 2021؟ إذ أن تراكم الدَّيْن العام لن يتوقّف إلّا إذا كانت العجوزات متدنّية لسنين عديدة، وليس لسنة واحدة فقط. وإذا خضعت المالية العامّة لنفس المنطق في كلّ سنة بعد الآن، سيتمّ انتزاع «مساهمة» أو «تبرّع» من القطاع المصرفي أو الرأسمال لخفض العجز. هذا يسمّى في الاقتصاد: الضريبة.

ثالثاً، يقول بول كوليير إنه بين 1945 و1970 «اختبرنا ازدهاراً ازداد باستمرار بواسطة الدولة التي استهدفت استخدام الرأسمالية من أجل منفعة المجتمع». في الورقة الإصلاحية، تحاول الدولة في لبنان أن تفعل العكس، أي استخدام المجتمع لمنفعة الرأسمال. فالحديث المتكرّر عن الخصخصة في الاتصالات وغيرها ومسح أراضي الدولة للانتفاع منها كان المُسيطر على الورقة. فبعد أن قام نظام الطائف بتدمير الدولة وتحويلها إلى فضاء للمحاصصة المذهبية، تأتي بقايا الدولة لتحاول أن تحلّ الأزمة المالية للدولة عبر بيع المؤسّسات التي تملكها. وبذلك تحقّق الجزء الثاني، من استعمال الدولة لدعم القطاع الخاص. ففي الجزء الأوّل الذي كان عبر الاستدانة العامّة، نقلت الثروة والدخل من الأكثرية إلى القلّة، واليوم الورقة الإصلاحية ستتيح لهؤلاء الذين راكموا الثروات أن يشتروا بها مؤسّسات الدولة. اليوم، في خضم مطالبة المنتفضين بإزالة النظام الطائفي، علينا بناء الدولة لا بيعها، لأن إنهاء نظام المحاصصة، لا يمكن إلّا أن يكون ببناء الدولة الديموقراطية الاجتماعية التي كما قال كوليير عنها: «إن تراثها كان تحويل كل وطن إلى جماعة كبيرة، وإلى مجتمع بهوية مشتركة، يسوده الحسّ بالواجب والتبادلية». هذا ما نحن بحاجة إليه اليوم في لبنان. فمحاربة الفقر، مثلاً، يجب ألّا تتم بالاستدانة، بل بقبول الأغنياء أن يتحمّلوا ضرائب تصاعدية عليهم كما قبلت الطبقات الغنية بذلك في أوروبا وأميركا في منتصف القرن العشرين.

اليوم في تشيلي ولبنان حصلت انتفاضات متزامنة وللأسباب نفسها. فهي انتفاضات أتت ليس لتحقيق مطلب بل لإنهاء حقبة وبدء حقبة جديدة. في تشيلي يطالبون بجمعية تأسيسية وفي لبنان تطالب الانتفاضة بحكومة انتقالية وانتخابات مُبكرة لإنهاء الوضع الحالي. فالانتقال من ضريبة على الاتصالات، أو من رفع تعرفة المترو، إلى هذه الأمور يعني أن الأزمة الاقتصادية والسياسية كانت عميقة، ولم تكن تلك إلّا الشرارات الأولى. بالتالي، فإن الزمن هو زمن الانتفاضات وليس زمن الصفقات. وهي إن حصلت ستكون من دون طلاسم والذي يؤيّدها يعلم ماهيتها. فاليوم، في لبنان الصفقة التي حصلت لم تكن فقط بين الحكومة والرأسمال، وإنما بين الأحزاب الحاكمة في ما بينها في مواجهة الانتفاضة، وهنا تمظهر، وإن لم يكن مسلياً، وجهها الفاوستي الواضح للجميع.

انجل بوليغان ـ المكسيك